

سورة الفاتحة

[قوله: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ [١] إن قيل: ^(١) لم حذفت الألف هنا، وأثبتت في: ﴿ أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ ﴾ ^(٢)؟

قيل: حذفت هنا؛ لكثرة الاستعمال ^(٣).

فإن قيل: كيف أضيف الاسم إلى الله، والله هو الاسم؟

قيل: الاسم لازم للمسمى، والتسمية غير الاسم.

وقيل: في الكلام حذف مضاف، تقديره: باسم مسمى الله ^(٤).

(١) هذه بداية المخطوط والمقدمة غير موجودة. (٢) سورة العلق: الآية (١).

(٣) وقيل في حذف الألف من «بسم الله» أقوال أخرى منها:

قيل: ليوافق الخط اللفظ

وقيل: لا حذف فيها؛ لأن الأصل «سَم» أو «سُم» فلما دخلت الباء سكنت الغين تخفيفاً؛ لأنه وقع بعد الكسرة كسرة أو ضمة وهذا قول النحاس؛ وحسنه السمين الحلبي في «الدر المصون». وقال أبو حيان - معترضاً -: والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصيحة؛ إذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاط الألف في جميع المواضع، وليس كذلك.

وقيل: سبب حذفها: كون الباء لا يوقف عليها فكأنها والاسم شيء واحد. وهذا قول الأخفش. وقيل: تحذف الألف من التسمية فقط، ولا تحذف في غير البسملة، وجوز بعضهم حذفها من «بسم الله» وإن لم ينو معها «الرحمن الرحيم» بشرط ألا تكون الإضافة إلى الله، وألا يكون للباء تعلق به في اللفظ وألا يكون قبلها كلام، فإن فقد شرط لم يجر الحذف، نحو: اسم ربك، تبركت باسم الله، أبدأ باسم الله. وجوز الكسائي والأخفش حذفها ولو أضيفت إلى غير الجلالة.

وقال الفراء: هذا باطل، لا يجوز أن يحذف إلا مع الله؛ لأنها كثرت معه فإذا عدوت ذلك أثبت الألف، وهو الصواب.

وتنظر المسألة في: إعراب القرآن للنحاس (١/١٦٧)، البيان لابن الأنباري (١/٣١)، التبيان للعكبري (١/٤)، البحر المحيط لأبي حيان (١/١٢٧)، الدر المصون للسمين الحلبي (١/٥٥)، الكشف للزنجشيري (١/٣٥)، معاني القرآن للأخفش (١/١٤٧)، معاني القرآن للفراء (١/٢)، همع الهوامع للسيوطي (٢/٢٣٦).

(٤) زاد أبو البقاء العكبري في التبيان (١/٤) وجهاً ثالثاً: أن «اسم» زيادة، ومن ذلك قوله:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكم

قال السمين الحلبي في الدر المصون (١/٥٣) - بعد نقله عن العكبري هذا الوجه -: وإليه ذهب أبو عبيدة والأخفش وقطرب. وتنظر هذا المسألة بتوسع في «نتائج الفكر في النحو» للسهيلى (ص ٣٠-٤٠).

والأصل في الله: الإله، فألقيت حركة الهزمة على اللام المعرفة، ثم سكنت وأدغمت في اللام الثانية، ثم فخمت إذا لم يكن قبلها كسرة ورققت إذا كان قبلها كسرة. والتفخيم في هذا الاسم من خواصه^(١).

قوله: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾: صفتان مشتقتان من الرحمة. و«الرحمن» من أبنية المبالغة. وفي «الرحيم» مبالغة أيضاً، إلا أن «فعلاًناً» أبلغ من «فعيل». وجرهما على الصفة، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف. قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [٢]: «الحمد»: مبتدأ. و«لله»: الخبر، واللام متعلقة بمحذوف، أي: واجب أو ثابت.

قوله: ﴿رَبِّ رَبِّ يُرْبُ﴾: مصدر رَبَّ يُرْبُ، ثم جعل صفة، كـ«عدل وخصم». قوله: ﴿الْعَلَمِيبُ﴾: [واحد: عالم]^(٢).

قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [٤]: صفة، وقرئ: مالك^(٣). فإن أريد به الحال أو الاستقبال فلا يتعرف فلا يصير صفة، وإن أريد به المضي تعرّف وصار صفة^(٤).

قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [٥]: «إياك» و«إياك»: مفعولان مقدمان؛ للاهتمام. وأصل «نستعين» نَسْتَعُونُ، على وزن نستفعل، [فاستثقلت الكسرة على

(١) هذا قول العكبري بالنص في التبيان (٥٣/١).

وقيل في اشتقاقه أقوال أخرى، تنظر في: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري (٣٢/١، ٣٣)، والدر المصون للسمين الحلبي (٥٦/١، ٥٨).

(٢) غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (٥/١).

(٣) قرأ بها عاصم والكسائي وخلف ويعقوب من العشرة. وأما قراءة «ملك» فقرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحزمة وأبو جعفر؛ بقية العشرة.

وتنظر القراءة في: إتحاف فضلاء البشر للبنا (٣٦٣/١)، البحر المحيط لأبي حيان (١٣٣/١)، التبيان للعكبري (٥/١، ٦)، الحجة لابن خالويه (ص ٦٢)، الحجة لأبي علي الفارسي (٧/١)، الدر المصون للسمين الحلبي (٦٨، ٦٩)، السبعة لابن مجاهد (ص ٩٤)، الكشف للزنجشيري (٥٦/١).

(٤) ينظر: التبيان للعكبري (٦/١)، الدر المصون (٧٠، ٧١).

الواو^(١)، فنقلت إلى العين، [ثم قلبت ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها]. / [١]

قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾ [٦]، «اهدنا»: أمر، وهو مبني عند البصريين، ومعرّب ومجزوم بلام^(٢) محذوفة عند الكوفيين^(٣).

و«اهد»: يتعدى إلى مفعولين.

قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [٧]. «غير» هنا: بدل من «الذين» أو من: الهاء والميم في: «عليهم».

وقيل: هو صفة.

فإن قيل: كيف يكون صفة وهو نكرة؛ لأن «غيراً» لا يتعرف بالإضافة؟
فالجواب على ذلك من وجهين:

أحدهما: أن «غيراً» إذا وقعت بين متضادين تعرفت، وهنا وقعت كذلك.
والثاني: أن «الذين» قريب من النكرة؛ لأنه لم يقصد بهم ناس بأعيانهم^(٤).

و«عليهم»: في محل رفع بـ «المغضوب»؛ لأنه اسم مفعول.

قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [٧]: «لا»: زائدة؛ للتأكيد عند البصريين.

وبمعنى: «غير» عند الكوفيين^(٥).

وأما «آمين»: فهي اسم فعل ومعناه: استجب اللهم، والله أعلم.

* * *

(١) غير واضح بالأصل، والمثبت من التبيان (٧/١).

(٢) أي: مجزوم بلام محذوفة، وهي لام الأمر، والتقدير: «لتهدنا».

(٣) تنظر المسألة في «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري (٢/٥٩ - ٨٠)، المسألة (٧٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٦١/٧).

(٤) تنظر المسألة في: التبيان (٨/١)، الدر المصون (١/٨٣)، الكشف (١/٧١)، معاني الفراء (١/٧).

(٥) هذا قول أبي جعفر النحاس في إعراب القرآن (١/١٧٦)، وقرأ «وغير الضالين» أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب - رضي الله عنهم - تنظر القراءة في: البحر المحيط (١/١٥٠)، الدر المصون (١/٨٥)، الكشف (١/٧٣).

سورة البقرة

قوله: ﴿الَمْ﴾ [١]: موضعها جر؛ على القسم، وحرف القسم محذوف، [وبقي عمله^(١)] بعد الحذف؛ لأنه مراد، فهو كالملفوظ [به]^(٢)، كما قالوا: «الله [لتفعلن في لغة]^(٣) من جر»^(٤).

وقيل: موضعها نصب، على تقدير حذف القسم، كما تقول: «الله لأفعلن».

أو الناصب فعل محذوف تقديره: [التزمت الله، أي: اليمين]^(٥) بالله.

وقيل: على أنه مفعول به تقديره: [«اتْلُ أَلَمْ»]^(٦).

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ [٢]: اسم إشارة؛ «ذا»: الاسم، والألف من جملة الاسم.

وقال الكوفيون: الذال وحدها هي الاسم / [٢] والألف زائدة؛ لتكثير الكلمة^(٧).

ويجوز أن يكون «الَمْ» مبتدأ. و«ذلك»: خبره^(٨).

و«الكتاب»: صفة اسم الإشارة، أو عطف بيان.

قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾: الجملة حالية، أي: ذلك الكتاب حقاً و«فيه»: خبر «لا».

قوله: ﴿هُدًى﴾: مصدر في موضع الحال، أي: في حال كونه هادياً، وألف «هدى» منقلبة عن ياء؛ لقولهم: [هديت، والهدي]^(٩).

(١) غير واضح بالأصل وأثبتته من التبيان (١٠ / ١). (٢) غير موجود بالأصل، وأثبتته من التبيان (١٠ / ١).

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، ومثبت من التبيان للعكبري (١٠ / ١).

(٤) هذا على مذهب الكوفيين، وأجازاه العكبري والزخشي وضعفه السمين الحلبي والبصريون، وتراجع

مسألة: «هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض؟» في: الإنصاف لابن الأنباري (٣٦٨ / ١) المسألة

(٥٧)، التبيان للعكبري (١٠ / ١)، الدر المصون (٨٩ / ١)، الكشف (١٠٧ / ١).

(٦، ٥) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وثبت من التبيان للعكبري (١٠ / ١).

(٧) تنظر المسألة في: الإنصاف لابن الأنباري (١٨١ - ١٨٨)، المسألة (٩٥)، البيان له (٤٣ / ١)، شرح المفصل

(٢٣ / ٤).

(٨) نسبه ابن الأنباري في «البيان» (٤٣ / ١) للفراء، وقال: وأنكره أبو إسحاق الزجاج.

وينظر: معاني القرآن للفراء (١٠ / ١، ١١)، معاني القرآن للزجاج (٦٧ / ١، ٦٨).

(٩) غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان للعكبري (١١ / ١).

قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [٣]: صفة للمتقين.

وأصل «يؤمنون»: يَأْمِنُونَ - بهمزتين - والماضي منه: آمَنَ، وأصله: أَمَّنَ، ووزنه: «أفعل» فالأولى مزيدة، والثانية أصلية؛ لأنه من الأمن، ثم قلبت الأصلية أَلْفًا، وإنما انقلبت أَلْفًا لوقوعها ساكنة بعد حرف مفتوح.

قوله: ﴿وَيُقِيمُونَ﴾: أصله: «يُقِيمُونَ»^(١)، استثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى القاف قبلها، وقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها.

قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ أصله: «رزقناهموه».

قلت: وهنا سؤال: لأن الضمير المحذوف لا يخلو: إما أن يكون متصلًا، أو منفصلًا؛ فإن كان منفصلًا، فلا يجوز حذفه، وإن كان متصلًا، اجتمع ضميرا غيبة^(٢).

قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ [٦]: [الجملة خبر «إن»]^(٣).

[قوله]: ﴿أَشْتَرُوا﴾ [١٦] أصله: اشتريوا، فقلبت الياء واوًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين.

قوله: ﴿أَسْتَوْقَدَ﴾ [١٧] بمعنى: أوقد - كاستجاب، بمعنى: أجاب.

كما قال:

(١) هناك خطوة سابقة، وهي أن «يقيمون» أصلها: «يؤقومون»، حذفت همزة «أفعل»؛ لوقوعها بعد حرف المضارعة فصار: «يُقومون».

(٢) يعني: اتحدا في الرتبة، فيجب عندئذ الانفصال. كما يقول ابن مالك في «ألفيته»:

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا وقد يبيح الغيب فيه وصلا

وامتنع حذفه إن كان منفصلاً؛ لأن العائد متى كان منفصلاً، امتنع حذفه؛ لأنه لم يفصل إلا لغرض، فإذا حذف، فأئت الدلالة على ذلك الغرض.

قال السمين الحلبي في «الدر المصون» (٩٧/١) - مجيباً على هذا السؤال: «ويمكن أن يجاب عن اتحاد الرتبة بأنه لما اختلف الضميران جمعاً وإفراداً - وإن اتحدا رتبة - جاز اتصاله، ويكون كقوله [من الطويل]:

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمةاها يقرع العظم ناهيا

وأيضاً فإنه لا يلزم من منع ذلك ملفوظاً به، منعه مقدراً؛ لزوال القبح اللفظي. ويجاب عن الثاني (وهو منع الحذف للمنفصل): بأنه إنما يمنع؛ لأجل اللبس الحاصل، ولا لبس هنا». من الدر المصون للسمين الحلبي (٩٧/١) بتصرف يسير.

وانظر المسألة في: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١٤٠/١ - ١٤٣).

(٣) غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (١٤/١)، والدر المصون (١٠٣/١).

وداعٍ دعا يا من يُجيبُ إلى الندى
فلم يستجبه عند ذاك مُجيبٌ^(١)
وكذا استقر، بمعنى: أقر.

وقيل: استوقد لا يكون بمعنى أوقد، كما لا يكون استعلم بمعنى: أعلم.
قوله: ﴿أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾: يجوز في «أضاءت» أن يكون الفعل متعديًا، وأن يكون قاصرًا.

تقول في تعديته: أضاءت الشمس البقعة، وأضاء القمر الدار.

ومنه قول الفرزدق^(٢):

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ شَمْسٍ لَعَلَّهَا
أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا^(٣)

(١) البيت من بحر الطويل، لكعب بن سعد الغنوي .
ينظر في الأصمعيات ص (٩٦)، تاج العروس (جوب)، جمهرة أشعار العرب ص (١٣٤)، خزانة الأدب (١٠/٤٣٦)، لسان العرب (جوب). ويروى الشطر الثاني منه:

فلم يستجب عند النداء مجيب

قال البغدادي في «خزانة الأدب»: والمعنى: رب داع دعا: هل من أحد يمنح المستمنحين؟ فلم يجبه أحد.
ومعنى الندى: الغاية، وبعد ذهاب الصوت، والجود. كما في «الصحاح».
والشاهد فيه: أنه أجرى «استفعل» (يستجبه)، مجرى «أفعل» (يجبه) كما يقال: استخلف لأهله بمعنى: أخلف واستوقد بمعنى: أوقد.

(٢) همام بن غالب بن صعصعة التميمي، أبو فراس الشهير بالفرزدق، شاعر من النبلاء، من أهل البصرة، له آثاره المشهورة في اللغة، حتى قيل: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس. وأخباره ونقائضه مع جرير والأخطل مشهورة، وكان شريفًا في قومه، عزيز الجانب، مهابة عند الخلفاء والأمراء، له ديوان شعر، توفي سنة عشر ومائة (١١٠هـ).

تنظر ترجمته في: الأعلام (٨/٩٣)، الأغاني (٩/٣٢٤)، جمهرة أشعار العرب ص (١٦٣)، خزانة الأدب (١/١٠٥)، وفيات الأعيان (٢/٩٦).

(٣) البيت من بحر الطويل .

وينظر في: ديوان الفرزدق (١/١٦١)، الأزهية ص (٨٨)، الدرر اللوامع (٢١/٢٠٨)، وصف المباني ص (٣١٩) شرح الأشموني (١/٤٢٩)، شرح شذور الذهب ص (٧٦)، قطر الندى ص (١٥١)، همع الهوامع (١/١٤٣).

ويروى الشطر الأول في جميع المراجع:

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّهَا

والشاهد فيه: ورود الفعل «أضاءت» متعديًا.

وفيه شاهد آخر وهو: دخول «ما» على «لعل» فكفتها عن العمل.

ويجوز أن تكون «ما» في محل رفع على الفاعلية، فتكون «ما» [موصولة، ويعضده^(١)] قراءة من قرأ: (فلما ضاءت ما حوله)^(٢)، وأتى بالتاء؛ حملاً على المعنى؛ لأن ما حول المستوقد بقاع وأماكن.

قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾: جواب «لما» وقيل: هو محذوف؛ كما حذف في قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾^(٣)، أي: فلما أضاءت ما حوله خمدت^(٤).

قوله: ﴿صُمٌّ﴾ [١٨]: جمع أصم.

يقال: أصم وصم وصمان.

وقياس «أفعل» إذا كان صفة أن يجمع على «فُعْل» و«أفاعِل»؛ ك«أحمر» [يجمع على: حمِرٌّ وأحمر].

قوله: ﴿كَصَيِّبٍ﴾ [١٩] أصلها: صَيَّب، [على «فيعل»، فأبدلت الواو ياء؛]^(٥) / [٣] لاجتماعهما، وأحد الحرفين ساكن وهو قياس مطرد تقدمت الواو أو تأخرت. نحو: لويت عنقه ليًّا، وأصله لويًّا^(٦).

(١) غير واضح بالأصل، وأثبتته من الكشف (١/ ١٩٨).

(٢) قرأ بها محمد بن السميع وابن أبي عجلة.

تنظر القراءة في: البحر المحيط (١/ ٢١٢)، الدر المصون (١/ ١٣٢)، الكشف (١/ ١٩٨).

(٣) سورة يوسف، الآية (١٥).

(٤) هذا كلام الزمخشري في الكشف (١/ ١٩٨) وجعل حذف الجواب أبلغ من ذكره، وعلل ذلك فقال: «لما فيه

من الوجازة مع الإعراب عن الصفة التي تحصل للمستوقد بما هو أبلغ من اللفظ في أداء المعنى....».

ورد عليه أبو حيان في «البحر المحيط» (١/ ٧٩) هذا الكلام بوجهين:

أحدهما: أن هذا التقدير مع وجود ما يغني عنه، فلا حاجة إليه؛ إذ التقديرات إنما تكون عند الضروريات.

والثاني: أنه لا تبدل الجملة الفعلية من الجملة الاسمية.

راجع: البحر المحيط (١/ ٧٩)، الدر المصون (١/ ١٣٢)، الكشف (١/ ١٩٨، ١٩٩).

(٥) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (١/ ٢٢).

(٦) وهذا على مذهب البصريين.

وقال الكوفيون: وزنه «فيعل»، والأصل «صَوِّب» وخطأهم النحاس، وأبو البقاء؛ لأنه لو كان كذلك،

لصحت الواو؛ كما صحت في «طويل، وعويل».

وانظر تفصيل ذلك في: الإنصاف لابن الأنباري (٢/ ٢٨٤)، المسألة (١١٥).

قوله: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ﴾ [٢٠]: ظرف والعامل فيه الجواب.

قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ﴾، مفعول «شاء» محذوف، وحسن حذفه؛ لأن الجواب يدل عليه، والتقدير: ولو شاء الله أن يذهب لذهب.

قوله: ﴿وَقُودُهَا﴾ [٢٤] - بالفتح -: هو الخطب، وبالضم^(١): الإيقاد، كالوُضوءِ والوُضوءِ فالوُضوءُ - بالفتح -: الماء الذي يُتَوَضَّأُ به.

والوُضوءُ - بالضم - المصدر، وهو فعل المتوضئ.

قوله ﴿يَسْتَحْيَ﴾ [٢٦] - بيائين -^(٢): لغة أهل الحجاز، ووزنه: «يستفعل»، ويتعدى بنفسه وبالحرَف؛ يقال: استحيت منه، واستحييته، بمعنى. وعينه ولامه: ياءان، من الحياء، وبياء واحدة: لغة تميم، ووزنه: «يستفع»، والمحذوفة هي الواو؛ لتطرفها.

قوله: ﴿لِلْمَلَأِكَةِ﴾ [٣٠]: جمع: مَلَكٌ، والتاء فيه لتأنيث الجمع.

وقيل: للمبالغة، كعلامة وفهامة.

واختلف في الملائكة في واحدتها، وأصلها.

فقيل: واحدهم في الأصل: «مَلَأَكٌ» على «مَفْعَلٍ»؛ لأنه مشتق من «الألوكة»، فالهمزة فاء الكلمة، ثم آخرت فجعلت اللام، فقالوا: «مَلَأَكٌ»، فوزنه الآن: «مَفْعَلٌ» والجمع: ملائكة على «مَعَاْفَلَةٍ».

وقيل: أصله: «لَأَكٌ»، فعين الكلمة همزة، وعلى كلا القولين: أُلقيت حركة الهمزة على اللام، وحذفت، فلما جمعت ردت فوزنه الآن «مفاعلة»^(٣).

(١) وقرئ به شاذاً، قرأ به الحسن البصري ومجاهد وطلحة بن مصرف وأبو حيوة وعيسى بن عمر. تنظر القراءة في: البحر المحيط (٢٤٩/١)، التبيان للعكبري (٢٥/١) الدر المصون (١/١٥٥)، الكشف (١/٢٥٠)، المحتسب لابن جني (١/٦٣)، مختصر الشواذ لابن خالويه (ص ١١).

(٢) وقرأ بها جمهور القراء، وقرأ: (يستحي) - بياء واحدة - ابن كثير في رواية عنه، ويعقوب من العشرة. وتنظر القراءة في: الإتحاف (١/٣٨٢)، البحر المحيط (١/٢٦٤)، التبيان للعكبري (١/٢٦)، الدر المصون (١/١٦٢)، الكشف (١/٢٦٤)، مختصر الشواذ لابن خالويه (ص ١٢)، معاني القرآن للأخفش (١/٢١٤).

(٣) راجع في ذلك: البحر المحيط (١/٢٨٤)، التبيان (١/٢٧، ٢٨)، الدر المصون (١/١٧٥).

قوله: ﴿يَبَيِّنِي﴾ [٤٠] أصله: «بنو» على «فَعَّلَ» والذاهب منه واو عند قوم، وياء عند آخرين^(١).

والألف [عوض عن]^(٢) الذاهب.

قوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي﴾ أصله: «أوفوا»، استثقلت [الضمة على الياء، فأعلت]^(٣) إما بالنقل إلى الفاء، وإما بالحذف، وحذفت؛ لسكونها، وسكون [ما بعدها]^(٤).

يقال: وَفَى وَفِيَّ بكذا، وَأَوْفَى، وَوَفَّى، بمعنى، فإن قلت: أين «وَفَى» في [القرآن؟ قيل: أَخَذَ من قوله: ﴿وَمَنْ﴾^(٥) أَوْفَى بِعَهْدِهِ﴾^(٦)؛ لأن أفعال التفضيل لا يستعمل إلا من الثلاثي^(٧).

[قوله: ﴿أَوَّلَ﴾ [٤١]:^(٨) وزنه «أفعل»، وفأؤه وعينه واوان عند سيبويه^(٩). ولم ينطق منه بـ«فعل»؛ [لاعتلال الفاء]^(١٠) والعين^(١١).

وتأنيته: أُوْلَى، والأصل: وولى، فأبدلت [الواو همزة؛ لانضمامها ضمًّا لازماً]^(١٢).

(١) قال السمين الحلبي: والصحيح أنه «ياء»؛ لأنه مشتق من البناء؛ لأن الابن من فرع الأب، ومبني عليه. ورجح الأخفش أنه «واو»؛ لأن حذف الواو أكثر. راجع: الدر المنصون (١/٢٠٢).

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل وأثبتته من كتب الإعراب.

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل وأثبتته من كتب الإعراب.

(٤) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل وأثبتته من كتب الإعراب.

(٥) غير واضح بالأصل، وأثبتته من الدر المنصون (١/٢٠٣).

(٦) سورة التوبة، الآية (١١١).

(٧) ينظر في هذا: معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/٢٧٧).

(٨) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل، وأثبتته من التبيان (١/٢٣).

(٩) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، ولقب بسيبويه، هو إمام النحاة الأول، وأول من بسط النحو، ولزم الخليل بن أحمد، وأخذ عنه، ونبع بعده حتى فاقه، وما اشتهر عنه: أنه كان نظيفًا جميلًا، في لسانه حُسْنَة، وقلمه أبْلَغ من لسانه، أَلَف «الكتاب» في النحو، قالوا عنه: لم يصنع مثله قبله ولا بعده، ولم يُصَنَّف غيره، واشتهر «الكتاب» وتناوله الأئمة شرحًا، ودراسات ومناقشات. مات سيبويه سنة ثمانين ومائة (١٨٠هـ).

تنظر ترجمته في: الأعلام (٥/٨١)، البداية والنهاية (١٠/١٧٦)، بغية الوعاة (٢/٢٢٩، ٢٣٠)، البلغة

للفيروزابادي (ص ١٦٣)، سير أعلام النبلاء (٨/٣٥٤).

(١٠) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل وأثبتته من التبيان (١/٢٣).

(١١) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل وأثبتته من التبيان (١/٢٣).

(١٢) الكتاب (٣/٢٨٨).

وقال الكوفيون: أصله / [٤] من: وأل يأل: إذا نجا.

فأصلها. أوأل، ثم خففت الهمزة بأن أبدلت واوًا، ثم أدغمت الأولى فيها.

وهذا ليس بقياس بل القياس في مثل هذه الهمزة: أن تُلقَى حركتها على السَّائِن قبلها، وتُحذف.

وقال بعضهم: هي من آل يئول، فأصل الكلمة «أأول»، ثم أُخِّرت الهمزة الثانية فجعلت بعد الواو، ثم عمل فيها ما عمل في الوجه الذي قبلها، فوزنه الآن «أَعْفَل»^(١).

قوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ﴾ [٤٢]: تخلطوا.

يقال: لَبَس - بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع -، وَلَبِسْتُ الثوبَ اللَّبْسَةَ - بالكسر في الماضي والفتح في المضارع.

قوله: ﴿وَتَكْتُمُوا﴾: يجوز أن يكون مجزومًا داخلاً في حكم النهي، ويجوز أن يكون منصوبًا بإضمار «أَنْ»، و «الواو» للجمع؛ كالتي في قولك: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ».

وقوله:

لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ.....
(٢)

(١) راجع في ذلك: البيان لابن الأنباري (٧٨/١)، التبيان للعكبري (٣٣/١، ٣٤)، الدر المصون للسمين الحلبي (٢٠٥/١)، المحرر الوجيز لابن عطية (١٣٤/١).

(٢) هذا جزء من صدر بيت وتكملته:

.....وَتَأْتِي مِثْلُهُ
عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

والبيت من بحر الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي.

ينظر: ديوانه ص (٤٠٤)، الأزهية (ص ٢٣٤)، شرح شذور الذهب (ص ٦٨)، شرح قطر الندى (ص ٧٧)، لسان العرب (عظم)، مع الهوامع (١٣/٢).

والشاهد فيه قوله: «وتأتي»؛ حيث نصب الفعل «تأتي» بـ«أن» مضمرة وجوبًا، بعد الواو التي تدل على المعية. ويكون على الوجه الثاني (النصب) في تأويل مصدر، ولا بد من تأويل الفعل الذي قبلها بمصدر أيضًا؛ ليصح عطف الاسم على مثله ويكون التقدير: لا يكن منكم لبس الحق بالباطل، وكتنانه.

قال الصفاقسي في «المجيد في إعراب القرآن المجيد» (٢٣٠/١): وفيما جوزوه من النصب نظر؛ لأنه يعطي النهي عن الجمع بين الفعلين، والجزم يقتضي النهي عن كل منهما، فكان أولى.

وكذا استحسنته السمين الحلبي في «الدر المصون» (٢٠٨/١).

قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [٤٣].

أصل «أقيموا» و«آتوا»: «أَقِومُوا»؛ فاعل بالقلب بعد النقل، كما أعل الماضي بالقلب.
و«أَاتُوا»: استثقلت الضمة على الياء فألقت على التاء، بعد حذف حركتها، أو
حذفت وضمّت؛ لتصح الواو.

قوله: ﴿مَنْ آَلَٰ فِرْعَوْنَ﴾ [٤٩]. أصله «أهل»؛ فقلبت هاؤه همزة، ثم قلبت الهمزة
ألفاً؛ كراهة اجتماع المثلين، كما فعل بـ«أدم»^(١).
وقيل: أصله «أول»^(٢).

قوله: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [٥١] لم يقل «يومًا»؛ لأن الشهور عدتها
بالليالي.

قوله: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ﴾، أصله: «اتخذ» من «وخذ» كـ«وعد»، فأدغم الواو بعد قلبها
تاءً في تاء الافتعال أي: ثم اتخذتم العجل إلهًا.

قوله: ﴿نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [٥٥] أصل «نرى»: «نَرَأَى»، فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها
إلى الراء.

و«جهرة»: مصدر في موضع الحال، إما من الضمير في «نَرَى»، أي: معانين، أو من
الضمير في «قُلْتُمْ»، أي: قلتم ذلك مجاهرين.

وقيل: انتصابه على المصدر؛ لأنه نوع من الرؤية؛ كما تنتصب القرفصاء بفعل
الجلوس^(٣).

قوله: ﴿فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ﴾^(٤): الصاعقة: فاعلة، بمعنى: مفعلة، وهي ما صعق.

قيل: نار وقعت من السماء.

وقيل: صيحة.

(١) هذا رأي سيويه وأتباعه. كما في الدر المصون (١/٢١٧).

(٢) يعزى هذا للكسائي. كما في الدر المصون (١/٢١٧).

(٣) في قولهم: قعد القرفصاء.

(٤) في الأصل: «فأخذتهم الصاعقة»، وهو خطأ، والصواب المثبت.

قوله: ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ﴾ ^(١) [٥٧]: [أي: بالغمام] ^(٢).

والغمام، قيل: جمع غمامة، والصحيح: أنه اسم جنس.

قوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [٥٨]: وحط عنا حطة ^(٣).

قوله: ﴿خَطَيْنَكُمْ﴾ أصله: خطائي، والهمزة الأولى هي المنقلبة عن الياء في «خطيئة»، فأبدلت الهمزة الثانية ياء؛ لانكسار ما قبلها ^(٤) / [٥] وكراهة اجتماع همزتين، ثم أبدلت من الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفاً؛ لثلاث يشبه الإضافة، ثم أبدلت من الهمزة ياء فصار: خطايا، هذا مذهب سيوي ^(٥). ومذهب الخليل ^(٦) التحويل. نقلوا الهمزة الأولى إلى [موضع] ^(٧) الثانية؛ وإنما فعلوا ذلك لتصير المكسورة طرفاً، فتقلب ياء، ثم أبدلوا من كسرة الهمزة الأولى فتحة، فأنقلبت الياء بعدها ألفاً، فصارت الهمزة بين ألفين، فأبدلت منها ياء فاستكروها اجتماع ثلاث ألفات ففيها على هذا خمس تغييرات.

تقديم اللام عن موضعها، وإبدال الكسرة فتحة، وإبدال الهمزة الأخيرة ياء، ثم

(١) في الأصل: «وَوَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ»، وهو خطأ، والصواب المثبت.

(٢) غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان للعكبري (٣٧/١).

(٣) هذا على الأصل كما قال الزمخشري في الكشف حيث قال: والأصل النصب بمعنى: حط عنا ذنوبنا حطة؛ وإنما رفعت لتعطي معنى الثبات. الكشف (٢٨٣/١).

وقراءة الرفع هي قراءة العامة من القراء، وقرأ ابن أبي عبلة وطاوس اليميني بالنصب «حطة».

وتنظر هذه القراءة في: التبيان (٣٨/١)، الدر المصون (٢٣٢/١)، الكشف (٢٨٣/١)، مختصر الشواذ (ص ١٣)، معاني القرآن للقراء (٣٨/١).

(٤) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (٣٨/١). (٥) الكتاب (٥٥٣/٣).

(٦) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، البصري أبو عبد الرحمن، إمام اللغة والأدب والنحو، وواضع علم النحو، ومخترع علم العروض، وأستاذ سيوي، كان من الزهاد، المنقطعين للعلم، وكان آية في الذكاء، قيل: هو أول من جمع حروف المعجم في بيت شعر واحد، وهو:

صِفْ خَلْقَ حَوْدِ كَوْنِ الشَّمْسِ إِذْ بَرَعَتْ
يَخْطَى الصَّجِيعُ بِهَا نَجْلاً مِعْطَارُ

من تصانيفه: الجمل، العروض، العين (ينسب إليه) وغيرها.

مات سنة سبعين ومائة (١٧٠هـ)، وقيل: خمس وسبعين ومائة (١٧٥هـ).

تنظر ترجمته في: الأعلام (١٣٤/٢)، إنباه الرواة (٣٤١/١)، بغية الوعاة (٥٥٧/١-٦٠٩)، البلغة (ص ٧٩)، وفيات الأعيان (١٧٢/١).

(٧) غير موجودة بالأصل، وأثبتتها من التبيان (٣٨/١).

إبدالها ألفاً، ثم إبدال الهمزة التي هي لام ياء ^(١).

قوله: ﴿فَأَنْفَجَرَتْ﴾ [٦٠] وقال في الأعراف: ﴿فَأَنْبَجَسَتْ﴾ ^(٢) والانبجاس: خروجه قليلاً، والانفجار: خروجه كثيراً.

والجواب أن ذاك الابتداء، ثم تفجر في الثانية.

قوله: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾: هو على إرادة القول.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا﴾ [٦٥] عرفتم.

قوله: ﴿خَسِيسِينَ﴾: الفعل منه (خساً)، وهو مطاوع «خسأته».

قوله: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا﴾ [٦٧]: يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً على حذف مضاف ^(٣)، ويجوز أن يكون مصدرًا، أي: مهزوءاً به.

قوله: ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ﴾ [٧٠]: مفعول «شاء» محذوف أي: شاء هدايتنا.

قوله: ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾ [٧١]: مثل عدة، فلما حذفوا الواو من الفعل؛ لوقوعها بين واو وكسرة حذفوها من المصدر، فوزنه: «علة»، والمعنى: الخلط، يقال: وشيت الثوب، إذا خلطت بعضه ببعض.

قوله: ﴿فَادَّرَأْتُمْ﴾ [٧٢] أصله: تدارأتم، ووزنه: «تفاعلتم»، ثم أرادوا التخفيف، فقلبوا التاء دالاً؛ لتصير من جنس الدال، التي هي فاء الكلمة، ليتمكن الإدغام، فسكنت الأولى؛ لأجل الإدغام، فصار أول الكلمة ساكناً، [فاجتلبت له همزة] ^(٤) الوصل.

قوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [٧٤]: [إن قيل: لم قيل: أشد قسوة وفعل القسوة مما يخرج منه أفعال التفضيل وفعل التعجب؟] ^(٥).

(١) تنظر المسألة بتفصيل وتوسع في: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (٢/ ٢٩١ - ٢٩٤)، المسألة (١١٦)، البيان له (١/ ٨٤، ٨٥)، التبيان للعكبري (١/ ٣٨)، الدر المصون (١/ ٢٣٣، ٢٣٤).

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٦٠).

(٣) تقديره: ذوي هزؤ. من التبيان للعكبري (١/ ٤٢).

(٤) غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (١/ ٤٤).

(٥) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من الكشف للزمخشري (١/ ٢٩٠).

فيه جوابان: أحدهما: أنه آيين وأدل على فرط القسوة. الثاني: أن ^(١) لا يقصد معنى الأقسى، ولكن قصد وصف القسوة بالشدة، كأنه قيل: اشتدت قسوة الحجارة، وقلوبهم أشد قسوة ^(٢).

ولم يقل: هي أشد قسوة؛ لأن معناه [واضح] ^(٣).

وقوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ﴾: هي كـ «أو» في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ ^(٤)، وقد قالوا فيها: هناك أربعة أوجه:

أحدها: أنها للشك، وهو راجع إلى الناظر في حال المنافقين، فلا يدري أيشبههم بالمستوقد أو بأصحاب الصيب، كقوله: ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ^(٥) أي: يشك الرائي لهم في مقدار عددهم.

والثاني: أنها للتخيير، أي: شبهوهم بأي القيلتين شئتم.

والثالث: أنها للإباحة.

والرابع: أنها للإبهام، أي: بعض الناس يشبههم بالمستوقد، وبعضهم بأصحاب الصيب ^(٦).

(١) في الأصل وفي الكشف: أن، وفي الدر المصون (١/٢٦٣): أنه، ولعله أصوب.

(٢) هذا كلام الزمخشري في الكشف (١/٢٩٠).

وقال السمين الحلبي في الدر المصون (١/٢٦٣) معقبًا: «وهذا كلام حسن جدًا، إلا أن كون القسوة يجوز بناء التعجب منها - فيه نظر؛ من حيث إنها من الأمور الخلقية أو من العيوب، وكلاهما ممنوع منه بناء البابين».

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل. (٣) الآية (١٩) من سورة البقرة.

(٥) سورة الصافات، الآية (١٤٧).

(٦) زاد السمين الحلبي في الدر المصون (١/١٣٥) وجهًا خامسًا وقال: إنه أظهرها، وهي أنها للتفصيل، بمعنى أن الناظرين في حال هؤلاء؛ منهم من يشبههم بحال المستوقد الذي هذه صفته، ومنهم من يشبههم بأصحاب صيب هذه صفته.

والذي اختاره المصنف هنا كما في التبيان للعكبري (١/٢١).

وفي آية ﴿أَوْ أَشَدُّ.....﴾ رد الزجاج أن تكون «أو» بمعنى الشك، واختار أنها للإباحة.

انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/١٥٦).

قوله: ﴿يَشَقُّ﴾ [٧٤]: أصله: «يتشقق»، فقلبت التاء شيناً وأدغمت^(١) في الشين.
 قوله: ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾ [٧٨]: استثناء منقطع؛ / [٦] لأنه ليس من جنس العلم. وواحد
 الأمانى: أمنية، وأصلها: أمْنُوِيَّة، على وزن (أَفْعُولَة)، وما كان على هذا الوزن فإنه يجمع
 على أفاعيل، وأفاعل.

قوله: ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [٨١]: السيئة: وزنها فعيلة^(٢) مثل سيد وهين.
 قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [٨٣]. أي: قلنا لهم: لا تعبدون. ويقرأ بالياء^(٣) وفيه
 أربعة أوجه:

أحدها: أنه جواب قسم، دل عليه المعنى.

والثاني: أن «أن» مرادة، تقديره: أخذنا ميثاق بني إسرائيل على أن لا يعبدوا إلا الله، ونظيره:
 أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِ أَحْضَرُ الْوَعَى^(٤)

(١) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل ، وأثبتته من التبيان للعكبري (١/ ٤٥).
 (٢) كذا وقع بالأصل والذي في التبيان (١/ ٤٦)، والدر المصون (١/ ٢٧٤) أن وزنها «فيعلة»؛ لأن أصلها
 «سيوئة» وعينها واو وما في التبيان والدر هو مذهب البصريين.

والذي هنا يوافق مذهب الكوفيين ؛ ولعله سبق قلم أو وهم من المصنف؛ لأنه سيأتي في الآية (٢٧١) من
 سورة البقرة أنه اختار أن وزنها «فيعلة» وانظر تفصيل المسألة في: الإنصاف (٢/ ٢٨٤)، المسألة (١١٥).

(٣) قرأها ابن كثير وحزمة والكسائي، وقرأ باقي العشرة بالتاء «لا تعبدون». تنظر القراءة في: الإتحاف (١/ ٤٠٠)، البحر المحيط (١/ ٤٥٠)، التبيان للعكبري (١/ ٤٦)، حجة ابن
 خالويه (٨٣)، حجة الفارسي (٢/ ١٢١)، الدر المصون (١/ ٢٧٥)، السبعة لابن مجاهد (ص ١٦٢)،
 الكشف (١/ ٢٩٢)، النشر (٢/ ٢١٨).

(٤) هذا صدر بيت وعجزه :

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَتَتْ مُحَمَّدِي

.....

والبيت من بحر الطويل ، لطرفة بن العبد .

ينظر في: ديوان لطرفة (ص ٣٢)، الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٩١)، خزانة الأدب (١/ ١١٩)،
 (٨/ ٥٧٩)، الدرر اللوامع (١/ ٧٤) سر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٥)، شرح الشذور (ص ٤٨)، الكتاب
 (٣/ ٩٩، ١٠٠)، لسان العرب (أنن)، المقتضب (٢/ ٨٣)، همع الهوامع (٢/ ١٧).

والشاهد فيه: رفع الفعل «أَحْضَرُ» بعد حذف «أن»، وهذا على الرواية الصحيحة عند البصريين ، ويروى:
 أَحْضَرَ عَلَى النَّصَبِ بَأْنَ بَعْدَ حَذْفِهَا. وهو قول الكوفيين. وانظر تفصيل ذلك في الإنصاف مسألة (٧٧).

بالرفع، والتقدير: عن أن أحضر الوَعَى.

والثالث: أنه في موضع نصب على الحال.

الرابع: أن يكون لفظه لفظ الخبر ومعناه النهي^(١).

قوله: ﴿وَذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [٨٣]: معطوف على اليتامى، وأفرد (ذي)؛ لإرادة الجنس، وأصله «ذَوِيٌّ» بدليل قولهم: «ذويان».

قوله: ﴿وَالْيَتَمَىٰ﴾ جمع يتيم، كنديم وندامى.

ولكن جمع «فعليل» على «فعالي» قليل.

قوله: ﴿وَالْمَسْكِينِ﴾ جمع مسكين، والميم في مسكين زائدة؛ لأنه من السكون.

قوله: ﴿لَا تَسْفِكُونَ﴾ [٨٤]: الكلام فيه مثل: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾^(٢).

قوله: ﴿مِّن دِيرِكُمُ﴾: الياء منقلبة عن واو؛ لأنه جمع «دار»، والألف في دار «واو» في الأصل؛ لأنه من: دار، يدور، وإنما قلبت ياء في الجمع؛ لانكسار ما قبلها.

فإن قيل: كيف صحت في ﴿لَوْكَذَا﴾^(٣)؟

قيل: لأنها صحت في الفعل، فصحت في المصدر^(٤).

قوله: ﴿إِلَّا خِزْيٌ﴾ [٨٥]: بدل من جزاء.

قوله: ﴿وَقَفَيْنَا﴾ [٨٧]: يقال: قفوت أثره قفواً؛ إذا اتبعته، وقفيت على أثره بفلان؛ إذا أتبعته إياه وقلبت الواو ياء؛ لوقوعها رابعة^(٥).

قوله: ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [٨٧]: قيل: عيسى: اسم أعجمي، فلا اشتقاق.

وقيل: مشتق من العيس، وهو بياض الإبل يخالطها شيء من الشقرة^(٦).

(١) كذا في البيان لابن الأنباري (١/ ١٠٠، ١٠١)، والتبيان للعكبري (١/ ٤٧)، وزاد السمين الحلبي في الدر المصون (١/ ٢٧٥، ٢٧٦) أربعة أوجه أخرى، فلتنظر هناك بتوسع.

(٢) هي الآية السابقة (٨٣). (٣) الآية (٦٣) من سورة النور.

(٤) هذه عبارة العكبري في التبيان (١/ ٤٨).

(٥) وهذه قاعدة صرفية: تنظر في: التبيان (١/ ٤٩)، الدر المصون (١/ ٢٩٢)، المجيد للصفاسي (١/ ٣٣١)، المقتضب للمبرد (١/ ٣٢٧).

(٦) وهذا قول أبي البقاء العكبري في التبيان (١/ ٤٩).

وقيل: من العُوس، وهو السياسة، فقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها^(١).

واختلف في وزنه؛ فقال الكوفيون: وزنه «فَعْلَى»، وألفه للتأنيث، ولم يحكوا صرفه في النكرة^(٢).

وقال البصريون: وزنه «فَعْلَى»، وألفه للإلحاق^(٣). ولا تكون أصلاً؛ لأنها من أحرف لا تكون الواو والياء أصلاً فيها^(٤). وقالوا: لو كانت أصلاً لكان ينبغي أن لا ينصرف في النكرة، وقد سمع فيه الصرف^(٥). و«مريم»: علم/[٧] أعجمي لا اشتقاق له، وليس بمشتق؛ لأنه لو كان مشتقاً لكان مشتقاً من رام يريم، فيكون «مريم» بإسكان الياء، وقد جاء في الأعلام بفتح الياء، نحو: مزيد، وهو على خلاف القياس^(٦).

قوله: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾: الهمزة للاستفهام جيء بها؛ للتوبيخ والتعجب من حالهم، كأنه قيل: آتيناكم، ففعلتم ما فعلتم، ودخلت الفاء للعطف على هذا المقدر. و«كلما»: ظرف وقد تقدم^(٧).

قوله: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [٨٨]: جمع: أغلف؛ كأحر وحمر، ونظائره كثيرة.

قوله: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾. «قليلًا»: صفة لمصدر محذوف أي «فإيماناً قليلاً»، و«ما»: زائدة.

وقيل: صفة لظرف، أي: فزماناً قليلاً يؤمنون.

ولا يجوز أن تكون «ما» مصدرية؛ لأن «قليلًا» لا يبقى له ناصب^(٨).

= وتعقبه أبو حيان في البحر المحيط (١/ ٤٦٥) بأنه اسم أعجمي لا يدخله اشتقاق ولا تصريف.

وتابع أبو حيان السمين في الدر المصون (١/ ٢٩٣).

(١) راجع لسان العرب (عوس). (٢) راجع المجيد في إعراب القرآن المجيد للصفافسي (١/ ٣٣٢).

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢١٣).

(٤) وهذه الأحرف تسمى بنات الأربعة. راجع الدر المصون (١/ ٢٩٢).

(٥) وهذا قول أبي علي الفارسي، كما في البحر المحيط (١/ ٤٦٤)، والدر المصون (١/ ٢٩٢).

(٦) هذا قول العكبري في التبيان (١/ ٤٩). قلت: فائدة: من المعلوم في قواعد الإملاء أن كلمة (ابن) إذا وقعت بين علمين وكانت صفة، فتحذف ألفها وتكتب (بن) بدون ألف، وقد استثبت القاعدة هنا في (عيسى ابن مريم)؛ فلعلها لتناسب ما لعيسى عليه السلام من استثناء في مولده، وكلامه في المهدي، ورفعته حياً، وعودته ونزوله آخر الزمان، والله أعلم.

(٧) عند قوله - تعالى -: ﴿كُلَّمَا أَصَاءَ لَهُمْ.....﴾ الآية (٢٠) من سورة البقرة.

(٨) هذا قول العكبري في التبيان (١/ ٥٠)، ونقله أبو حيان في البحر المحيط (١/ ٤٧١)، وزاد بعده: لأنه كان =

وقيل: «ما»: نافية، أي: فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً.

ومثله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾^(١)، ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾^(٢).

قوله: ﴿جَاءَهُمْ كِتَابٌ﴾ [٨٩] جاء: يتعدى بنفسه وبحرف الجر، تقول: جئتته، وجئت إليه.

قوله: ﴿أَنْ يَكْفُرُوا﴾ [٩٠]، خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر أن يكفروا، وفيه أقوال أخرى^(٣).

قوله: ﴿بَغِيًّا﴾: مفعول له، وقيل: مصدر.

ومعنى بغياً: حسداً، أي: حسداً لأن ينزل الله، أو: على أن ينزل الله من فضله الذي هو الوحي.

قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [٩٦]: معطوف على «الناس».

قوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾: صفة لموصوف محذوف^(٤).

قوله: ﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾: فاعل (بمزر حزه).

قوله: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ﴾ [٩٧]: جواب الشرط محذوف، أي: فليمت غيظاً.

قوله: ﴿أَوْ كُلَّمَا وَعِدُوا وَعْداً﴾ [١٠٠]: الواو للعطف^(٥)، وهو عطف على معنى

= يلزم رفع «قليل»؛ حتى ينعقد منها مبتدأ وخبر.

وزاد السمين في الدر المصون (٢٩٧/١): يعني أنك لو جعلتها مصدرية، كان ما بعدها صلتها، ويكون المصدر مرفوعاً بـ «قليل»، على أنه فاعل به، فأين الناصب له؟!

(١) سورة الأعراف، الآية (١٠). (٢) سورة الأعراف، الآية (٣).

(٣) تنظر هذه الأقوال في البحر المحيط (٤٧٣/١)، الدر المصون (٣٠٠/١).

(٤) هذا قول البصريين، والتقدير: «قوم يود أحدهم لو يعمر....». وقال الكوفيون: صفة لموصول محذوف، والتقدير: «ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمر.....»، ورجح ابن هشام رأي البصريين. راجع البحر المحيط (٤٨٢/١)، الدر المصون (٣٠٩/١)، معاني القرآن للفراء (٦٣/١)، المغني لابن هشام (٦٢٦/٢).

(٥) هذا قول البصريين، وقال أبو حيان في البحر المحيط (٤٩٢/١): «وهو الصحيح، والأصل تقديم الواو والفاء ثم على همزة الاستفهام، وهذا مذهب الجمهور فهي على نية التأخير عن الواو؛ لأنها حرف عطف». وانظر: الدر المصون (٢١١/١)، عند قوله: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤].

الكلام المتقدم في قوله: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾^(١)، وما بعده.

وقيل: هي «أو» [التي لأحد الشيئين]^(٢).

و«عهداً»: قال أبو البقاء^(٣): «مصدر من غير لفظ الفعل [ويجوز أن يكون مفعولاً به]^(٤)، أي: أعطوا عهداً، وهنا مفعول آخر محذوف أي: كلما عاهدوكم»^(٥). ﴿بَذَ﴾ عامل [في] ﴿كَانَتْهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٦).

﴿وَاتَّبَعُوا﴾: معطوف على «بَذَ»^(٧).

قوله: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [١٠٢]: باعوا به، واللام جواب قسم محذوف.

﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾: جواب «لو» محذوف أي: لو كانوا يتتبعون بعلمهم، لامتنعوا من شراء السحر.

قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ﴾ [١٠٣]: اللام / [٨] جواب «لو»، ومثوبة: مبتدأ، ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾: صفة «خير»: خبر.

قوله: ﴿مَا نَنْسَخْ﴾ [١٠٦]: «ما»: مفعول «ننسخ»، على حد ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا﴾^(٨)، و﴿مِنْ آيَةٍ﴾^(٩): في موضع نصب على التمييز.

(١) الآية (٨٧) من سورة البقرة.

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (٥٤ / ١).

(٣) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله، محب الدين، أبو البقاء العكبري، النحوي، صاحب الإعراب، من رؤساء المتقدمين قرأ على عطاء الشيوخ حتى حاز قصب السبق وقصده الناس من الأقطار، من تصانيفه: التبيان في إعراب القرآن، إعراب الحديث، إعراب القراءات الشواذ، وغيرها. توفي سنة ٦١٦ هـ.

تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (٣٨ / ٢)، البلغة للفيروزابادي (ص ١٢٢).

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود بالأصل، وأثبتته من التبيان. (٥) ينظر كلامه في التبيان (٥٤ / ١).

(٦) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (٥٤ / ١).

(٧) هذا قول ابن الأثير في «البيان» (١١٣ / ١)، وأحد قولي العكبري في «التبيان» (٥٤ / ١).

ورد ذلك أبو حيان في «البحر المحيط» (٤٩٤ / ١) فقال: لأن الاتباع ليس مترتباً على مجيء الرسول؛ لأنهم كانوا متبعين ذلك قبل مجيء الرسول، فالأولى أن تكون معطوفة على جملة ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ﴾ كلها، وتابع أبا حيان السمين في «الدر المصون» (٣١٨ / ١).

(٨) سورة الإسراء، الآية (١١٠). (٩) سورة الأنعام، آية (٤).

قوله: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ﴾ [١٠٨]: أصل تريدون: تُرِيدُونَ فنقلت حركة الواو إلى الراء، فسكنت الواو، وانكسر ما قبلها فقلبت ياءً.

قوله: ﴿كَمَا سِئِلَ مُوسَى﴾: نعت لمصدر محذوف، أي: سؤالاً مثل سؤال.

قوله: ﴿سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾: ظرف.

قوله: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ﴾ [١٠٩]: «لو»: مصدرية^(١).

قوله: ﴿وَمَا تَقْدِرُموُا﴾ [١١٠]، «ما»: شرطية في موضع نصب بـ «تقدموا» و «من خير» مثل قوله: ﴿مِنْ أَيْةٍ﴾ في ﴿مَا نَنْسَخْ﴾.

«تجدوه»: أي تجدوا ثوابه، جواب الشرط.

قوله: ﴿إِلَّا مَن كَانَ هُودًا﴾ [١١١] «من» في موضع رفع بـ «يدخل»؛ لأن الفعل مفرغ لما بعد «إلا».

قوله: ﴿هُودًا﴾: جمع: هائد.

قوله: ﴿قُلْ هَاتُوا﴾: فعل معتل اللام.

تقول في الماضي: هاتى يهاتى مهاتاة.

ك: رامى يرامي مرامة، وأصله: هاتوا وتقول للرجل: هات، مثل: رام، وللمرأة: هاتي^(٢).

قوله: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [١١٣]؛ أي: مثل ذلك.

قوله: ﴿أَن يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [١١٤]: يجوز أن يكون في موضع نصب بدلاً من «مساجد» بدل اشتغال، أو مفعول له. أي: كراهية أن يذكر^(٣).

(١) هذا على مذهب الكوفيين وأبي على الفارسي وأبي البقاء العكبري وابن مالك، وقد منع البصريون وكثير من النحاة ورود «لو» مصدرية.

راجع تفصيل ذلك في: التبيان للعكبري (١/٥٣، ٥٧)، الدر المصون (١/٣٠٩)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/١٢٨)، مغني اللبيب لابن هشام (١/٢٦٥، ٢٦٦).

(٢) هذا قول أبي البقاء في التبيان (١/٥٨)، وفي الدر المصون (١/٣٤٤): فيها ثلاثة أقوال، وقال السمين: إن هذا القول هو أصحها.

(٣) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (١/٥٢٧) في هذا الوجه: ويتعين حذف مضاف، أي: دخول مساجد الله، وما أشبهه.

قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [١١٥]: هما موضع الشروق والغروب.

قوله: ﴿تَوَلَّوْا﴾: مجزوم بـ «أين»، و «أين» منصوب بهذا الفعل.

قوله: ﴿بَدِيعُ﴾ [١١٧] بمعنى: مبدع^(١).

قوله: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [١١٨]: قد ذكر ذلك عند قوله: ﴿كَذَلِكَ..... الأولى﴾^(٢).

قوله: ﴿يَتَلَوْنَهُ﴾ [١٢١]: حال مقدرة؛ لأنهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له.

قوله: ﴿حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾: «حق»: منصوب على المصدر؛ لأنها صفة للتلاوة في الأصل؛ لأن التقدير: تلاوة حقًا، وإذا قدم وصف المصدر، وأضيف إلى المصدر، انتصب نصب المصدر^(٣).

قوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [١٢٤]: يتعلق بمحذوف أي: [واجعل إمامًا]^(٤) من ذريتي.

قوله: ﴿مَثَابَةً﴾ [١٢٥]: أصلها: مثوبة، قيل: من ثاب يثوب: إذا رجع، فنقلت حركة الواو إلى الثاء، فسكنت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت أَلْفًا.

ثم قيل: الهاء للمبالغة كعلامة ونسابة؛ لكثرة من يثوب إليه، أي: يرجع، وقيل: للتأنيث.

أما إن أردت الموضع، فمثابة ومثابًا راجعان إلى هذا. / [٩].

= وذكر السمين الحلبي في الدر المصون (٣٤٨/١) وجهين آخرين: أنه مفعول ثان لـ «منع»، أو أنه على إسقاط حرف الجر أي: من أن يذكر.

(١) هذا أحد قولي الزمخشري في الكشف (١٨١/١)، ولم يذكر كل من: ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢٠١/١)، والعكبري في «التبيان» (٦٠/١) غيره.

قال الزمخشري: وفيه نظر.

وفسر أبو حيان هذا النظر في «البحر المحيط» (٥٣٤/١) فقال: والنظر الذي ذكره الزمخشري - والله أعلم - أن «فعلًا» بمعنى «مفعول» لا ينقاس، وعلى هذا الوجه يكون من باب إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

(٢) في الآية (١١٣) من سورة البقرة.

(٣) هذه عبارة العكبري في التبيان (٦١/١) وزاد وجهًا ثانيًا: أنه نعت لمصدر محذوف.

وزاد السمين في الدر (٣٥٨/١) وجهًا ثالثًا: أنه حال من فاعل «يتلونه»، أي: يتلونه محقين.

(٤) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، ومثبت من التبيان (٦١/١).

قوله: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾: يقرأ بلفظ الخبر، وبلفظ الأمر^(١)؛ فعلى لفظ الخبر: المعطوف عليه محذوف تقديره: فتابوا، واتخذوا.

وبلفظ الأمر: يجوز أن يكون مستأنفاً، ويجوز أن يكون معطوفاً على ناصب ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ﴾، ويجوز أن يكون معطوفاً على معنى ﴿جَعَلْنَا الْبَيْتَ﴾؛ كأنه قال: ثبوا، واتخذوا.

قوله: ﴿مُصَلًّى﴾: هو مفعول «اتخذوا»، ووزنه: «مُفْعَل»، «مُصَلًّى»^(٢). وهو مكان، ويجوز أن يكون مصدرًا، وفيه حذف مضاف، تقديره: مكان مصلى أي: مكان صلاة و«المقام»: موضع القيام.

قوله: ﴿وَعَهْدَنَا...﴾ إلى ﴿أَنْ طَهَّرَا﴾: «عهدنا»: معطوف على جعلنا، و(أَنْ) يجوز أن تكون تفسيرية، ويجوز: بَأَنْ طَهَّرَا.

قوله: ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾ [١٢٦]: يحتمل أن تكون «من» شرطية في موضع رفع بالابتداء، وخبره وجوابه: ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ أي: ومن كفر فأنا أمتعته.

وقيل: الجواب محذوف تقديره: ومن كفر أرزقه، و«من» على هذا رفع بالابتداء. وقال أبو البقاء: «ولا يجوز أن تكون منصوبة؛ لأن أداة الشرط لا يعمل فيها جوابها»^(٣).

وقيل: «من» بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، والتقدير: وأرزق من كفر، وحذف الفعل لدلالة الكلام عليه.

و«فأمتعته»^(٤) عطف على الفعل المحذوف. ولا يجوز على هذا أن يكون [من]^(٥)

(١) قرأ بلفظ الخبر (واتخذوا) نافع وابن عامر.

وقرأ بلفظ الأمر ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ عاصم وأبو عمرو وابن كثير وحمزة والكسائي وبقية العشرة.

تنظر القراءة في: الإتحاف (٤١٧/١)، البحر المحيط (٥٥٢/١)، التبيان (٣٦/١)، الحجة لابن خالويه

(ص ٨٧)، حجة الفارسي (٢٢٠/٢)، الدر المصون (٣٦٤/١)، النشر لابن الجزري (٢٢٢/٢).

(٢) كذا بالأصل، ولعله أراد «مصلو» على أن أصل ألفه واو، كما في الدر المصون (٣٦٥/١).

(٣) ينظر كلامه في: التبيان (٦٢/١). (٤) في الأصل: أفمتعته، وهو خطأ، والصواب المثبت.

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود بالأصل، وزدته من التبيان (٦٢/١)؛ ليتضح المراد.

مبتدأ، و «فأتمتع» الخبر؛ لأن «الذي» لا تدخل الفاء خبرها إلا بمعنى الشرط، والكفر لا يستحق به التمتع^(١).

قوله: ﴿قَلِيلًا﴾: نعت لمصدر محذوف.

قوله: ﴿وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾: المخصوص محذوف أي: النار.

قوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ﴾ [١٢٧]: حكاية حال ماضية.

﴿وَأَسْمَعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ﴾: أي يقول: ربنا تقبل منا، ومفعول «تقبل» محذوف، أي: تقبل ما يقربنا إليك.

و «القواعد»: جمع: قاعدة، و ﴿الْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٢) جمع: قاعد.

قوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا﴾ [١٢٨] أي: واجعل من ذريتنا.

قوله: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾: أصله: أرئنا، فحذفت الهمزة التي هي عين الكلمة، وصارت الراء متحركة بحركة الهمزة.

والجمهور / [١٠] على كسر الراء، وقرئ بإسكانها^(٣).

قوله: ﴿أَصْطَفَى﴾ [١٣٢]: الألف منقلبة عن واو، والواو إذا وقعت رابعة فصاعداً تقلب ياء.

(١) هذا كلام العكبري في التبيان (٦٢/١) مع تقديم وتأخير في بعض الفقرات. قال السمين الحلبي في الدر المصون (٣٦٧/١): أما قوله: «لأن الكفر لا يستحق به التمتع» فليس بمسلم، بل التمتع القليل والمصير إلى النار مستحقان، وأيضاً فإن التمتع وإن سلمنا أنه ليس مستحقاً بالكفر، ولكن قد عطف عليه ما هو مستحق به، وهو المصير إلى النار فناسب ذلك أن يقعا جميعاً خبراً. وأيضاً فقد ناقض كلامه؛ لأنه جوز أن تكون شرطية، وهل الجزاء إلا مستحق بالشرط ومترتب عليه؟! اهـ. من الدر.

(٢) سورة النور الآية (٦٠).

(٣) قرأ بإسكان الراء (أرنا) ابن كثير وأبو عمرو في رواية عنه، ويعقوب، من العشرة، وقرأ باقي العشرة وجمهورهم بالكسر ﴿أَرِنَا﴾.

تنظر القراءة في: إتحاف الفضلاء (٤١٨/١)، البحر المحيط (٥٦١/١)، التبيان (٦٣/١)، حجة ابن خالويه (ص ٧٨)، حجة الفارسي (٢٢٣/٢)، الدر المصون (٣٧٢/١)، السبعة لابن مجاهد (ص ١٧٠)، النشر (٢٢٢/٢).

قوله: ﴿إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ﴾ [١٣٣]: إذ: بدل من «إذ» الأولى.

قوله: ﴿إِلَيْهَا وَاحِدًا﴾: بدل من «إله» الأول.

قوله: ﴿صَبَّغَةَ اللَّهُ﴾ [١٣٨]: أي: دين الله، وانتصابه بفعل محذوف، أي: اتبعوا دين

الله.

قوله: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةً﴾ [١٤٨]: جاء على الأصل، والقياس: جهة، مثل: عدة.

قوله: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ﴾ [١٥٠]: اللام متعلقة بمحذوف تقديره: «فعلنا».

قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: استثناء منقطع.

قوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا﴾ [١٥١]: الكاف صفة لمصدر محذوف كأنه قال: ولعلكم

تهتدون هداية كما أرسلنا.

قوله: ﴿إِنَّ الْأَصْفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [١٥٨]: الألف مبدلة من واو؛ لأنه يقال

في تشيته: صفوان، وفي الكلام حذف، أي: إن طواف الصفا أو سعي الصفا.

والشعائر: جمع شعيرة، ك: صحيفة وصحائف.

قوله: ﴿أَنْ يَطُوفَ﴾: أدغمت التاء في الطاء.

قوله: ﴿وَمَنْ^(١) تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾: «خيرًا»: مفعول به؛ لأنه لما حذف الحرف وصل

الفعل، فأفصله: فمن تطوع بخير، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف، أي: تطوعًا خيرًا^(٢).

قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [١٦٠]: استثناء من الضمير في «يلعنهم».

قوله: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [١٦٤]: هذا المصدر مضاف إلى المفعول، ويجوز أن

يكون مضافًا إلى الفاعل والمفعول محذوف، وتقديره: وتصريف الرياح السحاب، وياء «الريح» منقلبة عن واو؛ لأنه من راح، يروح والجمع: أرواح.

(١) في الأصل «فمن»، ولعله خلط بينها وبين الآية (١٨٤) «آية الصيام»، أو سبق قلم، والصواب المثبت.

(٢) هذا قول العكبري في التبيان (٧١/١)، وزاد السمين في «الدر المصون» (٤١٦/١) وجهًا ثالثًا: وهو أن يكون

حالة من ذلك المصدر المحذوف المقدر معرفة، قال: وهذا مذهب سيويه، أو على تضمين «تطوع» فعلًا

يتعدى، أي: «من فعل خيرًا متطوعًا به».

قوله: ﴿ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾ [١٦٥] أي: حبًّا كحب الله.

قوله: ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾: قيل: يتعدى إلى مفعولين، و «الذين ظلموا»: فاعل.

وجواب «لو» محذوف، أي: لرأوا مضرة اتخاذهم الأنداد، أو: لرأوا أمراً عظيماً. ويقرأ بالتاء^(١)، وجواب «لو» محذوف أيضاً.

«يرى» وَلِيَّ «لو»، والقاعدة: [أن «لو» يليها الماضي]^(٢) فهو هنا على حكاية الحال، أو لأن خبر الله تعالى صدق.

و ﴿ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ ﴾ «إذ»: وقعت هنا بمعنى المستقبل [ووضعها أن تدل على الماضي، وجاز ذلك لما^(٣) / [١١] ذكر أن خبر الله عن المستقبل كالماضي، أو على حكاية الحال و (أن القوة) معمول جواب «لو»، أي: لعلموا أن القوة.

قوله: ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا ﴾ [١٦٦]: «إذ» هذه: بدل من الأولى.

قوله: ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [١٦٧]: الكاف في محل الخبر، أي: الأمر كذلك، ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، أي: يريهم رؤية كذلك، أو: يحشرهم كذلك.

قوله: ﴿ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا ﴾ [١٦٨]: أصل (كل) : (أأكل) بهمزتين الأولى همزة الوصل، والثانية فاء الكلمة ، إلا أنهم حذفوا فاء الكلمة، فاستغنوا عن همزة الوصل؛ لتحرك ما بعدها. والحذف هنا ليس بقياس، ولم يأت إلا في: (خذ) و (مر) و (كل) . «حلالاً»: يجوز أن تكون حالاً من «ما» وهي موصولة، ويجوز أن تكون صفة لمصدر محذوف.

(١) قرأ بها ابن عامر ونافع، وقراءة الغيبة «يرى» هي قراءة عاصم وابن كثير وأبي عمرو وحزرة والكسائي. وفيها قراءات أخرى.

تنظر في: الإتحاف (١ / ٤٢٥)، البحر المحيط (١ / ٤٧١)، التبيان (١ / ٧٣)، حجة ابن خالويه (ص ٩١)، حجة الفارسي (٢ / ٢٥٨)، الدر المصون (١ / ٤٢٨)، السبعة لابن مجاهد (ص ١٧٣)، الكشف (١ / ٣٢٦)، النشر (٢ / ٢٢٤).

(٢) ما بين المعقوفين من التبيان، وغير واضح بالأصل.

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (١ / ٧٣).

قوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا﴾ [١٦٩]: معطوف على «بالسوء»، فيكون في موضع جر.
 قوله: ﴿مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أُولَٰئِكَ آبَاؤُهُمْ﴾ [١٧٠]: ألف «ألفينا» منقلبة
 عن واو؛ لأن الألف مجهولة، وذلك قاعدتها ^(١)، والهمزة للإنكار وجواب «لو» محذوف،
 دل عليه «نتبع»، والمعنى: أفكانوا يتبعونهم.

قوله: ﴿دُعَاءٌ﴾ [١٧١]، منصوب بـ «يسمع»، وفرغ له العامل قبل «إلا».
 قوله: ﴿وَلَحِمَ الْخَنَزِيرِ﴾ [١٧٣]: النون في «خنزير» أصل.
 وقيل: زائدة، فيكو مأخوذاً من «الخزر» ^(٢).
 قوله: ﴿بَاغٍ﴾: حال. ﴿وَلَا عَادٍ﴾: معطوف عليه.
 قوله: ﴿إِلَّا النَّارَ﴾ [١٧٤]: النار: مفعول يأكلون.
 قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ﴾ [١٧٦]: «ذلك»: مبتدأ، و «بأن الله»: الخبر،
 أي: ذلك العذاب [مستحق] ^(٣) بأن الله نزل...

قوله: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾ [١٧٧]: يقرأ بالرفع.
 ف «أن تولوا»: خبر، وبالنصب ^(٤)، على أن «البر» خبر مقدم، و «أن تولوا»: اسمها،
 وقوى ذلك عند من قرأ به؛ لأنه أعرف من البر؛ إذ كان كالمضمر في أنه لا يوصف، والبر
 يوصف، ومن هنا قويت القراءة بالنصب في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ
 قَالُوا﴾ ^(٥).

قوله: ﴿عَلَىٰ حُبِّهِ﴾: الهاء ضمير «المال»، أو ضمير اسم الله وعلى هذا يكون المصدر
 [مضافاً إلى المفعول] ^(٦).

(١) قال العكبري في التبيان (٧٥/١): لأن الأصل فيها لو جهل من اللامات أن يكون واواً.
 زاد السمين الحلبي في «الدر المصون» (٤٣٦/١): يعني: فإنه أوسع، وأكثر، فالرد إليه أولى.
 (٢) الخزر: النظر بلحظ العين، والخزر: ضيق العين وصغرها، راجع: القاموس المحيط (خزر).
 (٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (٧٧/١).
 (٤) قرأ بالرفع «لَيْسَ الْبِرُّ» نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي، وقرأ بالنصب ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ حفص
 عن عاصم وحمة.
 تنظر في: الإتحاف (٤٢٩/١)، الدر المصون (٤٤٦/١)، البحر المحيط (٢/٢)، التبيان (٧٧/١)، حجة ابن خالويه (ص ٩٢)، حجة
 الفارسي (٢٦٩/٢)، الدر المصون (٤٤٦/١)، النشر (٢٢٦/٢).
 (٥) سورة النمل، الآية (٥٦)، وراجع: الدر المصون (٤٤٦/١).
 (٦) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، ومثبت من التبيان (٧٧/١).

﴿ ذَوَى الْقُرْبَى ﴾: منصوب بـ «أتى» ولا يجوز أن يكون منصوباً / [١٢]
بالمصدر؛ لأنه يتعدى إلى مفعول واحد، وقد استوفاه، ويجوز أن تكون (الهاء) ضمير «من»
فعلى هذا يكون المصدر مضافاً إلى الفاعل.

قوله: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ ﴾
[١٨٠]: العامل في «إذا» «كتب» ولا يجوز أن يكون العامل فيها لفظ الوصية؛ لأنها
مصدر، ولا يتقدم عليه معموله^(١).

(إن ترك خيراً): جوابه: (الوصية للوالدين) وحذف الفاء على حد قوله:
من يفعل الحسنات الله يشكرها^(٢)

وقيل: ما تقدم من معنى الكلام؛ كما تقول: أنت ظالم إن فعلت.

قوله: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ ﴾ [١٨٣]: أي: كتباً كما كتب.

وقيل: صوماً كما كتب.

وقيل: حال من الصيام.

قوله: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [١٨٤]: منصوب بفعل مقدر، أي: صوموا أياماً، فتكون
ظرفاً.

(١) هذا قول جمهور النحاة كما نقله ابن عطية في المحرر الوجيز (١/٢٤٧)، والعكبري في التبيان
(١/٧٩). ويجوز ذلك على مذهب الأخفش. وراجع: الدر المصون (١/٤٥٤، ٤٥٥)، المحرر الوجيز
(١/٢٤٧).

(٢) هذا صدر بيت وعجزه:

لا يذهب الخير عند الله والناس

وهو من بحر البسيط للحطيئة.

ينظر: ديوانه (ص ١٠٩)، والخصائص لابن جني (٢/٤٨٩)، شرح الأشموني (٣/٥٨٧).

وفي المقتضب للمبرد (٢/٧٠)، عزا البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت وروايته:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشعر بالشعر عند الله مثلان

ونسبه سيويه في الكتاب (١/٤٣٥) لحسان بن ثابت.

ويروى أيضاً:

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه

والشاهد فيه: حذف الفاء من أول الجملة الاسمية (الله يشكرها)؛ الواقعة جواباً لشرط جازم، وفسر النحاة
ذلك بأنه ضرورة قال المبرد في المقتضب (٢/٧٠): فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء؛ لأن
التقديم فيه لا يصلح. اهـ.

ويجوز أن ينتصب بـ «كُتِبَ».

قوله: ﴿مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾: «آخر»: لا ينصرف للصفة والعدل.

وقيل: لأن الأصل في «فُعِلَ» وصفًا أن تستعمل في الجمع بالألف واللام؛ كالكبرى والكبر، والصغرى والصغر.

قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾، أي: وعلى الذين لهم بالصيام طاقة إذا أفطروا فدية.

وقيل: معناه: وعلى الذين لا يطيقون لكبرهم، وحذف الباقي.

قوله: ﴿طَعَامٌ مَسْكِينٍ﴾: بدل، وطعام، بمعنى: الإطعام؛ كالعطاء بمعنى: الإعطاء.

قوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [١٨٥]، أي شهر رمضان فهو خبر مبتدأ، وقيل: هو مبتدأ، وفي الخبر وجهان:

أحدهما: ﴿الَّذِي أُنْزِلَ﴾.

والثاني: ﴿فَمَنْ شَهِدَ﴾.

إن قيل: إذا كان خبرًا، فكيف تدخل فيه الفاء؟!

قيل: دخلت؛ لأنك وصفت الشهر بـ «الذي»، فدخلت كما تدخل في نفس «الذي»؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾^(١).

فإن قيل: فأين الضمير العائد على المبتدأ من الجملة؟

قيل: وضع الظاهر موضعه تفخيماً كقوله: / [١٣]

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءً.....^(٢)

(١) سورة الجمعة، الآية (٨).

(٢) هذا صدر بيت وعجزه:

تَقْصُصُ الْمَوْتَ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَ

وهو من بحر الخفيف، لعدي بن زيد.

ينظر: ديوانه (ص ٦٥)، الأشباه والنظائر (٨/ ٣٠)، خزنة الأدب (١/ ٣٧٨، ٣٧٩)، وبلا نسبة في: الخزنة

(٦/ ٩٠)، الخصائص (٣/ ٥٣)، مغني اللبيب (٢/ ٥٠٠).

ونسبه سيبويه في الكتاب (١/ ٦٢) لسواد بن عدي.

والشاهد فيه: إعادة الاسم الظاهر «الموت» الثاني، مكان الضمير في قوله: «يسبق»، وكان القياس أن يقول:

«يسبقه». وقد علل ذلك التكرار للاسم الظاهر هنا بأنه: للتفخيم.

قوله: ﴿وَلْتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾: معطوف على «اليسر».

قوله: ﴿فَلَيْسَتْ جَبِيوًا﴾ [١٨٦]؛ بمعنى: فليجيئوا؛ كما تقول: قر واستقر بمعنى^(١).

قوله: ﴿لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾ [١٨٧]: ظرف لـ «أحل»^(٢)، ولا يجوز أن يكون ظرفاً للرفث؛ لأنه مصدر فلا يتقدم عليه معموله^(٣).

قوله: ﴿الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾: «رفث» يتعدى بالباء وإنما عدي بـ «إلى»؛ لأنه بمعنى الإفضاء، والهمزة في «نسائكم» مبدلة من واو، و«نساء»: جمع لا واحد له من لفظه، فواحدة: امرأة.

قوله: ﴿تَحْتَانُوتَ﴾، ألفه منقلبة عن واو؛ لأنه من: خان - يخون، وتقول في الجمع: خونة.

قوله: ﴿فَالْقَنَ بَشَرُوهُنَّ﴾: (الآن): ظرف لـ (بأشروهن).

قوله: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾: الكاف: صفة لمصدر محذوف، أي: بيئنا مثل هذا البيان.

قوله: ﴿كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [١٩١]: الكاف: مبتدأ. وجزاء: الخبر. والجزاء: مصدر مضاف إلى المفعول.

قوله: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ﴾ [١٩٦] بمعنى: تيسر.

قوله: ﴿يَبْلُغُ أَهْدَىٰ مَحَلَّهُ﴾: المحل: يجوز أن يكون زماناً ومكاناً.

قوله: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ أَهْدَىٰ﴾، ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ﴾: أي: الإحصار.

(١) هذه عبارة العكبري في «التبيان» (٨٢/١).

(٢) قال السمين في «الدر المصون» (٤٧٣/١): وهو المشهور عند المعربين، وليس بشيء؛ لأن الإحلال ثابت قبل ذلك الوقت.

(٣) راجع: التبيان (٨٣/١)، الدر المصون (٤٧٣/١)، قال السمين الحلبي: «وذلك على رأي من يرى الاتساع في الظروف والمجرورات».

﴿فَمَنْ﴾: شرطية في موضع رفع بالابتداء.

﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ﴾: الفاء: جواب «من»، و«من» وجوابها: جواب «إذا». و«ما»: في موضع رفع بالابتداء.

أي: فعلية ما استيسر. والعامل في «إذا» معنى الاستقرار؛ لأن التقدير: فعلية ما استيسر^(١)، أي: يستقر عليه الهدي في ذلك الوقت.

قوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [١٩٧]: الحج حج أشهر.

قوله: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ [١٩٨]، أي: في أن تبتغوا.

قوله: ﴿كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾: صفة لمصدر محذوف.

قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [٢٠٠]: يجوز في «أشد» أن يكون مجرورًا؛ عطفاً على «ذكركم»، أي: كذكر أو أشد، ولا ينصرف للوزن والوصف.

ويجوز أن يكون منصوبًا؛ عطفاً على «آباءكم» و«ذكرًا»: تمييز.

قال بعض النحويين^(٢): وهو مشكل؛ لأن «أفعل» إذا أضيف إلى ما بعده من النكرات كان من جنس ما قبله / [١٤]، تقول: ذكرك أشد ذكر، ووجهك أحسن وجه وإذا نُصب ما بعده كان ذلك غير الأول كقولك: زيد أفره عبداً؛ فالفراهة للعبد لا لزيد، وفي الآية وقع هو الأول مع النصب^(٣).

قوله: ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [٢٠٣]: إن قيل: الأيام: واحدها: يوم، والمعدودات: واحدها معدودة واليوم لا يوصف بمعدودة؛ لأن الصفة هنا مؤنثة والموصوف مذكر؟

فالجواب: أنه أجرى معدودات على لفظ أيام وقابل الجمع بالجمع مجازاً، والأصل

(١) راجع الدر المصون (١/٤٨٧).

(٢) راجع: التبيان (١/٨٧، ٨٨)، الدر المصون (١/٤٩٩، ٥٠٠).

(٣) قال أبو البقاء العكبري في الجواب عن هذا الإشكال:

والذي قاله أبو علي وابن جني وغيرهما: أنه جعل الذكر ذاكراً على المجاز، كما تقول: زيد أشد ذاكراً من عمرو، قال العكبري: وعندي أن الكلام محمول على المعنى، والتقدير: أو كونوا أشد ذاكراً لله منكم لأبائكم، ودل على هذا المعنى قوله - تعالى - ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ أي: كونوا ذاكريه، وهذا أسهل من حمله على المجاز.

اهـ من التبيان (١/٨٨) وراجع: الدر المصون (١/٤٩٩، ٥٠٠).

معدودة؛ كما قال تعالى: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾^(١).

قوله: ﴿لِمَنْ أَتَقَى﴾: خبر مبتدأ، أي: جواز التعجيل والتأخير لمن اتقى.

قوله: ﴿الْخِصَامِ﴾ [٢٠٤]: جمع «خصم»؛ نحو كعب وكعباب ويجوز أن يكون مصدرًا، وفي الكلام حذف مضاف، أي: أشد ذوي الخصام.

ويجوز أن يكون «الخصام» هنا مصدرًا، بمعنى: اسم الفاعل؛ كما يوصف بالمصدر في قولك: رجل عدل، وخصم^(٢).

قوله: ﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ [٢٠٥]: اللام متعلقة بـ (سعى).

قوله: ﴿بِالْإِثْمِ﴾ [٢٠٦]: حال من العزة.

قوله: ﴿وَلَيْسَ الْمَهَادُ﴾: المخصوص محذوف أي: جهنم.

قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾ [٢١٠]: لفظ استفهام، ومعناه: النفي.

قوله: ﴿فِي ظُلُلٍ﴾: جمع ظلة.

قوله: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَهُمْ﴾ [٢١١]: الجملة مفعول ثانٍ لـ «سَلِّ»، وفي موضوع «كم» وجهان:

أحدهما: نصب؛ لأنها المفعول الثاني لـ «آتيناهم».

والثاني: أنها مبتدأ و«آتيناهم»: الخبر، والعائد محذوف، أي: آتيناهموها.

قوله: ﴿بَغْيًا﴾ [٢١٣]: مفعول له.

قوله: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ [٢١٧]: بدل اشتغال، وقيل: عن قتالٍ فيه^(٣).

قوله: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾: قيل: معطوف على «الشهر الحرام»، وهو ضعيف؛ إذ

(١) الآية (٨٠) من سورة البقرة.

(٢) هذه عبارة العكبري في التبيان (١/٨٩).

(٣) هذا قول الفراء في «المعاني» (١/١٤١).

وتعقبه العكبري في التبيان فقال: «وهذا ضعيف جدًا؛ لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار». من التبيان (١/٩٢). قال السمين في الدر (١/٥٢٧): إن أراد في غير البذل فمُسَلَّم، وإن أراد في البذل فممنوع.

لم^(١) يشكوا في تعظيمه^(٢).

وقيل: معطوف على الهاء في «به»، وهو ضعيفٌ [إلا أن يعاد]^(٣) حرف الجر^(٤).

وقيل: معطوف على «السبيل»^(٥)، وهو ضعيف؛ لأنه معمول المصدر / [١٥]،
والعطف بقوله: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ﴾ يفرق بين الصلة والموصول، فالجيد أن يكون التقدير:
ويصدون عن المسجد الحرام.

كقوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٦).

قوله: ﴿فَيَمُتْ﴾ معطوف على (يرتدد).

قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [٢٢٣]: إنما أفرد الخبر الذي هو «حرث»؛ لأنه
مصدر، وهو في معنى المفعول أي: محروثات^(٧).

قوله: ﴿أَنْتِ شِئْتُمْ﴾ أي: شئتم الإتيان.

قوله: ﴿وَقَدِّمُوا﴾ أي: فيه الولد، أو: الإعفاف.

قوله: ﴿أَبْ تَبَرُّوا﴾ [٢٢٤]: مخافة أن تبروا.

قوله: ﴿فَإِنْ فَأَوْ﴾ [٢٢٦]: عينه منقلبة عن ياء.

(١) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، ومثبت من التبيان (٩٣/١).

(٢) قاله العكبري في التبيان (٩٣/١)، وقال السمين الحلبي في الدر المصون (٥٣١/١): عطفه على «الشهر الحرام» متكلف جداً، يبعد عنه نظم القرآن، والتركيب الفصيح.

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من التبيان (٩٣/١)، وهو غير واضح بالأصل.

(٤) وهذا عند البصريين، وأجازة الكوفيين، وهي مسألة خلافية وهي: العطف على الضمير المجرور.

والصواب هو مذهب الكوفيين، لكثرة السماع الوارد فيه وصحة القياس.

وتنظر هذه المسألة في: الإنصاف لابن الأنباري (٣/١٢ - ١٢)، المسألة (٦٥)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن

مالك (٣/٣٩٢)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/١٩٠)، الدر المصون (٥٢٩/١ - ٥٣١).

(٥) قاله ابن عطية وقال: وهو الصحيح. من المحرر الوجيز (١/٢٩٠). وفي الدر المصون (٥٢٩/١): هو قول المبرد والزنجشري.

(٦) سورة الفتح، الآية (٢٥).

وهذا الكلام بطوله كلام العكبري في التبيان (٩٣/١)، وعبارته الأخيرة قال: «والجيد أن يكون متعلقاً بفعل

محذوف، دل عليه الصد، تقديره:» وذكر ما هنا.

(٧) راجع التبيان (٩٤/١).

قوله: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانِ﴾ [٢٢٩]: أي: عدد الطلاق.

قوله: ﴿فَأِمْسَاكِ﴾: فعليكم إمساك.

قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَخَافَا﴾ «أن يخافا»: حال.

قوله: ﴿أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ [٢٣٠]: أي في أن يتراجعا.

قوله: ﴿ضِرَارًا﴾ [٢٣١]: مفعول له.

قوله: ﴿أَنْ يَنْكَحَنَّ﴾ [٢٣٢]: أي: من أن ينكحن.

قوله: ﴿وُسْعَهَا﴾ [٢٣٣]: مفعول ثان.

قوله: ﴿لَا تُضَارُّ﴾: بالضم^(١) مبنياً للفاعل، كأنه يقول: لا تضارر والدته والدًا، فالملفعل محذوف.

والثاني^(٢): أن تكون الراء الأولى مفتوحة على البناء للمفعول^(٣).

قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [٢٣٤]: «الذين»: مبتدأ، والخبر: محذوف أي: فيما يتلى عليكم حكم الذين، ومثله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾^(٤)، و﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾^(٥). وهذا قول سيبويه^(٦).

(١) قرأ بضم الراء ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ بفتح الراء، باقي القراء العشرة.

تنظر في: الإتحاف (١/ ٤٤٠)، التبيان (١/ ٩٧)، حجة ابن خالويه (٩٧)، حجة الفارسي (٢/ ٣٣٣)، الدر المصون (١/ ٥٧١)، النشر (٢/ ٢٢٧).

(٢) كذا بالأصل، ولم يمر ذكر الأول لفظاً، وإن ذكره بالشرح، وفي التبيان (١/ ٩٧): يقرأ بضم الراء وتشديدها، وفيها وجهان: أحدهما: أنه على تسمية الفاعل وتقديره: لا تضارر، بكسر الراء الأولى.

(٣) في الأصل: للفاعل، وهو خطأ ظاهر، والصواب ما أثبت.

(٤) سورة المائدة، الآية (٣٨). (٥) سورة النور، الآية (٢).

(٦) وكذلك عزا العكبري في التبيان هذا القول لسيبويه. التبيان (١/ ٩٨). وفي المحرر الوجيز (١/ ٣٤): «وحكى المهدوي عن سيبويه....».

قال ابن عطية: ولا أعرف هذا الذي حكاها؛ لأن ذلك إنما يتجه إذا كان في الكلام لفظ أمر بعد المبتدأ، مثل ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُ﴾. وهذه الآية فيها معنى الأمر، لا لفظه، فيحتاج مع هذا التقدير إلى تقدير آخر يُستغنى عنه إذا حضر لفظ الأمر، وراجع: الدر المصون (١/ ٥٧٧).

والثاني^(١): أن المبتدأ محذوف، و«الذين» قام مقامه، وتقديره: وأزواج الذين، والخبر: «يتربصن».

والثالث: أن «الذين»: مبتدأ، و«يتربصن»: الخبر.

وقيل غير ذلك^(٢).

قوله: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾: إنها حذف التاء؛ لأن التاريخ يكون باللييلة إذا كانت هي أول الشهر واليوم تابع لها، ويعضده قراءة من قرأ:

(وعشر ليالٍ)^(٣).

قوله: ﴿عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [٢٣٥] [العقدة: بمعنى العقد]^(٤)، فيكون المصدر مضافاً إلى المفعول.

قوله: ﴿مَتْنَعًا﴾ [٢٣٦]: اسم للمصدر، والمصدر: التمتع.

قوله: ﴿حَقًّا﴾: مصدر: حق ذلك حقاً.

قوله: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا﴾ [٢٣٧]: مبتدأ، و«أقرب»: خبره.

قوله: ﴿لِلتَّقْوَى﴾ تاء التقوى مبدلة من واو، وواوها مبدلة من ياء؛ لأنه من «وقيت».

قوله: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ﴾: في واو «تسأوا» مثل ما في ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾^(٥).

قوله: ﴿فَرَجَالًا﴾ [٢٣٩]: أي صلوا رجلاً.

قوله: ﴿كَمَا عَلَّمَكُم﴾ أي: ذكرنا كما علمكم. / [١٦].

(١) كذا هنا، ولم يمر ذكر الوجه الأول، وفي التبيان (٩٨/١): في هذه الآية أقوال: أحدها: أن «الذين» مبتدأ... ثم ذكر ما هنا.

(٢) تنظر الأوجه الأخرى في: التبيان (٩٨/١)، الدر المصون (٥٧٦/١، ٥٧٧)، المحرر الوجيز لابن عطية (٣١٣، ٣١٤).

(٣) قرأ بها ابن عباس. تنظر في: المحرر الوجيز لابن عطية (٣١٤/١).

(٤) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (٩٩/١).

(٥) الآية (١٦)، من سورة البقرة.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً﴾ [٢٤٠]: «وصية» بالنصب، أي: يوصون وصية، وبالرفع^(١): فعليهم وصية.

قوله: ﴿غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾: قيل: انتصبت هنا «غير» نصب المصدر^(٢).

وقيل: حال، وقيل: صفة متاع^(٣)، وقيل: من غير إخراج^(٤).

قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا﴾ [٢٤٣]: أصل «ترى»: «ترأى»، مثل «ترعى»، إلا أن العرب اتفقوا على حذف الهمزة من المستقبل تخفيفاً، ولا يقاس عليه، فلما حذفت الهمزة بقي آخر الفعل ألفاً، والألف منقلبة عن ياء، ولا تحذف في الماضي، وعدي بـ «إلى»؛ لأن معناه: ألم ينته علمك إلى كذا، فالرؤية هنا بمعنى العلم.

قوله: ﴿ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾: معطوف على فعل محذوف أي: فماتوا فأحياهم، وألف «أحيا» منقلبة عن ياء.

قوله: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٢٤٤]: معطوف على محذوف، أي: فأطيعوا وقاتلوا.

قوله: ﴿قَرَضًا﴾ [٢٤٥]: اسم مصدر، والمصدر: (الإقراض).

قوله: ﴿إِذْ قَالُوا لَنَبِيِّ هُمْ﴾ [٢٤٦]: «إذا»: بدل من «بعد».

قوله: ﴿سَعَةً مِّنَ أَلْمَالِ﴾ [٢٤٧]: هو مثل «عدة»، وإنما فتح؛ لأجل حرف الحلق.

(١) قرأ بالنصب حفص عن عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة، وقرأ بالرفع ابن كثير ونافع والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر عنه، وأبو جعفر وخلف ويعقوب.

تنظر في: الإتحاف (١/٤٤٢)، البحر المحيط (٢/٢٤٣)، التبيان (١/١٠١)، حجة ابن خالويه (ص ٩٨)، حجة الفارسي (٢/٣٤١)، الدر المصون (١/٥٩٠)، النشر (٢/٢٢٨).

(٢) نسبته ابن عطية في المحرر الوجيز (١/٣٢٦)، والعكبري في التبيان (١/١٠١)، والسمين في الدر المصون (١/٥٩٢)، للأخفش.

(٣) تنظر المراجع السابقة.

(٤) قاله الفراء في «معاني القرآن» (١/١٥٦)، ونسبه السمين في الدر (١/٥٩٢) للعكبري، وقال السمين: وفيه نظر.

قوله: ﴿الْتَابُوتُ﴾ [٢٤٨]: التاء فيه أصل، ووزنه: «فاعول» ولا يعرف له اشتقاق^(١).

قوله: ﴿وَبَقِيَّةٌ﴾: أصله (بقية)، ولام الكلمة ياء.

قوله: ﴿طَالُوتُ﴾ [٢٤٩]: اسم أعجمي معرفة؛ فلذلك لم ينصرف، وليس بمشتق من الطول؛ كما أن إسحاق ليس بمشتق من السحق، وإنما هي ألفاظ تقارب ألفاظ العربية.^(٢)

[وجالوت مثل طالوت] ^(٣).

قوله: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا﴾ [٢٥٤]: مفعول «أنفقوا» أي: شيئاً.

قوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [٢٥٥]، «الله»: مبتدأ. «لا إله إلا هو»: مبتدأ ثان، وخبره محذوف أي: لا إله لنا، أو: في الوجود إلا هو. والجملة خبر عن الأول. و«إلا هو»: بدل من موضع: «لا إله إلا هو».

و«الحي»: يجوز أن يكون صفة لله، وأن يكون خبر بعد خبر، وأن يكون بدلاً من «هو»، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف.

وأصل «قيوم»: «قيوم»، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها، وهو الدائم القائم بتدبير الخلق.

قوله: ﴿سِنَةٌ﴾ أصله: «وَسَنَةٌ»، والفعل منه: وسن، يسن، مثل: وعد يعد.

قوله: ﴿وَلَا نَوْمٌ﴾: [لا] زائدة للتأكيد، وفائدتها: أنها لو حذفت [لاحتمل الكلام أن

(١) هذا قول العكبري في التبيان (١/ ١٠٤)، ومنع أن يكون وزنه «فعلوتاً» من: تاب يتوب؛ لأن المعنى لا يساعده، وإنما يشتق إذا صح المعنى.

قال الزمخشري في الكشاف: «لا يكون «فاعولاً»؛ لقلة نحو سلس، وقلق» (أي: اتحاد الفاء واللام في اللفظ)، ولأنه تركيب غير معروف، فلا يجوز ترك المعروف إليه، فهو إذن «فعلوت» من التوب، وهو الرجوع؛ لأنه ظرف توضع فيه الأشياء، وتودعه، فلا يزال يرجع إليه ما يخرج منه، وصاحبه يرجع إليه فيما يحتاج إليه من مودعته». من الكشاف (١/ ٣٨٠).

(٢) هذه عبارة العكبري في التبيان (١/ ١٠٣).

(٣) ما بين المعقوفين مكرر بالأصل، وراجع الكشاف (١/ ٣٧٩).

يكون: لا تأخذه سنة ولا نوم في حال واحدة^(١) / [١٧].

قوله: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾: حال، والتقدير: لا أحد يشفع عنده إلا مأذوناً له، ويجوز أن يكون مفعولاً، أي: بإذنه يشفع، كما تقول: ضرب بسيفه.

قوله: ﴿إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾: بدل من «شيء»، كما تقول: ما مررت بأحد إلا بزيد.

قوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾: «كرسي»؛ وزنه: «فُعْلِيٌّ» من الكرسي، وهو الجمع^(٢).

قوله: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ﴾: الجمهور على تحقيق الهمزة على الأصل، وتقرأ بحذف الهمزة^(٣)؛ كما حذفت في «أناس». يقال: أدنى الحمل يؤدني إياداً وأوداً، والألف [منقلبة عن أصل]^(٤).

قوله: ﴿مَنْ أَلْغَى﴾ [٢٥٦]: مفعول، و«غي» أصله: «غَوِي»، فقلبت الواو ياء؛ لسكونها، وسبقها ثم أدغمت.

قوله: ﴿الطَّغُوتُ﴾ [٢٥٦]، تذكر وتؤنث، ويستعمل بلفظ واحد في الجمع والتوحيد، والتذكير والتأنيث، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾^(٥)، وأصله: طغيوت؛ لأنه من طغيت تطفئ، ويجوز أن يكون من الواو؛ لأنه يقال فيه: يطغو^(٦)؛ والياء أكثر، وعليه جاء الطغيان، ثم قدمت اللام، فجعلت قبل^(٧) الغين، فصار: طيغوتاً أو طوغوتاً، فلما^(٨) تحرك الحرف وانفتح ما قبله، قلبت ألفاً، فوزنه الآن: فلغوت، وهو مصدر في الأصل مثل: ملكوت ورهبوت^(٩).

(١) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته التبيان (١٠٦/١).

(٢) راجع التبيان (١٠٧/١)، والدر المصون (٦١٥/١).

(٣) قرأ بحذف الهمزة - شاذاً - الأعرج وأبو جعفر والزهرى بخلاف عنهم.

تنظر في: البحر المحيط (٢٨٠/٢)، التبيان (١٠٧/١)، الدر المصون (٦١٥/١)، المحتسب لابن جني (١٣٠/١)، المحرر الوجيز (٣٤٢/١).

(٤) غير واضح بالأصل، وأثبتته التبيان. (٥) سورة الزمر، الآية (١٧).

(٦) عزاه ابن جني في المحتسب (١٣٢/١) لقطرب.

(٧) في الأصل: بعد، والصواب ما أثبتته من التبيان (١٠٧/١).

(٨) في الأصل: فلم، والمثبت من التبيان، وهو الصواب.

(٩) راجع: التبيان (١٠٧/١)، الدر المصون (٦١٧/١)، المحتسب (١٣٢/١).

قوله: ﴿الْوُثْقَى﴾: تأنيث أوثق، مثل وسطى وأوسط.

قوله: ﴿أَنۡ ءَاتَهُ اللّٰهُ الْمُلْكَ﴾ [٢٥٨]: أي: لأن آتاه الله، فعلى هذا هو مفعول له.

قوله: ﴿إِذۡ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ «إذ» ظرف لـ «حاج» أو لـ «آتاه».

قوله: ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [٢٥٩]: في محل صفة لقرية.

قوله: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهٗ﴾: الهاء زائدة في الوقف.

قوله: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهٗ﴾: فاعله: الطعام والشراب أو أحدهما، فجعلهما بمنزلة شيء واحد؛ لاحتياج كل منهما إلى الآخر، ويحتمل أن يكون الشراب؛ لأنه أقرب، ويجوز أن يكون أفرد في موضع التثنية كقوله:

وَكَاَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنُفُلٍ^(١)

قوله: ﴿وَلَنَجْعَلَكَ﴾: معطوف على محذوف تقديره: أريناك ذلك لتعلم [قدر قدرتنا]^(٢) ولنجعلك.

قوله: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [٢٦٠]: العامل فيه: اذكر؛ لأنه مفعول به.

قوله: ﴿لَيَطْمَئِنَّنَّ﴾: الهمزة فيه أصل، فوزنه: يَفْعَلُّ وقد جاء: ﴿أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾^(٣).

(١) هذا صدر بيت وعجزه:

أَوْ سُبُلٍ كَحَلَّتْ بِهِ فَأَنْهَلَتْ

وهو من بحر الكامل، لسلمي بن ربيعة.

ينظر في: خزانة الأدب (٧/ ٥٥٣، ٥٥٥)، سمط اللآلي (ص ١٧٣، ٢٦٧)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي

(ص ٥٤٧)، ونوادير أبي زيد (ص ١٢١).

وبلا نسبة في: تذكرة النحاة (ص ٣٥٨)، خزانة الأدب (٥/ ١٩٧)، الصاحبى في فقه اللغة (ص ٢٥٣)،

لسان العرب (هلل).

وفي هذه المراجع: فكأن في العينين (بالفاء)، وفي المخطوط هنا: (وكان) بالواو. والشاهد فيه:

قوله: (كحلت)، و(فأنهلت)؛ حيث أعاد الضمير فيها مفردًا، وهو يعود إلى مثني (العينين). والقياس:

كحلتنا، وفأنهلتنا.

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح، وأثبتته من التبيان (١/ ١١٠). (٣) سورة النساء، الآية (١٠٣).

قوله: ﴿مِّنَ الطَّيْرِ﴾^(١): مصدر طار يطير طيرًا؛ مثل: باع يبيع بيعًا، ثم سمي الجنس بالمصدر. / [١٨].

قوله: ﴿يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾: يجوز أن يكون مصدرًا مؤكدًا؛ لأن الإتيان والسعي متقاربان^(٢).

قوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾ [٢٦١] أي: مثل إنفاق الذين.

قوله: ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءً﴾ [٢٦٤]: نعت لمصدر محذوف، تقديره: إبطاءً كإبطال الذي ينفق، ويجوز أن يكون حالًا، أي: مشبهين.

و «رثاء»: مفعول له، والهمزة الأولى في «رثاء» عين الكلمة؛ لأنه من رأى. والآخره بدل من الياء؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، وهو مضاف إلى المفعول.

قوله: ﴿كَمَثَلِ صَفْوَانٍ﴾: جمع صفوانه.

قوله: ﴿فَتَرَكَهُ صَلْدًا﴾: هي المتعدية إلى مفعولين.

قوله: ﴿أَبْتِغَاءَ مَرْضَاتٍ﴾ [٢٥٦]: مفعول له، ﴿وَتَثْبِيئًا﴾: معطوف عليه^(٣).

قوله: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾: أي: ومثل نفقة الذين.

قوله: ﴿بِرَبَوَةٍ﴾: فيه ثلاث لغات^(٤). وفيه رُباوة.

قوله: ﴿وَابِلٌ﴾: من وبل، ويقال: أوبل، وهي صفة غالبة، لا يحتاج معها إلى ذكر الموصوف^(٥).

قوله: ﴿فَقَاتَتْ أَكْلَهَا﴾: متعد إلى مفعولين، وقد حذف أحدهما، أي:

(١) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (١/ ١١٠).

(٢) كذا قال العكبري في التبيان (١/ ١١١)، وتعقبه السمين الحلبي في الدر المصون (١/ ٦٣٣) فقال: «وهذا فيه نظر؛ لأن المصدر المؤكد لا يزيد معناه على معنى عامله، إلا أنه تساهل في العبارة».

(٣) كذا في التبيان للعكبري (١/ ١١٢)، وزاد العكبري: ويجوز أن يكونا حالين، أي مبتغين ومتثبتين. تنبيه: وقع هنا في الأصل تقديم وتأخير في هذه الآية والتي بعدها، وكان حق هذا الجزء من الآية أن يأتي بعد الجزء الآتي من نفس الآية؛ بحسب ترتيب الآية في المصحف، ولعل هذا وهم، تبع فيه العكبري، حيث أوردهما في التبيان بهذا الترتيب، لكنه لم يفصل بكلمة: «قوله» كما هنا.

(٤) أي: بضم الراء وفتحها وكسرها. من التبيان (١/ ١١٣). (٥) راجع: الدر المصون (١/ ٦٣٨).

صاحبها ^(١). ويجوز أن يكون متعدياً إلى واحد؛ لأن معنى آتت: أخرجت ^(٢).

قوله: ﴿فَطَلَّ﴾ أي: فالخرج طل.

قوله: ﴿ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ﴾ [٢٦٦]: أصلها: ذُرْوَةٌ. فعولة؛ من: ذرأ الله الخلق، يذرؤهم، ذرءاً، ثم أبدلت الهمزة ياءً ثم أبدلت ^(٣) الواو ياءً، فأدغمت فيه ثم كسرت الراء لتصح الياء. وفيها أقوال آخر ^(٤).

قوله: ﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ﴾: معطوف على: ﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾.

قوله: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ﴾ [٢٦٧]: مفعول «أنفقوا»: شيئاً.

قوله: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾: هو مضارع حذف أحد تائي، وماضيه: تيمم، والأصل: تميموا، فحذفت التاء الثانية كما ذكر في قوله: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ ^(٥).

قوله: ﴿الْخَبِيثِ﴾: صفة غالبية؛ فلذلك لم يذكر معها الموصوف ^(٦).

قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾: بضم التاء، وهو متعد، وهو من أغمض، وحذف مفعوله، أي: تغمضوا أبصاركم.

قوله: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ﴾ [٢٧٠]: «ما»: شرطية منصوبة المحل بـ «أنفقتم»، وهو في محل جزم بها؛ كقوله - تعالى -: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا...﴾ ^(٧)، وكقوله - تعالى -: ﴿وَمَا نَنْسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ ^(٨).

قوله: ﴿فَيَعِمَّا هِيَ﴾ [٢٧١]، «ما»: تمييز، و«هي»: هو المخصوص، كأنَّ قائلًا قال: ما الشيء الممدوح؟، فيقال: هي، أي: الممدوح الصدقة.

قوله: ﴿وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾: أي: شيئاً من سيئاتكم. والسيئة: فيعلة،

(١) قال السمين الحلبي في الدر (١/ ٦٤١): وهو الأصح.

(٢) قاله العكبري في التبيان (١/ ١١٣)، وقال أبو حيان في البحر (٢/ ٣١٢): لا نعلم ذلك في لسان العرب.

(٣) في الأصل: أدغمت، والصواب المثبت من التبيان (١/ ١١٤).

(٤) تنظر في: التبيان (١/ ١١٤)، الدر المصون (١/ ٣٦١، ٣٦٢).

(٥) الآية (٨٥) من سورة البقرة. (٦) راجع: التبيان (١/ ١١٤).

(٧) سورة الإسراء، الآية (١١٠). (٨) سورة البقرة، الآية (١٠٦).

وعينها واو وعُمل فيها ما عُمِل في «صيب»^(١).

قوله: ﴿ مِنْ التَّعْفُفِ ﴾ [٢٧٣]: يجوز أن يتعلق بـ «يحسبهم» أي: من أجل التعفف.

قوله: ﴿ إِلْحَافًا ﴾: مفعول له.

قوله: ﴿ يَمَحَقُ اللَّهُ الرَّبَّوْا ﴾ [٢٧٦]: و «الربا» لامة واو، وحكى أبو زيد الأنصاري^(٢) أن بعضهم قرأ بكسر الراء وضم الباء، وواو ساكنة^(٣). ولكن هذا بعيد؛ إذ ليس في الكلام اسم في آخره واو قبلها ضمة، لاسيما وقبل الضمة كسرة^(٤).

قوله: ﴿ مَا يَقَى مِنَ الرَّبَّوْا ﴾ [٢٧٨]: الجمهور على فتح الياء، وقد قرئ شاذًا بسكونها^(٥). وقد قال المبرد^(٦): تسكين ياء المنقوص في النصب من أحسن الضرورات^(١).

(١) الآية (١٩) من سورة البقرة، وهذا على مذهب البصريين وعلى مذهب الكوفيين وزنه: «فعيلة» وقد مر عند قوله: ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾ [الآية: ٨١].

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير، أبو زيد الأنصاري، إمام مشهور من أئمة النحو واللغة، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وهو من ثقات اللغويين، كان سيبويه حين يحدث عنه يقول: سمعت الثقة. من تصانيفه: لغات القرآن، اللامات، الجمع والتثنية، النوادر، غريب الأساء، الأمثال، وغيرها. توفي سنة خمس عشرة ومائتين (٢١٥هـ).

(٣) تنظر القراءة في: البحر المحيط (٢/٣٤٠)، التبيان (١/١١٧)، الدر المصون (١/٦٦٠)، المحتسب (١/١٤٢).

(٤) وقال ابن جني في «المحتسب»: في هذا الحرف ضربان من الشذوذ: أحدهما: الخروج من الكسر إلى الضم، بناءً لازماً. والآخر: وقوع الواو بعد الضمة في آخر الاسم، وهذا شيء لم يأت إلا في الفعل نحو: يغزو، ويدعو، ويخلو. المحتسب (١/١٤٢).

(٥) قرأ (بقي) الحسن البصري، وتنظر القراءة في: الإتحاف (١/٤٥٨)، البحر (٢/٣٤٠)، التبيان (١/١١٧)، الدر المصون (١/٦٦٥)، المحتسب (١/١٤١)، مختصر الشواذ لابن خالويه (ص ٢٤).

(٦) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، الأزدي البصري، أبو العباس المبرد. إمام العربية ببغداد في زمانه، كان فصيحاً، بليغاً، مفوهاً، ثقة، علامة، كثير الأخبار، صاحب نوادر وطرافة. قيل: كان الناس بالبصرة يقولون: ما رأى المبرد مثل نفسه. له تصانيف كثيرة منها: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، إعراب القرآن، الرد على سيبويه، القوافي.....، وغيرها. توفي سنة ست وثمانين ومائتين (٢٨٦هـ). تنظر ترجمته في: الأعلام (٧/١٤٤)، بغية الوعاة (٢/٢٦٩ - ٢٧١)، البلغة (ص ٢١٦)، تاريخ بغداد (٣/٣٨٠)، سير أعلام النبلاء (١٣/٥٧٦).

الضرورات^(١).

قوله: ﴿فَنَظَرَةٌ﴾ [٢٨٠]: بكسر الظاء^(٢) مصدر بمعنى: التأخير.

قوله: ﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾: الجمهور على فتح السين والتأنيث، وقرئ بضم السين، وجعل الهاء ضميراً^(٣)، وهذه الكلمة أحد كلمات قيلت في «مَفْعُل». جاء: (ميسر ومهلئك ومعون).

كقوله:

بُشَيْنُ الزَّمِي «لا» إِنَّ «لا» إِنَّ لَزِمْتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعُونٍ^(٤)
«ومَكْرَم»؛ كقوله:

لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرَمٍ^(٥)

(١) نقله عنه العكبري في التبيان (١/١١٧)، والسمين الحلبي في الدر المصون (١/٦٦٥)، ولم أقف عليه في المقتضب ولا في الكامل للمبرد مع كثرة البحث.

(٢) في الأصل: بكسر الراء، وهو خطأ، والصواب ما أثبت؛ كما في التبيان (١/١١٧).

(٣) قرأ بفتح السين جمهور القراء ﴿مَيْسَرَةً﴾ وقرأ نافع (مَيْسَرَة)، وقرأ بضم السين وجعل الهاء ضميراً «مَيْسَرَةً» كل من: عطاء ومجاهد وابن يعقوب.

تنظر القراءات في: البحر المحيط (٢/٣٤٠)، التبيان (١/١١٧)، حجة الفارسي (٢/٤١٤)، الدر المصون (١/٦٧٠)، مختصر الشواذ (ص ٢٤) لابن خالويه.

قال أبو البقاء العكبري عن القراءة الثانية «مَيْسَرَة»: وهو بناء شاذ، لم يأت منه إلا «مكرم ومعون»، على أن ذلك قد يؤوّل على أنه جمع «مكرمة ومعونة» وتحتل القراءة بعد ذلك أمرين:

أحدهما: أن يكون جمع «ميسرة» كما في البناءين.

والثاني: أن يكون أراد «ميسورة» فحذف الواو؛ اكتفاءً بدلالة الضمة عليها.

ونقل السمين الحلبي في الدر المصون أن النحاة خطأوا هذه القراءة؛ على أنه ليس في الأحاد «مَفْعُل».

ثم قال السمين: ولا ينبغي أن يكون هذا خطأ؛ لأنه على تقدير تسليم أن «مفعلاً» ليس في الأحاد، فميسر هنا ليس واحداً؛ إنها هو جمع «ميسرة». وانظر تفصيل ذلك في: التبيان (١/١١٧)، الدر المصون (١/٦٧٠).

(٤) البيت من بحر الطويل، الجميل بشيئة.

ينظر في: ديوانه (ص ٢٠٨)، أدب الكاتب (ص ٥٨٨)، إصلاح المنطق (ص ٢٤٩)، لسان العرب (عون)، وبلا نسبة في: الخصائص (٣/٢١٢)، شرح الشافية للأستراباذي (١/١٦٨)، المحتسب (١/١٤٤).

والشاهد فيه: أن كلمة «معون» بمعنى: معونة، فحذف التاء ضرورة أو هي: جمع «معونة».

(٥) هذا بيت من الرجز المشطور، لأبي الأخضر الحناني، يمدح فيها مروان بن الحكم، ويروى البيت قبله:

و «مَأْلَك» في قوله:

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلَكًا (١)

قلت: وهذا كله فيه نظر؛ فإن سيبويه قال: لم يأت في الكلام «مَفْعُل» (٢)، وعلى هذا نُؤَوِّل ما ورد موهَّمًا لإتيانه على حذف التاء ضرورة، إن كان مسموعًا في الشعر، أو للإضافة إن سمع في غيره (٣).

قوله: ﴿مُسَيَّ﴾ [٢٨٢]: «ألفه» منقلبة عن «ياء».

قوله: ﴿بِالْعَدَلِ﴾: حال، أو مفعول.

قوله: ﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾: الكاف: صفة لمصدر محذوف.

قوله: ﴿وَلَيَمْلِلِ﴾: ماضيه: «أمل».

قوله: ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾: «هو»: توكيد، والفاعل مستتر.

نعم أخو الهيجاء في اليوم اليمي

ينظر في: الخصائص (٣/ ٢١٢)، شرح الشافية للإستراباذي (١/ ١٦٩)، الكتاب (٢/ ٣٧٩)، لسان العرب

(كرم). ويروى: ليوم مجد أو فعال مكرم

= ليوم هيجا أو فعال مكرم ويروى:

= والشاهد فيه: مجيء «مكرم» على وزن «مفعول» في المذكر، وهو نادر لا يقاس عليه كما نقل ابن منظور في اللسان (عون) عن الكسائي.

(١) هذا صدر بيت وعجزه:

..... أنه قد طال حبسي وانتظاري

وهو من بحر الرمل، لعدي بن زيد.

ينظر في: ديوانه (ص ٩٣)، الاشتقاق (ص ٢٦)، الأغاني (٣/ ٩٤)، خزنة الأدب (٨/ ٥١٣)،

الشعر والشعراء (١/ ٢٣٥)، لسان العرب (ألك). والشاهد فيه: أن «مألكًا» جمع «مألكة» وهي الرسالة.

(٢) الكتاب (٤/ ٩١). قال أبو علي الفارسي: يريد في الأحاد. نقله ابن عطية في المحرر الوجيز (١/ ٣٧٧)،

والسمين الحلبي في الدر المصون (١/ ٦٦٩).

(٣) ومن حذف تاء التأنيث للإضافة قول الشاعر:

إن الخليط أجودوا البين فانجدوا وأخلفوك عَدَّ الأمر الذي وعدوا

أي: عدة الأمر. من الدر المصون (١/ ٦٧٠).

قوله: ﴿فَرَجُلٌ﴾ أي: فالمستشهد رجل.

قوله: ﴿مِمَّنْ تَرَضَّوْنَ﴾: صفة لمحدوف ، أي: ترضونه، ويجوز أن يكون بدلاً من «من رجالكم».

قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾: بفتح أن ^(١) وهي المصدرية وهو مفعول له / [٢٠] أي: لأن تضل.

قوله: ﴿فَتَذَكَّرَ﴾: معطوف عليه.

فإن قيل: ليس الغرض من استشهاد المرأتين مع الرجل إضلال إحداهما.

فالجواب: ما قاله سيويه ^(٢): أن هذا الكلام محمول على المعنى؛ كما تقول: أعددت هذه الخشبة أن تميل الحائط فأدعمه بها.

ومعلوم أنك لم تقصد بإعداد الخشبة ميل الحائط، وإنما المعنى: لأدعم بها الحائط إذا مال، فكذلك الآية، تقديرها: لأن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون التقدير: مخافة أن تضل؟

قلت: لا يجوز؛ لأنه عطف عليه «فتذكر» فيصير المعنى: مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت، وهذا عكس المراد.

فإن قيل: فلم لا قيل: فتذكرها الأخرى؟

قيل: فيه وجهان:

أحدهما: أنه أعاد الظاهر ليدل على الإيهام في الذكر والنسيان، ولو أضمر لعاد على المذكور، وليس لنا هنا غيره يعود عليه الضمير.

(١) وقرأ حمزة والأعمش: (إن تضل) بكسر همزة «إن».

تنظر في: الإتحاف (١/٤٥٩)، البحر المحيط (٢/٣٦٥)، التبيين (١/١١٩)، حجة ابن خالويه (ص ١٠)، حجة الفارسي (٢/٤١٨)، الدر المصون (١/٦٧٦)، السبعة لابن مجاهد (ص ١٩٤)، الكشف (١/٤٠٣)، النشر (٢/٢٣٦).

(٢) الكتاب (٣/١٥٣، ١٥٤).

والثاني: أنه وضع الظاهر موضع المضمّر، [فتقديره] ^(١): فتذكرها، وهذا يدل على أن «إحداهما»: مفعول مقدم، ولا يجوز أن تكون فاعلاً؛ لأن الضمير ليس هو الظاهر بعينه، والمظهر الأول فاعل «تضل»، فلو جعل الضمير لذلك المظهر لكانت الناسية هي المذكّرة وذا محال.

ومفعول «تذكر» الثاني محذوف، أي: الشهادة ^(٢).

قوله: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ﴾: مفعوله محذوف، أي: إقامة الشهادة.

قوله: ﴿وَلَا تَسْمُوا﴾: يجوز أن يتعدى بنفسه، وبحرف الجر.

قوله: ﴿وَأَقَوْمٌ لِلشَّهَدَةِ﴾: صحت الواو في «أفعل» كما صحت في التعجب؛ وذلك لجموه [وإجرائه مجرى الأسماء الجامدة] ^(٣).

و «لِلشَّهَدَةِ»: متعلق بـ «أقوم».

قوله: ﴿فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾: الهاء تعود على الإباء.

قوله: ﴿وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ﴾: مستأنف.

قوله: ﴿فَرَهْنٌ﴾ [٢٨٣] أي: فالوثيقة رهن، أي: التوثيق، وهو بضم الهاء وسكونها ^(٤)، مثل: سَقَفٌ و سُقْفٌ، وأَسَدٌ وأُسْدٌ، وقيل: رَهْنٌ جمع رِهَانٍ، ورِهَانٌ جمع رَهْنٍ.

قوله: ﴿أَوْتُمِّنْ أَمْنَتَهُ﴾: إذا وقفت على «الذي» [ابتدأت: «أَوْتُمِّنْ»] ^(٥).

(١) في الأصل: كلمة «فتقديره» مكررة.

(٢) هذا الكلام بطوله مختصر من التبيان للعكبري (١/ ١١٩، ١٢٠).

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (١/ ١٢٠).

(٤) قرأ بضم الهاء (فَرَهْنٌ) ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ بسكون الهاء ابن كثير وأبو عمرو في رواية عنهما وعاصم في رواية. وقرأ الباقر (فَرِهَانٌ) وهم نافع وابن عامر وحمة والكسائي وعاصم في رواية حفص عنه. تنظر في الإتحاف (١/ ٤٦٠)، البحر (٢/ ٣٧)، التبيان (١/ ١٢١)، الحجة لابن خالويه (ص ١٠٤)، حجة أبي علي الفارسي (٢/ ٤٤٢)، الدر المصون (١/ ٦٨٦)، السبعة لابن مجاهد (ص ١٩٤)، الكشف (١/ ٤٠٤).

(٥) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (١/ ١٢١)، والدر المصون (١/ ٦٨٨). قال السمين الحلبي: «وذلك لأن أصله «أُتْمِنَ» مثل «أُتْمِرَ» بهزتين: الأولى للوصل، والثانية فاء الكلمة،

قوله: ﴿ءَاثِمٌ قَلْبُهُ﴾: معمول للصفة، وفيها إعراب غير ذلك^(١).

قوله: ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾ [٢٨٥]/[٢١] أي: يقولون: لا نفرق، و«يقولون»: حال.

قوله: ﴿غُفْرَانِكَ﴾: أي: اغفر غفرانك، فهو منصوب على المصدر، وقيل: التقدير: نسألك غفرانك^(٢).

قوله: ﴿إِلَّا وَسَعَهَا﴾ [٢٨٦]: مفعول ثانٍ لـ«يكلف».

قوله: ﴿مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾: إنما خصّ الخير بالكسب، والشر بالاكتساب؛ لأن في الكسب^(٣) اعتمالاً، فلما كان الشر مما تشتهي النفس، وهي منجذبة إليه، وأماره به؛ جعلت لذلك مكتسبة، ولما لم تكن كذلك في باب الخير، وصفت بما لا دلالة فيه على العمل^(٤).

قوله: ﴿إِصْرًا﴾: يقال: أصر يأصره إصرًا؛ إذا حبسه.

* * *

ووقعت الثانية ساكنة بعد أخرى مثلها مضمومة، فوجب قلب الثانية؛ لتجانس حركة الأولى.

(١) قيل: «قلبه» مبتدأ، و«آثم» لا على نية طرح الأول. وقيل: بدل من الضمير في «آثم». وقيل: فاعل سد مسد الخبر. راجع: التبيان (١/١٢١)، الدر المصون (١/٦٨٩)، الكشف (١/٤٠٦)، المحرر الوجيز لابن عطية (١/٣٨٨).

(٢) عبارة العكبري في التبيان (١/١٢٢).

(٣) كذا بالأصل، وفي الكشف والدر المصون: الاكتساب، وهو الصواب.

(٤) هذا كلام الزمخشري في الكشف (١/٤٨٠)، ونقله عنه السمين في الدر المصون (١/٦٩٦).

سورة آل عمران

قوله: ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ [٣]: «بالحق»: حال من الكتاب.

قوله: ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ﴾: «التوراة»: «فوعلة» من: وري الزند يرى: إذا ظهر منه النار، فكأن التوراة ضياء من الضلال، وأصله: «وورية»، فأبدلت الواو الأولى تاء كما قالوا: تولج، وأصله: وولج، ثم أبدلت الياء؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: ﴿وَالْإِنْجِيلَ﴾: «إفعليل»، من النجل، وهو الأصل الذي يتفرع عنه غيره، ومنه سمي الولد: نجلًا.

واستنجل الوادي: إذا نز ماؤه. وقيل: هو من السعة، ومنه: عين نجلاء، أي: واسعة الشق، فالإنجيل تضمن سعة لم تكن لليهود.

وقرأ الحسن^(١): (الأنجيل)^(٢) (بالفتح للهمزة)، ولا يعرف له نظير؛ إذ ليس في الكلام «أفعليل»، إلا أن الحسن ثقة فيجوز أن يكون سمعها^(٣).

(١) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي، هو أحد العلماء الفقهاء الشجعان النساك الزهاد، وكان حبر الأمة في زمنه. وكان له هبة في القلوب، فدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، لا يخاف في الحق لومة لائم. قال الغزالي: كان الحسن البصري أشبه الناس كلامًا بكلام الأنبياء وأقربهم هديًا من الصحابة، توفي سنة ٢١ هـ.

تنظر ترجمته في: الأعلام (٢/ ٢٢٦ - ٢٢٧)، تقريب التهذيب لابن حجر (ت: ١٢٣٧)، تهذيب الكمال للمزي (ت: ١٢٠٠)، طبقات القراء (١/ ٢٣٥).

(٢) تنظر القراءة في: الإتحاف (١/ ٤٦٩)، البحر المحيط (٢/ ٣٧٨)، التبيان (١/ ١٢٣)، الدر المصون (٢/ ١١)، الكشف (١/ ٤١٠)، مختصر الشواذ لابن خالويه (ص ٢٥).

(٣) هذه عبارة العكبري في التبيان (١/ ١٢٣).

وقال ابن عطية في المحرر الوجيز (١/ ٣٩٩): «وذلك لا يتجه في كلام العرب، ولكن يحويه مكان الحسن من الفصاحة، وأنه لا يقرأ إلا بما روى، وأراه نحا به نحو الأساء الأعجمية».

قوله: ﴿هُدًى﴾ [٤]: حال من التوراة والإنجيل، ولم يشن؛ لأنه مصدر.

قوله: ﴿كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [٦]: أي يشاء تصويركم.

قوله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَبِّهَةٌ﴾ [٧]: إن قيل: واحدة «متشابهات»: «متشابهة»، وواحدة «آخر»: «أخرى»، فكيف صح وصف الجمع بهذا الجمع، ولم يوصف مفردة بمفرده؟ قيل: التشابه لا يكون إلا بين اثنين، فصاعدًا، فإذا اجتمعت الأشياء المتشابهة، كان كل منها^(١) مشابهاً للآخر، فلما لم يصح / [٢٢] التشابه إلا في حالة الاجتماع، وصف الجمع بالجمع؛ لأن كل واحد من مفرداته يشابه باقيها، فأما الواحد فلا يصح فيه هذا المعنى^(٢).

قوله: ﴿أَبْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ [٧]: ابتغاء: مفعول به.

قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾: معطوف على اسم الله.

قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [٨]: «إذ»: ليست ظرفًا؛ لأن «بعد» أضيف إليها^(٣).

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْلِفُ﴾ [٩]: أعاد الظاهر، تفخيماً لاسم الله.

قوله: ﴿الْمِعَادَ﴾: مفعال من الوعد، قلبت واوه ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

قوله: ﴿وَقُودُ النَّارِ﴾ [١٠]: الوقود: الخطب، وبالضم: التوقد.

قوله: ﴿كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [١١]: صفة لمصدر محذوف، أي: كفروا كفراً كعادة آل فرعون.

وقيل: عذبوا عذاباً كدأب آل فرعون.

قوله: ﴿رَأَى الْعَيْنَ﴾ [١٣]: مصدر مؤكد.

قوله: ﴿وَالْقَنْطِيرِ﴾ [١٤]: مفردة: قنطار: فعال، مثل: حملاق^(٤)، والنون أصل.

(١) في الأصل، والتبيان «منها»، وفي الدر المصون (١٤ / ٢): منها.

(٢) هذا كلام العكبري بالنص في التبيان (١٢٤ / ١). (٣) عبارة العكبري في التبيان (١٢٤ / ١).

(٤) الحملاق والحملاق - بالكسر والضم - والحمْلُوق: باطن أجفان العين الذي يَسْوَدُّ بالكحْلَة. والجمع:

حماليق. وحملق: فتح عينه ونظر شديداً. القاموس المحيط (حملق).

وفي لسان العرب (الحملق): هو ما غَطَّت الجفون من بياض المقلة.

وقيل: هي زائدة واشتقاقه من: قطر يقطر: إذا جرى.

قوله: ﴿وَالْخَيْلِ﴾: واحده: خائل، وهو مشتق من الخيلاء؛ مثل: طائر وطيء.

وقيل: هو اسم جمع، لا واحد له من لفظه، ولم يجمع الحرف؛ لأنه مصدر.

قوله: ﴿حُسْبُ الْمَاءِ﴾: مأب: مفعول، من: آب يئوب، فلما تحركت الواو، وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً.

قوله: ﴿خَلِيدِينَ﴾ [١٥]: حال مقدرة.

قوله: ﴿وَأَزْوَجٌ﴾: معطوف على جنات.

قوله: ﴿وَمَنْ أَتَّبَعِ﴾ [٢٠]: معطوف على التاء في (أسلمت)، أي: أسلمت، وأسلم من اتبعني وجوهم لله.

قوله: ﴿ءِاسْلَمْتُمْ﴾: هو في معنى الأمر، أي: أسلموا؛ كقوله: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾^(١)، أي: انتهوا.

قوله: ﴿وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [٢٣]: في محل [رفع] صفة لـ «فَرِيقٌ».

قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا﴾ [٢٤] «ذلك»: خبر لمبتدأ محذوف^(٢) أي: الأمر ذلك، والأحسن أن يكون «ذلك»: مبتدأ، و «بأنهم»: الخبر^(٣).

قوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَهُمْ﴾ [٢٥]: معطوف على ما قبله، و «كيف»: حال، والعامل فيه محذوف / [٢٣].

قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾ [٢٨]: هذا رجوع من الغيبة إلى الخطاب، و «أن تتقوا»: مفعول من أجله.

قوله: ﴿تُقَنَّةً﴾: أصلها: وقية، فأبدلت الواو تاء؛ لانضمامها ضمّاً لازماً، وأبدلت

(١) سورة المائدة، الآية (٩١).

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (١/١٢٩)، وهو رأي الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (١/٣٩٢).

(٣) هذا كلام العكبري، وضعف الوجه الأول، وهو أن يكون «ذلك» خبر لمبتدأ محذوف، وهو رأي الزجاج كما سبق، وجوزّه السمين الحلبي في الدر المصون (٢/٥٢).

البياء ألفاً؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وانتصابها على المصدر.

قوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾: أي: عذاب نفسه.

قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [٢٩]: مستأنف.

قوله: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [٣٠] أي: اذكر يوم.

وقيل: ظرف والعامل فيه: «قدير».

وقيل: «ويحذركم».

قوله: ﴿ذُرِّيَّةَ بَعْضِهَا﴾ [٣٤]: بدل من نوح وما عطف عليه، ولا يجوز أن تكون حالاً من آدم؛ لأنه ليس بذرية.

قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [٣٥]: اذكر يوم، وقيل: هو ظرف لـ «عليهم».

قوله: ﴿زَكَرِيَّا﴾ [٣٧]: همزة زكريا للتأنيث.

قوله: ﴿هُنَالِكَ﴾ ^(١) دَعَا زَكَرِيَّا [٣٨]: «هنالك» معناها للزمان.

قوله: ﴿عَاقِرٌ﴾ [٤٠]: أي: ذات عقر على النسب ^(٢).

قوله: ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ﴾: في موضع نصب، أي: يفعل ما يشاء فعلاً كذلك.

قوله: ﴿أَجْعَلْ لِي آيَةً﴾ [٤١]: آية: مفعول أول، و «لي»: مفعول ثان.

قوله: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾: أي: ذكرًا كثيرًا.

قوله: ﴿بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾: العشي: مفرد، وقيل: جمع (عشية) والإبكار: مصدر، والتقدير: ووقت الإبكار.

قوله: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ﴾ [٤٢]: التقدير: واذكر إذ قالت، وإن شئت كان معطوفاً على: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ ^(٣).

(١) في الأصل: هناك، وهو خطأ واضح، والصواب المثبت.

(٢) زاد في التبيان (١/ ١٣٣): وهو في المعنى مفعول، أي: معقورة ولذلك لم تلحق تاء التأنيث.

(٣) الآية (٣٥) من سورة آل عمران.

قوله: ﴿أَصْطَفَانِكَ﴾ أصله: اصتنفى، ثم أبدلت التاء طاء؛ لتوافق الصاد في الإطباق وكرر «اصطنفى» إما تأكيداً، وإما: ليبين من اصطفاها عليهم.

قوله: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ﴾ [٤٤]: الأمر ذلك.

قوله: ﴿إِذْ يُلْقُونَ﴾: ظرف لـ «كان».

قوله: ﴿أَقْلَمَهُمْ﴾: جمع قلم، والقلم، بمعنى: المقلوم؛ كالقبض بمعنى: المقبوض.

قوله: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾: مبتدأ، وخبر، في محل نصب، أي: يقترعون أيهم يكفل مريم / [٢٤]، ﴿إِذْ يُلْقُونَ﴾. ويختصمون: بمعنى: اختصموا، وكذلك: يلقون، ويجوز أن يكون حكي الحال.

قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ﴾ [٤٥]: بدل من «إذ» التي قبلها، ويجوز أن تكون ظرفاً لـ «يختصمون».

قوله: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [٤٥، ٤٦]: أحوال مقدرة، وصاحبها: معنى الكلمة وهو مخلوق أو مكون، ولا يجوز أن تكون أحوالاً من المسيح ولا من عيسى ولا من ابن مريم؛ لأنها أخبار، والعامل فيها الابتداء أو المبتدأ^(١). ولا يعملان في الحال، ولا يجوز أن تكون أحوالاً من الهاء في «اسمه»؛ للفصل الواقع بينهما^(٢).

قوله: ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ﴾ [٤٧]: مثل: كذلك الله يفعل.

قوله: ﴿وَرَسُولًا﴾ [٤٩] أي: ويجعله رسولاً، وهو فعول، بمعنى: مفعول.

قوله: ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ [٥٠]: حال معطوفة على «بآية»، أي: جئتكم بآية ومصدقاً.

قوله: ﴿وَلَا حِلَّ﴾: معطوف على محذوف، تقديره: لأخفف عنكم.

قوله: ﴿مِّنْ أَنْصَارِي﴾ [٥٢]: الأنصار: جمع: نصير؛ كـ «شريف وأشراف».

(١) زاد العكبري في التبيان (١/١٣٤): أو هما، وقال: وليس شيء من ذلك يعمل في الحال.

(٢) هذا كلام العكبري في التبيان (١/١٣٤)، وجوز الفراء في «معاني القرآن» (١/٢١٣) أن يكون «وجيهاً» قطعاً من عيسى. أي يكون: عيسى ابن مريم الوجه، قطع منه التعريف. وظاهر هذا أن «وجيهاً» من صفة عيسى في الأصل، فقطع عنه، والحال وصف المعنى. وراجع: الدر المصون (٢/٩٦).

قوله: ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِيْنَ﴾ [٥٤]: والأصل: وهو خير الماكرين، فوضع الظاهر موضع المضمر؛ تفخيماً.

قوله: ﴿مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ﴾ [٥٥]: الرفع قبل التوفية، لكن الواو لا ترتب فيها^(١).
وقيل: ورافعك إلى السماء، فلا تقديم ولا تأخير.

قوله: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ﴾: قيل: هذا الخطاب لنبينا ﷺ^(٢).

قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذِّبُهُمْ﴾ [٥٦]: يجوز أن يكون «الذين»: مبتدأ، والخبر: «فأعذبهم»، وأن يكون مفعولاً منصوباً بفعل، يفسره: «فأعذبهم»، ويقدر بعد الصلة؛ لأن «أما» لا يليها فعل؛ لكونها شرطاً، والشرط يُضْمَنُ معنى الفعل، فيصير فعلاً يلي فعله.
قلت: وفي ذلك نظر^(٣).

قوله: ﴿ذَلِكَ تَتْلُوهُ﴾ [٥٨] أي: الأمر ذلك.

قوله: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [٥٩]: جملة مفسرة؛ لا محل لها.

قوله: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ﴾ «ثم» هنا للترتيب؛ لأن قوله: «كن» لم يتأخر عن خلقه^(٤).

قوله: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا﴾ [٦١]: الأصل: «تعالوا»؛ [لأن الأصل في الماضي «تعالى»، والياء منقلبة عن واو،]^(٥) لأنه من العلو، فأبدلت الواو ياء؛ لوقوعها رابعة، ثم أبدلت الياء ألفاً، فإذا جاءت / [٢٥] واو الجمع حذف؛ لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة تدل عليها.

(١) هذا على قول جمهور النحاة، وقال جماعة: إنها للترتيب. ونقل السيرافي الإجماع على ذلك، ورد ذلك ابن هشام في «القطر» وانظر تفصيل ذلك في: أسرار العربية لابن الأنباري (ص ٣٠٢، ٣٠٤)، قطر الندى لابن هشام (ص ٣٠١، ٣٠٢)، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١/ ٤١٧، ٤١٨)، همع الهوامع للسيوطي (٣/ ١٥٥، ١٥٦).

(٢) ذكره العكبري في التبيان (١/ ١٣٧)، وقيل: الخطاب لسيدنا عيسى - عليه السلام - وقال السمين الحلبي في الدر (١/ ١١٥): هو أظهرهما.

(٣) وقال السمين في الدر (٢/ ١١٦): «وهو وجه ضعيف..»، وذكر ما هنا. ثم قال: «وهذا ينبغي ألا يجوز؛ لعدم الحاجة إليه مع ارتكاب وجه ضعيف جداً في أفصح كلام».

(٤) راجع التبيان للعكبري (١/ ١٣٧)، المحرر الوجيز (١/ ٤٤٦).

(٥) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (١/ ١٣٨).

قوله: ﴿سَوَاءٌ بَيْنَنَا﴾ [٦٤]: الجمهور على أن «سواء»: صفة لـ «كلمة» ويقرأ بالنصب^(١) على المصدر.

قوله: ﴿وَجَهَ النَّهَارِ﴾ [٧٢]: ظرف لـ «آمنوا» أو لـ «أنزل».

قوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ﴾ [٧٣] فيه وجهان:

أحدهما: أنه استثناء مما قبله، والتقدير: لا تقروا إلا لمن تبع، فاللام غير زائدة.

والثاني: أن النية به التأخير، والتقدير: ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، إلا من تبع دينكم، فاللام على هذا زائدة، و «من»: في موضع استثناء من «أحد»^(٢).

قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾: معترض، وهذا الوجه ضعيف؛ لأن فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه، وعلى العامل وهذه الآية مشكلة^(٣).

قوله: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ﴾ [٧٥] أي: إلا مدة دوامك.

قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا...﴾: أي: تركهم أداء الحق بسبب قولهم: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾.

قوله: ﴿بَلَىٰ﴾ [٧٦]: جواب، ثم ابتداء فقال: ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَأَتَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾، والمتقين: وضع موضع المضمَر.

قوله: ﴿يَلُودُنَ الْأَسْتَنَّهُمْ بِالْكِتَابِ﴾ [٧٨] أي: ناطقة بالكتاب.

قوله: ﴿لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [٨١]: اللام لام الابتداء، وفي الخبر وجهان:

أحدهما: «من كتاب».

(١) قرأ بها الحسن البصري.

تنظر في: البحر المحيط (٢/٤٨٣)، التبيان (١/١٣٨)، الدر المصون (٢/١٢٥)، الكشف (١/٤٣٥)، مختصر شواذ ابن خالويه (ص ٢٧).

(٢) راجع: التبيان للعكبري (١/١٣٩)، الدر المصون (٢/١٣٥).

(٣) أي من ناحية معناها، وكلام أهل التفسير والمعاني فيها؛ فقليل فيها أقوال كثيرة.

راجع هذه الأقوال في: الدر المصون (٢/١٣٦ - ١٣٩)، المحرر الوجيز (١/٤٥٤ - ٤٥٧).

والثاني: «لتؤمنن»^(١).

وقيل: «ما» شرطية، واللام قبله موطئة للقسم، فعلى هذا تكون «ما»: مفعول أول «آتيتكم»، و«كم»: المفعول الثاني^(٢).

قوله: ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾: أي: بذلك.

قوله: ﴿أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ﴾ [٨٧]: «أن عليهم»: خبر «جزاؤهم»، وهو خبر عن الأول.

قوله: ﴿حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [٩٧]: مصدر مضاف إلى المفعول.

قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ﴾ [١٠٦]: يجوز أن يكون ظرفاً لـ «عظيم».

قوله: ﴿إِلَّا يَحْبِلَ﴾ [١١٣]: حال، أي: ضربت عليهم الذلة في كل حال إلا في حال عقد العهد.

قوله: ﴿ءِإِنَّا أَلَلِّ﴾ [١١٣]: ظرف لـ «يتلون» لا لـ «قائمة»؛ لأن «قائمة» قد وصفت^(٣).

وواحد «الآناء»: «إني» مثل: معى. ومنهم من يفتح الهمزة فتصير على وزن «عصا»، ومنهم من يقول بالياء وكسر الهمزة^(٤).

قوله / [٢٦]: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾ [١١٧]: أي: كمثل إهلاك ريح.

قوله: ﴿لَا يَأْلُوْنَكُمْ حَبَالاً﴾ [١١٨]: لا يقصرون في أمركم، يقال: «ألا في الأمر يألو» : إذا قصر منه.

واختلف فيه؛ فقليل: يتعدى إلى مفعولين، وقد استعملته العرب معدى إليهما في

(١) ذكره العكبري في التبيان (١/ ١٤١)، وعزا السمين الحلبي هذا الوجه في الدر المصون (٢/ ١٥٢) لأبي علي الفارسي وغيره.

(٢) ذكره العكبري في التبيان (١/ ١٤٢)، وقال السمين الحلبي في الدر المصون (٢/ ١٥٣): وهذا الوجه هو مذهب الكسائي. وقال السهيلي في «الروض الأنف» (١/ ٢٦٥): وهو ظاهر قول سيبويه؛ لأنه جعلها = بمنزلة «إن». وهذا الكلام على قراءة العامة ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾ بفتح اللام، وتخفيف الميم. وقرأ حمزة «لِئَا» بكسر اللام وتخفيف الميم، وقرأ سعيد بن جبير والحسن «لِئَا» بفتح اللام وتشديد الميم.

(٣) زاد العكبري في التبيان (١/ ١٤٦): فلاتعمل فيها بعد الصفة.

(٤) هذه عبارة العكبري بنصها في التبيان (١/ ١٤٦). (٣) هذا كلام الزخشي في الكشف (١/ ٤٥٨).

قولهم: «لا آلوك نصحًا، ولا آلوك جهدًا» على التضمين والمعنى: لا أمنعك نصحًا، ولا أنقصكه^(١).

وقيل: إلى مفعول واحد، ف«خبالًا» على الوجه الأول: مفعول ثان.

وعلى الثاني: نصب على إسقاط الجار^(٢).

قوله: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ [١٢٠]: يقرأ بالرفع^(٣)، واختلف في رفعه؛ فمذهب سيبويه: أنه على التقديم والتأخير^(٤).

والثاني: أنه حذف الفاء وهو قول المبرد^(٥).

قوله: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ﴾ [١٢١] أي: واذكر.

قوله: ﴿مِنْ أَهْلِكَ﴾: أي: من بين أهلك.

قوله: ﴿تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ﴾: «تبوي»: يتعدى إلى مفعول بنفسه، وإلى آخر، تارة بنفسه وتارة بحرف الجر.

فمن الاستعمال الأول: هذه الآية، والمفعول الأول: «المؤمنين» والثاني: «مقاعد». ومن الاستعمال الثاني: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾^(٦).

قوله: ﴿لِلْقِتَالِ﴾: متعلق بـ «تبوي»، ولا يجوز أن يتعلق بـ «مقاعد»؛ لأن المقعد هنا: المكان، ولا يعمل^(٧).

(٢) قال السمين الحلبي في الدر المصون (١٩٣/٢، ١٩٤): «وهذا غير منقاس، بخلاف التضمين، فإنه منقاس، وإن كان فيه خلاف واه».

(٣) قرأ بالرفع ﴿يَضُرُّكُمْ﴾ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي، وقرا نافع وابن كثير وأبو عمرو: (يَضُرُّكُمْ) بالجرم، وبكسر الضاد من «ضار، يضير، ضيرًا»، بمعنى: ضَرَّ.

تنظر القراءة في: الإنحاف (٤٨٦/١)، البحر المحيط (٤٣/٣)، التبيان (١٤٧/١)، حجة ابن خالويه (ص ١١٣)، حجة الفارسي (٣/٧٤، ٧٥)، السبعة لابن مجاهد (ص ٢١٥)، النشر لابن الجوزي (٢/٢٤٢).

(٤) الكتاب (٣/٦٤، ٦٥).

(٥) المقتضب (٢/٦٩، ٧٠). وهو رأي الفراء أيضًا في «معاني القرآن» (١/٢٣٢).

(٦) سورة الحج، الآية (٢٦).

(٧) التبيان (١/٤١٨)، الدر المصون (٢/٢٠٢).

قوله: ﴿إِذْ هَمَّتْ﴾ [١٢٢]: ظرف لـ «عليم»، ويجوز أن يكون ظرفاً لـ «تبوى» ولـ «غدوت».

قوله: ﴿أَنْ تَفْشَلَا﴾ [١٢٢]: بأن تفشلا.

قوله: ﴿أُذِلَّةٌ﴾ [١٢٣]: جمع ذليل، وقياسه: ذُلَّاء؛ لأن «فعليل» إذا كان صفة قياسه: ذللاء، من المثال.

قوله: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٢٤]: بدل من «إذ همت» أو: اذكر إذ تقول.

قوله: ﴿إِلَّا بَشَرَى﴾ [١٢٦]: مفعول ثانٍ لـ «جَعَلَ».

وقوله: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ﴾: الهاء تعود على الإمداد، أو على النصر أو على التنزيل.

قوله: ﴿وَلَتَطْمَئِنَّ﴾: معطوف على «بشرى»، أي: بشارة وطمأنينة.

قوله: ﴿لَيَقْطَعَ﴾ [١٢٧]: اللام متعلقة بمحذوف تقديره: أمدكم ليقطع، أو: نصركم ليقطع^(١).

قوله: ﴿عَرَضُهَا السَّمَوَاتُ﴾ [١٣٣]: أي: كعرض السموات.

قوله: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [١٣٥]: مفعوله: المؤاخذة بها.

قوله: ﴿وَنِعَمَ أَجْرَ الْعَمَلِينَ﴾ [١٣٦]: المخصوص محذوف أي: الجنة.

قوله: ﴿تَهْنُؤًا﴾ [١٣٩]: ماضيه: وهن.

قوله: ﴿وَلَيَعْلَمَ اللَّهُ﴾ [١٤٠]: معطوف على محذوف / [٢٧] تقديره: وفعلنا ذلك؛ ليكون كيت وكيت، وليعلم الله، فاللام متعلقة بـ «فعلنا» محذوفة^(٢).

(١) هذا قول العكبري في التبيان (١/١٤٩)، وفيها أقوال أخرى تنظر في: الدر المصون (٢/٢٠٨)، المحرر الوجيز (١/٥٥٥).

(٢) هذا قول الزمخشري في الكشاف (١/٤٦٦)، ورد عليه أبو حيان في البحر (٣/٦٣) فقال: «ولم يعين فاعل العلة المحذوفة، إنما كنى عنه بكيث وكيت، ولا يكتفى عن الشيء حتى يعرف، ففي هذا الوجه حذف العلة وحذف عاملها، وإبهام فاعلها» واختار أن يكون التقدير: «وليعلم الله فعلنا ذلك». وهو المداولة أو نبيل الكفار منكم. وقال: «هو الأظهر؛ لأنه ليس فيه إلا حذف العامل». وانظر: الدر المصون (٢/٢١٦).

قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ...﴾ [١٤٥] «أن تموت»: اسم كان، ﴿يَا ذَنْ
اللَّهُ﴾: [الخبر]^(١)، واللام للتبيين متعلقة بـ «كان».

وقيل: متعلقة بمحذوف، تقديره: الموت لنفس، و«أن تموت»: تبيين للمحذوف، ولا
يجوز أن تتعلق اللام بـ «تموت»؛ لأنه يتقدم على المصدر^(٢).

قوله: ﴿كَتَبْنَا﴾: مصدر، أي: كتب ذلك كتابًا.

قوله: ﴿رَبِّيُونَ﴾ [١٤٦]: جماعات كثيرة، واحدهم: (رَبِّي).

قوله: ﴿وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾: وما ضعفوا عن العدو، وما استكانوا، أي: ذلوا
وخضعوا للعدو.

قوله: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [١٤٧] «أن قالوا»: اسم كان، وهو أقوى من
أن يجعل الأول اسمًا؛ لأن «أن» تشبه المضمَر في كونه لا يوصف^(٣) فصار أعرف^(٤).

قوله: ﴿فِي أَمْرِنَا﴾: يتعلق بالمصدر.

قوله: ﴿إِذْ تَحْسُونَهُمْ﴾ [١٥٢]: متعلق بـ «صدق»، ويجوز أن يكون ظرفًا للوعد.
و«صدق»: يقال فيه: صدقت زيدًا الحديث، وصدقت في الحديث.

قوله: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ﴾ [١٥٣] اذكر إذ، أو ظرفًا لـ «عصيتم» أو «تنازعتم» أو
«فشلتم».

قوله: ﴿فَأَتَّبَعَكُمْ عَمَّا بُغِمَ﴾ أي: فجازاكم غمًا على غم. و«بغم»: صفة.

قوله: ﴿لِكَيْلَا﴾: اللام متعلقة بقوله: «فأتابكم»، وقيل: بـ «عفا عنكم».

(١) ما بين المعقوفين غير موجود بالأصل، وأثبتته من التبيان (١/١٥١).

(٢) هذا كلام العكبري، وعبارته الأخيرة في التبيان (١/١٥١): ولا يجوز أن تتعلق اللام بـ «تموت»؛ لما فيه من
تقديم الصلة على الموصول.

(٣) عبارة العكبري في «التبيان» (١/١٥٣): «أنه لا يضر فهو أعرف». وعبارة السمين في «الدر المصون»:
(٢/٢٣٠): «لا تضر ولا توصف ولا يوصف بها».

(٤) وزاد العكبري وجهًا آخر وهو: أن ما بعد «إلا» مثبت والمعنى: كان قولهم: «ربنا اغفر لنا» - دأبهم في الدعاء.
قال السمين في الدر (٢/٢٣٠): «وهو حسن، والمعنى: وما كان قوله شيئًا من الأقوال، إلا هذا القول
الخاص».

قوله: ﴿أَمَنَةً﴾ [١٥٤]: نصب بـ «أنزل»؛ مفعول به.

و﴿نُعَاسًا﴾: بدل منه، ولك أن تجعل «نُعَاسًا» هو المفعول، و«أمنة». إما: مفعول من أجله، كأنه قال: أنزل نُعَاسًا للأمنة^(١)، وإما: حالًا.

قوله: ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [١٥٦]: «إذا»: يجوز أن يكون حكي بها حالهم، فلا يراد بها المستقبل، فعلى هذا يجوز أن يعمل فيها: «قالوا».

قوله: ﴿غَزَى﴾: على قاعدة ما قرره النحاة^(٢). لكنه جاء على «فعل»؛ حملًا على الصحيح كـ (شاهد وشهد، وصائم وصوم)^(٣).

قوله: ﴿لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً﴾: اللام متعلقة بمحذوف، أي: ندمهم، أو أوقع ذلك ليجعله / [٢٨] حسرة^(٤).

قوله: ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ﴾ [١٥٩] قال الأخفش^(٥): «يجوز أن تكون نكرة بمعنى: شيء»^(٦). و﴿رَحْمَةٍ﴾: بدل منها، أو: نعت لها^(١).

(١) قال السمين الحلبي في «الدر المصون» (٢/ ٢٣٦): وهو فاسد؛ لاختلال شرط، وهو اتحاد الفاعل؛ فإن فاعل «أنزل» غير فاعل «الأمنة».

(٢) وقياس «غاز» أن يجمع على «غزاة» مثل: رام ورماء، وقاضي وقضاة، ولكنهم حملوا المعتل على الصحيح في نحو: ضارب وضرب، وصائم وصوم. راجع: الدر المصون (٢/ ٢٤١).

(٣) هذه عبارة العكبري في التبيان (١/ ١٥٥). (٣) التبيان (١/ ١٥٥).

(٥) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط. من أئمة النحو واللغة والأدب، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، وكان معتزليًا. قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، وقال أيضًا: وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل. من تصانيفه: معاني القرآن، المقاييس في النحو، الاشتقاق... وغيرها. توفي سنة عشر ومائتين (٢١٠هـ). تنظر ترجمته في: الأعلام (٣/ ١٠١، ١٠٢)، إنباه الرواة (٢/ ٣٦)، بغية الوعاة (١/ ٥٩٠ - ٥٩١)، البلغة (ص ١٠٤)، وفيات الأعيان (١/ ٢٠٨).

(٦) كذا نسبه للأخفش العكبري في التبيان (١/ ١٥٥).

والذي في معاني القرآن للأخفش (١/ ٤٢٧) خلاف ذلك؛ حيث قال الأخفش: «وقال - تعالى - : ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، قال: قليلًا يؤمنون، و «ما» زائدة، كما قال: ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ...﴾ يقول: فبرحه. ثم قال الأخفش: وزيادة «ما» في القرآن والكلام نحو ذا كثير». راجع: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣١٩، ٤٢٧).

وقيل: «ما» موصولة، و «رحمة»: مرفوع، وحذف المبتدأ.

والصحيح: أن «ما»: زائدة ^(٢)، والباء: متعلقة بـ «لنت»، ونظيره: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ﴾ ^(٣)، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ^(٤).

قوله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْاَمْرِ﴾ [١٥٩] الأمر: عام أريد به الخاص؛ لأنه لم يؤمر بمشاورتهم في الفرائض، ولذلك قرأ ابن عباس ^(٥):
(وَشَاوِرْهُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ) ^(٦).

قوله: ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [١٦٠]: أي: من بعد خذلانه.

قوله: ﴿أَنْ يَغْلَى﴾ [١٦١]: مفعوله [محذوف] أي: يغل الغنيمة.

قوله: ﴿هُمْ دَرَجَتْ﴾ [١٦٣] أي ذوو درجات.

قوله: ﴿أَوَلَمْآ أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا﴾ [١٦٥]: اختلف في المعطوف عليه؛ ف قيل: ما مضى من قصة أحد من قوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ...﴾ ^(٧).
وقيل: أفعلتم كذا أو فعلتم كذا حينئذ ^(٨).

(١) ونقل هذا الرأي مكي بن أبي طالب عن ابن كيسان، قال ابن الأنباري في «البيان» (٢٢٩/١) عن هذا الرأي: «ليس بشيء، وهو خلاف قول الأكثرين؛ لأن زيادة «ما» كثير في كلامهم، والقرآن نزل بلغتهم».

(٢) وزيدت هنا للتوكيد والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمة من الله.

راجع: التبيان (١٥٥/١)، الدر المصون (٢/٢٤٥)، الكشف (١/٤٧٤)، معاني الفراء (١/٢٤٤).

(٣) سورة النساء، الآية (١٥٥).

(٩) سورة المؤمنون، الآية (٤٠).

(٥) هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، ابن عم رسول الله ﷺ، وحبر الأمة، وترجمان القرآن ومن علماء الصحابة ومفسريهم وفقهائهم.

روى أحاديث كثيرة عن الرسول ﷺ، وله تفسير للقرآن وتوفي - رضي الله عنه - بالطائف سنة ثمان وستين (٦٨هـ) على خلاف.

تنظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ترجمة (١٦٠٦)، أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ترجمة (٣٠٣٧)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ترجمة (٤٧٩٩)، سير أعلام النبلاء (٣/٣٣١)، الأعلام (٩٥/٤).

(٦) تنظر في: البحر المحيط (٣/٨١)، التبيان (١/١٥٦)، الدر المصون (٢/٢٤٦)، الكشف (١/٤٧٥)، المحرر الوجيز (١/٥٣٤). قال السمين الحلبي في «الدر المصون»: «وهذا تفسير لا تلاوة».

(٧) الآية (١٥٢).

(٤) هذا كلام الزمخشري في الكشف (١/٤٧٧).

قوله: ﴿وَلْيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٦٦]: اللام متعلقة بمحذوف، أي: ما أصابكم كان ليعلم الله، ولأن يعلم المؤمنين.

قوله: ﴿هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [١٦٧]: اللام متعلقة بـ«أَقْرَبُ» لام الكفر، ولام الإيمان؛ على حد قوله: «هذا بسرًا أطيّب منه رطبًا»^(١).

قوله: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾: مستأنف.

قوله: ﴿فَرِحِينَ﴾ [١٧٠]: حال، «وَيَسْتَبْشِرُونَ»: معطوف عليه.

قوله: ﴿أَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾: بدل من «الَّذِينَ» وهو بدل اشتغال، أي: يستبشرون بما يُبَيِّنُ له من حال من تركوا خلفهم من إخوانهم المؤمنين^(٢).

و «أَنْ»: مخففة من الثقيلة، فاسمها مضمّر.

وقيل: مصدرية، أي: بأن لا.

قلت: وفيها كبير نظر^(٣). والله أعلم.

(١) وهذا خاص بأفعل التفضيل؛ لأنه في قوة عاملين، فجاز أن يتعلق به حرفا الجر في «للكفر، وللايمان». وقال أبو البقاء: «لأن أفعل التفضيل يدل على معنيين، على أصل الفعل، وزيادته، فيعمل في كل واحد منهما بمعنى غير الآخر، فتقديره: تزيد قريهم إلى الكفر على قريهم إلى الإيمان». راجع التبيان: (١٥٧/١)، الدر المصون (٢/٢٥٣، ٢٥٤).

(٢) هذه عبارة الزمخشري في الكشاف (١/٤٧٩).

(٣) صاحب هذا القول هو مكي بن أبي طالب في «مشكل إعراب القرآن» (١/١٧٨)، واختاره العكبري في التبيان (١/١٥٧).

قال السمين الحلبي في الدر المصون (٢/٢٥٩): «وهذا هو بعينه هو وجه البذل المتقدم، غاية ما في الباب أنه أعاد مع البذل العامل في تقديره، اللهم إلا أن يعني وإن كانت بدلًا من «الذين» - فليست في محل جر، بل في محل نصب؛ لأنها سقطت منها الباء، فإن الأصل بأن لا، و«أن» إذا حذف منها حرف الجر كانت في محل نصب على رأي سيبويه والفراء، وهو بعيد». اهـ من الدر المصون. و«أن» وما في حيزها في محل جر عند الخليل والكسائي ونصب عند سيبويه والفراء. وحذف حرف الجر مع «أن» و«أن» حذف مطرد، بشرط أمن اللبس، بسبب طولهما بالصلة، كما قال في الدر (١/١٥٨)، وفسر العكبري ذلك قائلًا في التبيان (١/٢٥): «لو قلت: «بشره بأنه مخلص في الجنة» جاز حذف الباء؛ لطول الكلام، ولو قلت: «بشره الخلود» لم يجز، وهذا أصل يتكرر في القرآن كثيرًا. وراجع الكتاب: لسيبويه (١/٣٧)، معاني القرآن للفراء (١/١٤٨)، (٢/٢٣٨).

قوله: ﴿تُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [١٧٥] أي: يخوفكم بأوليائه.

قوله: ﴿أَنَّمَا نُمَلِّىْهُمْ﴾ [١٧٨]: «ما»: مصدرية أو موصولة، وليست كافة؛ لأنه كان ينصب «خير».

قوله: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ﴾ [١٧٩]: خبر «كان» محذوف^(١)، تقديره: ما كان الله مريداً لأن يذر، ولا يجوز أن يكون الخبر: «ليذر»؛ لأن الفعل بعد اللام منصوب بـ«أن»، فيصير التقدير: ما كان الله ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه. وهذا ليس بكلام؛ لأن [اسم كان هو]^(٢) الخبر، وليس الترك هو الله.

وأصل «يذر»: «يودر»، فحذفت الواو؛ تشبيهاً / [٢٩] لها بـ«يدع»؛ لأنها في معناها، وليس لحذف الواو في «يذر» علة؛ إذ لم تقع بين ياء وكسرة، ولا ما هو في تقدير الكسرة، بخلاف يدع؛ فإن الأصل «يودع»، فحذفت الواو؛ لوقوعها بين الياء، وبين ما هو في تقدير الكسر؛ إذ الأصل الأول: «يُودَع»، وإنما فتحت الدال من «يَدَع»؛ لأن لامه حرف حلق^(٣)، فيفتح له ما قبله، ومثله: «يَسْع، وَيَطَأ، وَيَقَع»، ولم يستعمل من «يذر» ماضياً؛ اكتفاءً بـ«ترك»^(٤).

قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ...﴾ [١٨٠] بالياء^(٥). «الذين»: الفاعل وفي المفعول الأول وجهان:

أحدهما: «هو»^(٦). وهو ضمير البخل.

والثاني: هو محذوف تقديره: البخل.

و«هو» - على هذا - فصل^(١).

(١) في الأصل: محذوفاً وهو خطأ ظاهر.

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (١٥٩/١).

(٣) في التبيان: حلقى. (٣) هذا كلام العكبري في التبيان (١٥٩/١).

(٥) هذه قراءة عامة القراء، وقرأ حمزة بالخطاب (ولا تحسبن). تنظر القراءة في: الإتحاف (١/٤٩٥)، البحر المحيط

(٣/١٢٧)، التبيان (١/١٥٨)، الحجة لابن خالويه (ص ١١٦)، حجة الفارسي (٣/١٠٠، ١٠١)، الدر

المصون (٢/٢٧١)، النشر (٢/٢٤٤).

(٦) في قوله - تعالى - : ﴿هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ...﴾ الآية [١٨٠].

قوله: ﴿مِيرْتُ﴾ [١٨٠]: أصله: موراث، انقلبت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

قوله: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ﴾ [١٨٢] «ذلك»: إشارة إلى ما تقدم من عقابهم في قوله: ﴿ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [١٨١]. وخبر «ذلك»: «بما قدمت».

قوله: ﴿بِظُلَامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾: هنا سؤال، وهو أن يقال: إن فعلاً صيغة مُبالغة، وقد نفى المبالغة، ولا يلزم منه نفي الظلم القليل؟

والجواب عنه من أربعة أوجه:

أحدها: أن فعلاً قد جاء، لا يراد به الكثرة كقول طرفة^(٢):
وَلَكِن مَّتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ^(٣)

والثاني: أن «ظلاماً» هنا للكثرة؛ لأنه مقابل للعباد وفي العباد كثرة، إذا قوبل بهم الظلم كان كثيراً.

والثالث: أنه إذا نفى الظلم الكثير، انتفى الظلم القليل ضرورة.

(١) هذا على مذهب البصريين الذين يرون أن ضمير الفصل لا يقع بين نكرتين، وإنما يدخل بين معرفتين. وجوز الكوفيون أن يقع ضمير الفصل بين نكرتين. وراجع ذلك بالتفصيل في: شرح المفصل لابن يعيش (١١٠/٣) وما بعدها، الباب للعكبري (٤٩٦/١)، همع الهوامع للسيوطي (٢٢٨/١)، (٢٢٩).

(٢) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري، الوائي أبو عمرو، شاعر جاهلي كبير، من أصحاب المعلقات المشهورة، ومعلقته أشهر شعره ومطلعها:

لـخـولة أطلال بـرقـة تـهمـد
تـلـوح كـباقي الـوشـم في ظـاهر الـيد

وكان هجاءً، غير فاحش القول، تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره. جمع شعره في ديوان مطبوع. تنظر ترجمته في: الأعلام (٢٢٥/٣)، جمهرة أشعار العرب (ص ٣٢، ٨٣)، خزانة الأدب (٤١٤/١) - (٤١٧)، الشعر والشعراء (ص ٤٩).

(٣) البيت من بحر الطويل، من معلقة طرفة بن العبد. ينظر في: ديوانه (ص ٢٩)، خزانة الأدب (٦٦/٩، ٦٧)، شرح الشذور (ص ٨٨)، الكتاب (٧٨/٣)، مغني اللبيب (٦٠٦/٢). والشاهد هنا أن «بحالاً» على صيغة «فعال» لا يراد بها الكثرة. فلا يريد هنا أنه قد يحل التلاع قليلاً؛ لأن ذلك يدفعه آخر البيت، الذي يدل على نفي البخل على كل حال، وأيضاً: تمام المدح لا يحصل بإرادة الكثرة. والتلاع: جمع تلعة، وهي مسيل الماء. القاموس المحيط (تلع).

الرابع: أن تكون على النسب ، فيكون من باب: عطار وبرزاز.

قوله: ﴿ بِقُرْبَانٍ ﴾ [١٨٣] أي: بتقريب قربان.

قوله: ﴿ لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾ [١٨٨] بالياء ^(١)، و «الذين»: فاعل، واختلف في مفعوليه؛ فقليل: هما محذوفان؛ لأن ﴿ فَلَا يَحْسَبَنَّهُمْ ﴾ تأكيد للحسبان، فاستغني بمفعولي الحسبان الثاني عن مفعولي الحسبان الأول؛ لأن الفاعل فيهما واحد، والفاء على هذا مزيدة، والمعنى: لا يحسبن الذين يفرحون أنفسهم فائزين، دل على الأول الهاء والميم، وعلى الثاني «بِمَفَازَةٍ»، ونظيره:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيْكَ وَتَحَسَّبُ ^(٢)

ف«حبهم، عارًا»: مفعولان لـ «ترى»، وحذف مفعولا الحسبان، كما ترى؛ اكتفاءً بتعدية / [٣٠] أحد الفعلين عن تعدية الآخر.

قوله: ﴿ بَطِلًا ﴾ [١٩١]: مفعول له، والباطل هنا: «فاعل»، بمعنى المصدر، مثل: «العاقبة والعافية»، ويجوز: صفة لمصدر محذوف.

وقوله: ﴿ هَذَا ﴾: أشار بها إلى الخلق.

قوله: ﴿ مُنَادِيًا يُنَادِي ﴾ [١٩٣]: إن قيل: ما الفائدة في ذكر الفعل مع دلالة الاسم؟ قيل: فيه أوجه:

(١) قرأ بالياء: (لا يحسبن) ابن كثير وأبو عمرو، ونافع وابن عامر. وقرأ بالتاء ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ﴾ الكوفيون: عاصم وحزمة والكسائي. تنظر في: الإتحاف (١/٤٩٧)، البحر (٣/١٣٧)، التبيان (١/١٦١)، الحجة لابن خالويه (ص١١٧)، حجة الفارسي (٣/١٠٠، ١٠١)، الدر المصون (٢/٢٧٩)، النشر (٢/٢٤٦).

(٢) البيت من بحر الطويل، للكميت بن زيد الأسدي.
ينظر في: خزانة الأدب (٩/١٣٧)، شرح التصريح (١/٢٥٩)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص٦٩٢)، المحتسب (١/١٨٣). وبلا نسبة في: أوضح المسالك (٥/٦٩)، شرح الأشموني (٢/٧٠)، همع الهوامع (١/١٥٢).

وفي هذه المراجع جاء الشطر الثاني هكذا:

تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا «عَلَيَّ» وَتَحَسَّبُ

والشاهد فيه: حذف مفعولي «تحسب» اكتفاء بدلالة مفعولي «ترى» عليهما.

أحدها: هو توكيد.

والثاني: أنه وصل به ما حسن التكرير، وهو قوله: «لِلْإِيَّانِ».

الثالث: أنه لو اقتصر على الاسم، لجاز أن يكون سمع معروفاً بالنداء يذكر ما ليس بنداء، فلما قال: «يُنَادِي» ثبت أنهم سمعوا نداءه في تلك الحال، ومفعول «ينادي» محذوف أي: ينادي الناس^(١).

قوله: ﴿أَنْ آمِنُوا﴾ أي: بأن آمنوا.

قوله: ﴿عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [١٩٤] أي: على السنة رسلك.

قوله: ﴿الْمِيعَادَ﴾: مصدر بمعنى الوعد.

قوله: ﴿مَنْ ذَكَرَ أَوْ أَتَىٰ﴾ [١٥٩]: بدل من «مِنْكُمْ».

قوله: ﴿بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾: مستأنف.

قوله: ﴿ثَوَابًا﴾: مصدر، وفعله: دل عليه الكلام المتقدم؛ لأن تكفير السيئات إثابة، فكأنه قال: لأثيبنكم ثواباً.

قوله: ﴿مَتَّعَ قَلِيلٌ﴾ [١٩٧]: أي تقلبهم متاع قليل.

قوله: ﴿نَزْلًا﴾ [١٩٨]: مصدر، وانتصابه بالمعنى؛ لأن معنى ﴿لَهُمْ جَنَّاتٌ﴾: أي: ننزلهم، ويجوز أن يكون جمع «نازل»، كما قال:

أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نُّزِّلُ^(٢)

* * *

(١) هذا كلام العكبري (١/١٦٣).

(٢) هذا عجز بيت وصدرة:

إِنْ تَرَكُّبُوا فَرَكُّوبُ الْحَيْلِ عَادَتُنَا

وهو من بحر البسيط، للأعشى ميمون بن قيس.

وينظر في: ديوانه (ص ١١٣)، خزانة الأدب (٨/٣٩٤، ٥٥٢)، الدر اللوامع (٥/٨٠)، الصاحبى في فقه اللغة (ص ٢٧٦)، الكتاب (٢/٥١)، المحتسب (١/١٩٥)، وبلا نسبة في: مغني اللبيب (٢/٦٨٣)، وجمع الهوامع (٢/٦٠).

والشاهد هنا أن «نزل» جمع «نازل». ويروى الشطر الأول:

قالوا الركوب فقلنا: تلك عادتنا

سورة النساء

قوله: ﴿بِالطَّيِّبِ﴾ [٢]: مفعول ثانٍ بـ «تبدلوا».

قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا﴾ [٣]: جواب هذا الشرط «فَانكِحُوا»، أي: وإن خفتم أن لا تقسطوا في نكاح اليتامى فانكحوا واحدة.

قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ إلى آخره، أي: فانكحوا واحدة / [٣١].

قوله: ﴿تُقْسِطُوا﴾: الجمهور على ضم التاء من: أقسط: إذا عدل، وقرئ شاذًا بفتحها^(١) من: قسط: إذا جار وتكون «لا» زائدة.

قوله: ﴿مَا طَابَ﴾: هي: بمعنى: «مَنْ».

قوله: ﴿ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ «ذلك»: أي: اختيار الواحدة أقرب إلى أن لا تميلوا، مِنْ عَالِ الميزان: إذا مال، وعَالِ الحاكم في حكمه: إذا جار ومال.

وقيل: من أعال الرجل يُعِيل إعالة: إذا كثر عياله، والمرأة معيلة، وهذه تعضد [قول] الشافعي رحمته الله^(٢): ذلك أدنى ألا تكثر عيالكم^(١).

(١) قرأ بها إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب. تنظر في: البحر المحيط (٣/١٦٢)، التبيان (١/١٦٦)، الدر المصون (٢/٢٩٩)، الكشف (١/٤٩٨)، مختصر الشواذ لابن خالويه (ص: ٣١).

(٢) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطليبي، أبو عبد الله الشافعي، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة المذهب الشافعي وأتباعه. كان بارعاً في اللغة والشعر وأيام

قوله: ﴿صَدَقْتِهِنَّ﴾ [٤]: جمع صدقة، والصدقة: مهر المرأة.

قوله: ﴿نَحْلَةً﴾ من قوهم: نحلنا فلانًا كذا نَحْلَةً - بالفتح - نَحْلًا - بضم النون، ونَحْلَةً - بكسرهما إذا أعطيته إياه.

ونصبها؛ قيل: على المصدر؛ لأنه من الإيتاء، فكأنه قال: أعطوا النساء مهورهن إعطاءً، انحلوهن نَحْلَةً.

وقيل: حال؛ إما من النساء، أو من الصدقات.

قوله: ﴿فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ للتمييز من مطابقة ما قَبْلَهُ - إِنَّ اتَّخَذَا

العرب والفقه والحديث. وكان ذكيًا مفرطًا، وأفتى وهو ابن عشرين سنة. من تصانيفه: الأم، المسند، أحكام القرآن، الرسالة، أدب القاضي، ديوان شعر... وغيرها. توفي هــ سنة أربع ومائتين (٢٠٤هـ). تنظر ترجمته في: الأعلام (٢٦/٦)، تذكرة الحفاظ (٣٢٩/١)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال. ترجمة (٥٦٣٨)، سير أعلام النبلاء (٥/١٠)، وفيات الأعيان (٤٤٧/١). (١) ورد هذا القول جماعة كأبي بكر بن داود الرازي، والزجاج وغيرهما.

قال الرازي: «هذا غلط من جهة المعنى واللفظ: أما الأول: فلاباحة السراري، وأنه مظنة كثرة العيال كالزواج. وأما اللفظ: فلأن مادة «عال» بمعنى: كثر عياله، من ذوات الياء؛ لأنه من «العيلة»، وأما «عال» بمعنى: جار، فمن ذوات الواو، فاختلفت المادتان، وأيضًا فقد خالف المفسرين». وقال صاحب «النظم»: «يعني: قال أولاً: ﴿أَلَّا تَعْلَمُوا﴾ فوجب أن يكون ضده الجور».

وقد رد على هؤلاء: أما قوهم: التسري أيضًا يكثر معه العيال، مع أنه مباح، فممنوع؛ وذلك لأن الأمة = ليست كالمنكوحة، ولهذا يعزل عنها بغير إذن، ويؤجرها، ويأخذ أجرتها ينفقها عليه وعليها وعلى أولادها. قال الزنجشيري في «الكشاف»: وجهه أن يُجْعَلَ من قولك: عال الرجل عياله يعوهم؛ كقولك: مانهم يموهم، أي: أنفق عليهم؛ لأن من كثر عياله، لزمه أن يعوهم، وفي ذلك ما يصعب عليه المحافظة على حدود الورع وكسب الحلال والرزق الطيب، وكلام مثله من أعلام العلم وأئمة الشرع ورؤوس المجتهدين (يعني: الشافعي هــ) حقيق بالحمل على الصحة والسداد، وأن لا يظن به تحريف «تعيلوا» إلى «تعولوا»، ثم أثنى على الشافعي قائلًا: «بأنه كان أعلى كعبًا، وأطول باعًا في علم كلام العرب من أن يخفى عليه مثل هذا، ولكن للعلماء طرقًا وأساليب، فسلك في تفسير هذه الكلمة طريقة الكنايات». وأما قوهم: «خالف المفسرين»، فليس بصحيح، بل قاله زيد بن أسلم وابن زيد. وأما قوهم: «اختلفت المادتان»، فليس بصحيح أيضًا، فقد حكى عن العرب: «عال الرجل يعول: كثر عياله». وتعولوا: تفتقروا، وكثرة العيال سبب للفقر. راجع في ذلك: الدر المصون (٣٠٤/٢)، الكشاف (٤٩٧/١، ٤٩٨)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١١/٢)، مفاتيح الغيب للفخر الرازي (١٤٤/٩ - ١٤٦) وقد رد على قول أبي بكر الرازي، ونصر تفسير الشافعي هــ ووجهه.

مَعْنَى - مَا لَهُ خَبْرًا، فتقول: كرم الزيدون رجلاً، وكرما رجلين...، وكذا إن لم يتحدا، ولم يلزم إفراد لفظ المميز؛ لإفراد معناه.

مثال عدم الاتحاد: حسن الزيدون وجوهاً، وطهروا أعراضاً، وكرموا آباءً، إذا كانت أبائهم مختلفة أو لكونه مصدرًا اختلفت أنواعه؛ كقولك: تخالف الناس آراءً، وتفاوتوا أذهاناً، و ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾^(١).

قال ابن مالك^(٢): «وإفراد الميّن إن لم يوقع في محذور أولى من جمعه؛ كقوله - تعالى - في هذه الآية الكريمة: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾، فلو أوقع في محذور نحو: ما أكرمهم آباءً بمعنى: ما أكرمهم من آباء، لزمّت المطابقة؛ إذ لو أفرد لتوهم / [٣٢] أن المراد كون أبيهم واحدًا موصوفًا بالكرم»^(٣).

قوله: ﴿هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾: حالان من «شَيْءٍ».

وقيل: هما صفتان لمصدر محذوف، أي: أكلا هنيئًا مريئًا، وهما من هُنَا الطعام يهنؤ بالضم فيها: هناء وهناة، ومرأ يمرؤ بالضم أيضًا مرءًا ومرة، إذا كان سائغًا لا تنغيص فيه.

قوله: ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [٥]: صيرها، فالمفعول الأول محذوف، وهو العائد، ويجوز أن يكون بمعنى: خلق، «فقيماً»: حال.

و«قيماً»: مصدر قام، والياء بدل من الواو أبدلت منها لما أعلت في الفعل، وكان قبلها كسرة.

(١) سورة الكهف، الآية (١٠٣).

(٢) هو محمد بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، الأندلسي الجياني، الطائي، إمام اللغة والنحو، = وإمام النحاة في القرن السابع الهجري، وهو علم من أعلام اللغة والنحو، كاد ينازع سيويه في شهرته، له مصنفاته الشهيرة والمعروفة في اللغة والنحو والصرف والقراءات. ومن أشهرها: الألفية، تسهيل الفوائد، الكافية الشافية، شواهد التوضيح، وغيرها كثير. توفي سنة ٦٧٢هـ. تنظر ترجمته في: الأعلام (٦/٢٣٣)، بغية الوعاة (١/١٣٠)، البلغة (ص: ٢٠١)، غاية النهاية (طبقات القراء) (٢/١٨٠)، فوات الوفيات (٣/٤٠٧).

(٣) شرح التسهيل (٢/٣٨٤، ٣٨٥).

وَيُقْرَأُ: «قِيَمًا» بغير ألف^(١). فقيل: هو مصدر مثل: الحَوْل والعَوَض، وكان القياس أن تسلم الواو؛ لتحصلها بتوسطها؛ كما صحت في الحَوْل والعَوَض، ولكن أبدلوها ياءً؛ حملاً على «قيام»، وعلى اعتلاها في الفعل.

وقيل: إنها جمع «قيمة»؛ كـ «ديمة وديم».

وقيل: الأصل: قيامًا، فحذفت الألف؛ كما حذفت في «خيم».

وَيُقْرَأُ: «قَوَامًا»^(٢)، بكسر القاف، وبواو وألف؛ فقيل: هو مصدر: قاومت قوَامًا، مثل: لاوذت لَوَاذًا، فصحت في المصدر لما صحت في الفعل.

وقيل: اسم لما يقوم به الأمر.

قوله: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾. قيل: «في» بمعنى: «مِنْ».

قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنَّ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا﴾ [٦]: «فإن» وما بعدها: جواب لـ «إذا»، والعامل في «إذا»: ما دل عليه معنى الجملة التي هي الجواب.

قوله: ﴿أَنْ يَكْبُرُوا﴾: نصب بقوله: «بِدَارًا» وهو مصدر «كَبُرَ» بكسر العين في الماضي، وفتحها في المستقبل.

قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾: «كفى»: يتعدى إلى مفعولين، وقد حذف، والتقدير: كفاك الله شرهم / [٣٣] والدليل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾^(٣).

قوله: ﴿نَصِيبًا﴾ [٧]: قيل: هو واقع موقع المصدر، والعامل فيه معنى ما تقدم؛ إذ التقدير: عطاءً، أو استحقاقًا.

(١) قرأ (قِيَمًا) نافع وابن عامر، وقرأ الباقون ﴿قِيَمًا﴾. تنظر في: الإتحاف (١/ ٥٠٣)، البحر المحيط (٣/ ١٧٠)، التبيان (١/ ١٦٧)، الحجة لابن خالويه (ص ١١٩)، الحجة للفارسي (٣/ ١٢٩)، الدر المصون (٢/ ٣١٠)، النشر (٢/ ٢٤٧).

(٢) قرأ بها ابن عمر. تنظر في: البحر المحيط (٣/ ١٧٠)، التبيان للعكبري (١/ ١٦٧)، الدر المصون (٢/ ٣١٠)، الكشف (١/ ٥٠٠)، المحتسب (١/ ١٨٢).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٣٧). وهذا كلام العكبري في «التبيان» (١/ ١٦٨). وقال أبو حيان في «البحر المحيط» (٣/ ١٧٤)، وتبعه السمين في «الدر المصون» (٢/ ٣١٤): إنها هنا متعدية لواحد وهو محذوف تقديره: «وكفاكم الله».

وقيل: هو حال مؤكدة.

وقيل: هو مفعول لفعل محذوف تقديره: أوجب لهم نصيباً^(١).

قوله: ﴿خَافُوا﴾: جواب «لو»، ومفعول «خافوا» محذوف، أي: الفقر أو الضياع.

قوله: ﴿ظُلُمًا﴾ [١٠]: مفعول له، أو مصدر في موضع الحال.

قوله: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [١١]: أي: فرض ذلك فريضة.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ [١٢] قيل: هي تامة و«رجل»: اسمها^(٢)، و«كلالة»: حال من الضمير في «يورث».

والكلالة على هذا: اسم للميت الذي لم يترك ولداً ولا والداً.

وقيل: ناقصة، و«رجل»: اسمها، و«يورث»: خبرها، و«كلالة»: حال أيضاً.

وقيل: الكلالة: اسم للمال الموروث، فعلى هذا هو مفعول ثانٍ لـ«يورث»؛ كما تقول ورث زيد مالاً.

فإن قيل: قد تقدم ذكر الرجل والمرأة، فلمَ أفرد الضمير ودُكر؟

قيل: أما إفراده؛ فلأن «أو» لأحد الشئتين وقد قال: ﴿أَوْامْرَأَةً﴾.

وأما تذكيره؛ فلرجوعه إلى أحدهما، وهو مذكر.

قوله: ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾: مفعوله محذوف، أي: غير مضار ورثته، وهو أن يقر بدين ليس عليه، «غَيْرَ»: منصوبة [على الحال] ^(٣).

قوله: ﴿وَصِيَّةً﴾ أي: يوصيكم الله بذلك وصية.

وقيل: إنها مصدر في موضع الحال ^(٤).

قوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [١٣]: إشارة إلى ما حد الله من فرائضه.

(١) راجع: التبيان (١/١٦٨)، الدر المصون (٢/٣١٤، ٣١٥)، الكشف (١/٥٠٣)، معاني الفراء (١/٢٥٧).

(٢) كذا وقع هنا، ولعل الصواب: فاعلها.

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (١/١٧٠)، والدر المصون (٢/٣٢٦).

(٤) قاله ابن عطية في المحرر الوجيز (٢/٢٠).

قوله: ﴿ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ ﴾ [١٥]: خبر «اللاتي».

قوله: ﴿ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ [١٩]: يجوز عطفه على ﴿ أَنْ تَرْتُوْا ﴾ ^(١)، ويجوز جزمه بالنهاي، فيكون مستأنفاً ^(٢).

قوله: ﴿ لِيَتَذَهَبُوا ﴾: اللام متعلقة بـ ﴿ تَعْضُلُوهُنَّ ﴾، وفي الكلام حذف، أي: ولا تعضلوهن من النكاح.

قوله: ﴿ بَعْضُ مَا أَتَيْتُمُوهُنَّ ﴾: العائد محذوف، أي: آتيتموهن إياه. قلت: وفيه نظر. والله أعلم ^(٣).

قوله: ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ ﴾: قيل: مستثنى منقطع. وقيل: حال، أي: إلا في حال إتيانهن.

قوله: ﴿ إِلَّا مَا/ [٣٤] قَدْ سَلَفَ ﴾ [٢٢]: قيل: «ما»: مصدرية، والاستثناء منقطع، والمعنى: ولا تتزوجوا من تروجه آباؤكم، ولا تطئوا من وطئه آباؤكم، لكن ما سلف من ذلك فمعفو عنه.

قوله: ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَنِيحَةً ﴾: إنه: ضمير النكاح.

قوله: ﴿ وَمَقْتًا ﴾: تم الكلام، ثم استأنف: ﴿ وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾.

قوله: ﴿ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [٢٤]: استثناء متصل.

أي: حرمت عليكم ذوات الأزواج، إلا السبايا فإنهن حلال، وإن كن ذوات أزواج.

قوله: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾: منصوب على المصدر بـ «كتب» محذوفة.

قوله: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ﴾: «ما» بمعنى: «مَنْ»، فعلى هذا يكون «أَنْ تَبْتَغُوا» على المذهبين ^(٤).

(١) قاله ابن عطية في المحرر الوجيز (٢/ ٢٠)، والعكبري في التبيان (١/ ١٧٢).

(٢) قاله العكبري (١/ ١٧٢).

(٣) تقدم الكلام عن هذا في أول البقرة عند قوله - تعالى - : ﴿ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ الآية (٣).

(٤) أي: يكون في محل جر أو نصب على تقدير: بأن تبتغوا، أو لأن تبتغوا. فالجر على تقدير حرف الجر. والنصب

قوله: ﴿فَرِيضَةً﴾: مصدر لفعل محذوف.

قوله: ﴿أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَتِ﴾ [٢٥]: «أَنْ يَنْكِحَ»: بدلاً من «طَوَّلاً»؛ لأن الطَّوْل هو القدرة أو الفضل^(١)، والنكاح قوة وفضل.

وقيل: هو: معمول طول، وفيه على هذا وجهان:

أحدهما: هو منصوب بـ «طول»؛ لأن التقدير: ومن لم يستطع أن ينال نكاح المحصنات، وهو من قولك: طُلِّتْه أي: نلته، ومنه:

إِنَّ الْفَرَزْدَقَ صَخْرَةٌ..... البيت^(٢).....

والثاني: أن يكون على تقدير حرف الجر، أي: إلى أن ينكح، والتقدير: ومن لم يستطع وصلة إلى نكاح المحصنات.

قوله: ﴿مُحْصَنَتٍ﴾: حال من المفعول في: «فَأَتَوْهُنَّ».

على نزع الخافض، على رأي سيبويه والفراء. راجع: التبيان (١/ ١٧٥)، الدر المصون (٢/ ٣٤٧)، معاني الفراء (١/ ٢٦١).

وفيها وجه ثالث: أن تكون في محل رفع بدل من ﴿مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ لأن «ما» قائمة مقام الفاعل، وهو بدل منها بدل اشتغال. وهذا كله على قراءة حفص عن عاصم وحزمة والكسائي «وَأَحَلَّ» بالبناء للمجهول وقرأ باقي السبعة «وَأَحَلَّ» بالبناء للمعلوم.

(١) في الأصل: التفضل، والمثبت كما في التبيان (١/ ١٧٥)، والدر المصون (٢/ ٣٤٨)، ولعله هو الصواب؛ لأنه أعاده بعده كما ترى، فقال: والنكاح قوة وفضل، وهي عبارة العكبري.

(٢) هذا جزء من صدر بيت وتماه:

..... عَادِيَّةٌ طَالَتْ فَلَيْسَ تَنَاهَا الْأَوْعَالَا

وهو من بحر الكامل، لسبيح بن رباح، أو رباح بن سبيح الزنجي، وينظر في: لسان العرب (طول)، وبلا نسبة في: مقاييس اللغة (٣/ ٤٣٤)، تاج العروس (طول).

ويروى الشطر الأول:

..... إن الفرزدق صخرة ملمومة

ويروى الشطر الثاني:

..... طالت فلَيْسَ تَنَاهَا الْأَوْعَالَا

وعلى رواية الرفع لا إشكال في إعراب «الأوعال» فهي فاعل، وأما رواية النصب فهي مفعول «طالت» أي فاقتها طولاً.

قوله: ﴿وَلَا تُتَّخَذَاتِ﴾: معطوف على «مُحَصَّنَاتٍ».

قوله: ﴿أَحَدَانِ﴾: جمع خدن؛ مثل: عدل وأعدال.

قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ﴾ [٢٦]: مفعول «يُرِيدُ» محذوف، تقديره: «ذلك»، أي: تحريم ما حرم، وتحليل ما حلل، واللام متعلقة بـ «يُرِيدُ».

وقيل: زائدة، أي: يريد الله أن يبين^(١).

قوله: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [٢٨]: «ضعيفًا»: حال^(٢).

قوله: ﴿عُدُونَا وَظُلْمًا﴾ [٣٠]: مصدران في موضع الحال. / [٣٥].

قوله: ﴿مُدْخَلًا﴾ [٣١]: يُقْرَأُ بفتح الميم^(٣)، وهو مصدر «دخل» فأما «أفعل» فمصدره: «مُفَعَّل».

قوله: ﴿فَلَا تَبْغُوا عَلَيْنَ سَبِيلًا﴾ [٣٤]: في «تَبْغُوا» وجهان:

أحدهما: هو من البغي الذي هو الظلم، فعلى هذا هو غير متعدٍّ و «سَبِيلًا»، منصوب على إسقاط حرف الجر.

والثاني: هو من قولك: بغيت الأمر، أي: طلبته، فعلى هذا يكون متعديًا و «سَبِيلًا»: مفعوله.

قوله: ﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ [٣٥]: الشقاق: الخلاف، فلذلك حسن إضافته إلى «بَيْنَ».

قوله: ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [٣٨]: مفعول له.

قوله: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ﴾ [٣٩] «لو»: على بابها، والمعنى: لو آمنوا لم

(١) هذا قول الزمخشري في الكشاف (١/ ٥٤١)، والعكبري في التبيان (١/ ١٧٦)، قال السمين الحلبي في الدر= المصون (٢/ ٣٥٢): «وهذا خارج عن أقوال البصريين والكوفيين؛ لأن «أن» لا تضم - فيها نص النحويون - إلا بعد لام التعليل أو الجحد».

(٢) كلمة حال: مكررة بالأصل.

(٣) قرأ بالفتح «مُدْخَلًا» نافع وعاصم في رواية أبي بكر، وقرأ باقي القراء العشرة بالضم «مُدْخَلًا». وتنظر في: الإتحاف (١/ ٥٠٩)، البحر (٣/ ٢٣٥)، التبيان (١/ ١٧٧)، حجة ابن خالويه (ص: ١٢٢)، حجة الفارسي (٣/ ١٥٣)، السبعة (ص: ٢٣٢)، النشر (٢/ ٢٤٩).

يضرهم.

والثاني^(١): أنها مصدرية.

والثالث: أنها شرطية؛ كقوله: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾^(٢).

قوله: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [٤٠]: مفعول لـ «يُظْلِمُ»، والتقدير: لا يظلم أحداً، فهو أحد المفعولين.

وقيل: صفة لمصدر محذوف، أي: ظلماً قدر مِثْقَالَ ذرة.

قوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا﴾ [٤١]: عامل: «كَيْفَ» محذوف، أي: كيف تصنعون.

قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ﴾ [٤٢]: «يوم»: ظرف لـ «يَوَدُّ»، و «إِذْ» هنا معناها: الاستقبال، وهو كثير في القرآن^(٣).

قوله: ﴿وَعَصُوا أَلْسُلُوكَ﴾: حال، و «قد» مرادة^(٤).

قوله: ﴿لَوْ تَسَوَّى﴾: هو مفعول «يَوَدُّ».

قوله: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾: يجوز أن يكون داخلاً تحت التمني، ويجوز أن يكون مستأنفاً.

قوله: ﴿وَلَا جُنْبًا﴾ [٤٣]: حال تقديره: ولا تُصَلُّوا جنباً.

قوله: ﴿إِلَّا عَابِرِي﴾: حال، أي: لا تقربوها في حال الجنابة، إلا في حال السفر، أو عبور المسجد.

(١) كذا هنا، ولم يمر ذكر «الأول»، وهو ما تقدم أنها على بابها كما في التبيان (١/ ١٨٠).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٢١).

(٣) قال العكبري في التبيان (١/ ١٨١).

(٤) وهذا على رأي البصريين الذي يرون أن الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بـ «قد» مظهرة أو مضمرة؛ لأن الحال إما مقارنة أو منتظرة، والماضي منقطع عن زمن العامل، وليس بهيئة في ذلك الزمان، و «قد» تقر به من الحال.

وقال الكوفيون، ومن تبعهم من بعض البصريين كالأخفش: يجوز ذلك؛ لأن أكثر ما فيه أنها غير موجودة في زمان الفعل، وذلك لا يمنع؛ كما لا تمتنع الحال المقدرة، واحتجوا بالسماع والقياس.

وانظر تفصيل المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٣٣، المسألة ٣٢٠)، شرح المفصل (٢/ ٦٥)، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١/ ٢٩٣)، مع الهوامع (٢/ ٢٥٢، ٢٥٣).

قوله: ﴿ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾: متعلق بالعامل في «جُنُب».

قوله: ﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ [٤٦]: قيل: هو خبر مبتدأ محذوف، تقديره: من الذين هادوا قوم يحرفون^(١).

قوله: ﴿ وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ ﴾: حال، والمفعول [الثاني]^(٢) محذوف / [٣٦] أي: لا أسمع مكروها. هذا ظاهر قولهم^(٣).

قوله: ﴿ وَرَاعِنَا ﴾: معطوف على «اسْمَعْ»، وهو أمر أيضًا من: راعى، يراعى، مراعاة، من المراعاة وهي المراقبة.

قوله: ﴿ لَيْثًا بِالْسِّنَنِمْ وَطَعْنَا ﴾: مفعول له، والأصل في «لَيْ» : لَوِي، فقلبت الواو ياءً وأدغمت.

قوله: ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾: أي: إيمانًا قليلًا.

قوله: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [٤٨] مستأنف؛ لأنه لو عطف عليه لصار منفيًا.

قوله: ﴿ بَلِ اللَّهُ يَرْكِي ﴾ [٤٩]: أي أخطأوا بل الله.

قوله: ﴿ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا ﴾ [٥٦]: «جلودًا»: مفعول ثان، وصل إليه بنفسه.

وقيل: بجلود، وحذف الحرف.

قوله: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [٥٨]: العامل في «إِذَا» فعل محذوف، تقديره: ويأمركم إذا حكمتم، ولا يجوز أن يعمل في «إِذَا»: ﴿ أَنْ تَحْكُمُوا ﴾؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه^(٤).

(١) هذا قول الزمخشري وتقديره في الكشف (٥٣٠/١)، وهكذا قدره العكبري في التبيان، في أحد تقديره، والتقدير الثاني عنده: «هم من الذين». وقال: وقيل: التقدير: «ومن الذين هادوا من يحرفون». وزاد فيها وجهين آخرين: أن يكون متعلقًا بـ «نصير» في محل نصب به. وأن يكون حالًا من الفاعل في «يريدون». التبيان (١٨٢/١).

(٢) غير موجودة بالأصل، ومثبت من التبيان (١٨٢/١).

(٣) هذا كلام العكبري، وزاد: فأما ما أرادوا، فهو: «لا أسمع خيرًا»، وقيل: أرادوا: غير مسموع منك. التبيان (١٨٢/١، ١٨٣).

(٤) هذا على مذهب البصريين، والكوفيون يميزون ذلك.

قوله: ﴿ ضَلَّالًا ﴾ [٦٠]: يجوز أن يكون اسم مصدر؛ لأن المصدر: إضلالًا.

قوله: ﴿ تَعَالَوْا ﴾ [٦١]: أصله: تعاليوا، وقد تقدم^(١).

قوله: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ ﴾ [٦٢] العامل في «إذا»: العامل في «كَيْفَ»، والعامل في «كَيْفَ»: «يصنعون» محذوف.

قوله: ﴿ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ [٦٣]: متعلق بـ «قُلْ»^(٢).

قوله: ﴿ إِلَّا لِيُطَاعَ ﴾ [٦٤]: ليطاع: مفعول له.

قوله: ﴿ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾: ظرف والعامل فيه خبر «إن» وهو: «جاءوك».

قوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦٥]: «لا» الأولى زائدة.

قوله: ﴿ أَنْ أَقْتُلُوا ﴾ [٦٦]: قيل: مصدرية. وقيل: مفسرة، و «كَتَبْنَا»: قريب من «قُلْنَا». قوله: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾: «قليل»: بدل من الضمير المرفوع، ويجوز أن يكون منصوبًا على أصل الاستثناء.

قوله: ﴿ ثُبَاتٍ ﴾ [٧١]: جمع «ثبة» وهي الجماعة، وأصلها: ثُبُوءَ، وتصغيرها: «ثُبَيَّة» فأما ثبة الحوض [وهي وسطه]^(٣)، فأصلها: ثُوبَةٌ من: ثاب يثوب: إذا رجع، وتصغيرها: ثويبة.

قوله: ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾ [٧٢]: اللام الأولى: لام الابتداء دخلت على اسم إن، واللام الثانية: جواب / [٣٧] قسم محذوف والتقدير: وإن منكم لمن أقسم بالله ليبطئن.

قوله: ﴿ إِذْ لَمْ أَكُنْ ﴾: ظرف لـ «أَنْعَمَ».

قوله: ﴿ وَالْمُسْتَضَعَفِينَ ﴾ [٧٥] معطوف على اسم الله.

قوله: ﴿ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ تَحْشَوْنَ ﴾ [٧٧] «إذا»: للمفاجأة، فعلى هذا يجوز أن يكون

راجع: التبيان (١/ ١٨٤)، الدر المصون (٢/ ٣٨٠).

(١) تقدم عند قوله تعالى: ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ... ﴾ الآية (٦٠)، من سورة آل عمران.

(٢) في قوله - تعالى -: ﴿ وَقُلْ هُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾.

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبتته من التبيان (١/ ١٨٦)، والدر المصون (٢/ ٣٨٩).

خبراً للاسم الذي بعده؛ لأنها ظرف مكان فصح على ذلك.

قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ مثل: ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾^(١).

قوله: ﴿لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [٧٩]: حال مؤكدة، أي: ذا رسالة.

قوله: ﴿طَاعَةً﴾ [٨١] أي: أمرنا طاعة.

قوله: ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ [٨٣]: الألف في «أَذَاعُوا» بدل من ياء، والباء زائدة، وقيل: «حمل» على «تحدثوا»^(٢).

قوله: ﴿لَا تَبْعُثُوا الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾: مستثنى من فاعل «اتَّبَعْتُمْ»، والمعنى: لولا أن منَّ الله عليكم لضللتكم باتباع الشيطان إلا قليلاً.

قوله: ﴿فَقَتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [٨٤]. قيل: هذا معطوف على: ﴿فَلْيَقْتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٣).

وقيل: على قوله: ﴿فَقَتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ﴾^(٤).

قوله: ﴿إِلَّا نَفْسَكَ﴾: هو المفعول الثاني لـ «تُكَلَّفُ».

قوله: ﴿مُقِيَّتًا﴾ [٨٥]: مفعول من القَوْتُ، وهو الاقتدار.

قوله: ﴿بِتَحِيَّةٍ﴾ [٨٦]: أصلها: تحية، وهي تفعلة، من حييت، فنقلت حركة الياء إلى الحاء، ثم أدغمت.

قوله: ﴿أَوْ رُدُّوْهَا﴾: أي: ردوا مثلها.

قوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [٨٧]: «الله»: مبتدأ «لا إله»: مبتدأ ثان، وخبره محذوف، أي: لنا، أو: في الوجود «إلا هو»: بدل من موضع: «لا إله»، والجملة: خبر عن اسم الله تعالى «إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»: قيل: في يوم القيامة. وقيل في القبور إلى يوم القيامة، و «إلى» على بابها.

(١) سورة البقرة، الآية (٢٠٠). وفي الأصل: «كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا» وهو خطأ ظاهر.

(٢) التبيان (١/ ١٨٨).

(٣) الآية (٧٤) من سورة النساء.

(٤) الآية (٧٦) من سورة النساء.

قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾: حال من يوم القيامة، أو نعتاً لمصدر، أي: جمعاً لا ريب فيه.

قوله: ﴿فَتَنَيْنَ﴾ [٨٨] حال، والعامل فيها «لَكُمْ».

قوله: ﴿كَمَا كَفَرُوا﴾ [٨٩]: نعت لمصدر / [٣٨] محذوف.

قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ﴾ [٩٠]: مستثنى من المفعول في «فَاقْتُلُوهُمْ».

قوله: ﴿أَنْ يُقْتَلُوا﴾ أي: عن أن.

قوله: ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ [٩٢]: استثناء منقطع.

قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَصْدُقُوا﴾ والمعنى: فعلية دية في كل حال، إلا في حال تصدقهم عليه

بها.

قوله: ﴿تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾: مفعول له، والتقدير: شرع لكم ذلك توبة.

قوله: ﴿دَرَجَةً﴾ [٩٥] قيل: هو مصدر في معنى: تفضلاً.

قوله: ﴿دَرَجَتٍ﴾ [٩٦]: بدل من «أَجْرًا».

وقيل: ذوي درجات.

قوله: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ﴾ [٩٨]: استثناء من الهاء والميم في «مَأْوَاهُمْ» استثنى من

أهل الوعيد المستضعفين، الذين لا يستطيعون حيلة في الخروج لفقرهم، فهو منقطع؛ لأن المستثنى منهم عصاة بالتخلف مع القدرة، وهؤلاء عاجزون.

قوله: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا﴾ [١٠١]: في أن تقصروا.

قوله: ﴿أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ [١٠٣] الهمزة أصل، ووزن الكلمة: افعلل والمصدر الطمأنينة على: فُعْلَيْلَة.

قوله: ﴿مَوْقُوتًا﴾ من: وقته: إذا جعل له وقتاً.

قوله: ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾ [١٠٤] أي لا تضعفوا في طلب العدو، مِنْ وهن يهن: إذا ضَعُفَ.

قوله: ﴿حَصِيْمًا﴾ [١٠٥]: فاعل بمعنى مفاعل.

قوله: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ﴾ [١٠٨]: ظرف، والعامل فيه العامل في «مَعَهُمْ».

قوله: ﴿وَلَا ضَلَّٰهُمْ﴾ [١١٩]: مفعول هذه الأفعال كلها محذوف، أي: لأضلنهم عن الهدى، ولأمنينهم الباطل، ولأمرنهم بالضلال.

قوله: ﴿يَعِدُّهُمْ﴾ [١٢٠]: مفعوله الثاني محذوف تقديره: النصر والسلامة.

قوله: ﴿عَنْهَا مَحِيصًا﴾ [١٢١] «عنها»: حال من «محيص»، وهو مصدر، فلا يجوز أن يعمل فيها؛ لتأخره، ولا يجوز تعلق «عن» بـ «يجدون»؛ لأنه لا يتعدى بـ «عن» / [٣٩].
والميم في «محيصًا» زائدة، وهو من: حاص يحيص: إذا تخلص.

قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾ [١٢٢]: مصدر؛ لأنه قال قبله: «سَنُدْخِلُهُمْ» فكأنها بمنزلة: وعدهم و«حقًا»: حال من المصدر، ويجوز أن يكون مصدرًا لفعل محذوف، أي: حق ذلك حقًا^(١).

قوله: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ﴾ [١٢٣]: اسم «ليس» مضمَر فيها، ولم يتقدم له ذكر، وإنما دل عليه سبب الآية؛ وذلك أن اليهود قالوا: «نحن أصحاب الجنة»، وقالت النصارى ذلك، وقال المشركون: «لا نبعث»، فقال: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ﴾، أي: ليس ما ادعيتموه^(٢).

قوله: ﴿وَمَا يَتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [١٢٧] أي: ونبين لكم ما يتلى.
وقيل: في موضع رفع على ضمير الفاعل في «يُفْتِيكُمْ»^(٣).

قوله: ﴿وَالْمُسْتَضَعْفِينَ﴾ مجرور بالعطف على ﴿يَتَنَمَىٰ الْيَسَاءُ﴾^(٤).

قوله: ﴿وَأَنْ تَقُومُوا﴾ أي: وفي أن تقوموا.

وقد جوز أن يكون منصوبًا بمعنى: ويأمركم أن تقوموا^(٥)، وأن يكون مرفوعًا على الابتداء، أي: وأن تقوموا لليتامى بالقسط خير لكم^(٦).

(١) هذا قول العكبري في التبيان (١/ ١٩٥).

(٢) هذه عبارة العكبري بالنص (١/ ١٩٥).

(٣) قال العكبري في التبيان (١/ ١٩٦): وهو المختار.

(٤) قال السمين الحلبي في الدر المصون (٢/ ٤٣٥): وهو الظاهر.

(٥) قاله الزخشري في الكشف (١/ ٥٦٨).

(٦) ذكره السمين في الدر المصون (٢/ ٤٣٥)، وقال: «وَأَوَّلُ الْأَوْجِهَةِ أَوْجَهُ»، يعني: «وفي أن تقوموا»، عطفًا على ﴿يَتَنَمَىٰ الْيَسَاءُ﴾.

قوله: ﴿صُلْحًا﴾ [١٢٨]: مصدر واقع موع «تَصَالَحَ»؛ لأن أصله: تَصَالَحَ يَتَصَالَحُ فأبدلت التاء صادًا، وأدغمت في الصاد.

قوله: ﴿وَأَحْضَرْتَ الْأَنْفُسَ الشُّحَّ﴾: حضر يتعدى إلى مفعول، فإذا دخلت الهمزة تعدى إلى مفعولين، فالأنفس هو المفعول الأول وقد أقيم مقام الفاعل. والثاني: «الشُّحَّ»، وهو البخل.

قوله: ﴿كَأَلَمْ عَلَقَةً﴾ [١٢٩] حال من الضمير في «تَذَرُوهَا».

قوله: ﴿أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [١٣١] على الخلاف^(١).

قوله: ﴿وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [١٣٥] أي: ولو شهدتم على أنفسكم.

قوله: ﴿أَوْ فَقِيرًا﴾ هي هنا لتفصيل ما أهتم^(٢)؛ وذلك أن كل واحد من المشهود له، والمشهود عليه يجوز أن يكون غنيًا، وأن يكون فقيرًا، فلما كانت الأقسام عند التفصيل / [٤٠] على ذلك ولم تذكر، أتى بـ «أو»؛ لتدل على هذا التفصيل، فالضمير على هذا عائد على المشهود له، والمشهود عليه، على أي وصف كانا عليه^(٣).

وقال الأخفش: «أو» بمعنى الواو^(٤).

قوله: ﴿أَنْ تَعْدِلُوا﴾ أي: في أن تعدلوا، أو: مخافة أن تعدلوا عن الحق.

قوله: ﴿وَإِنْ تَلَوُّا﴾: من لوى كما تقدم^(٥).

قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ [١٣٧] اللام متعلقة بمحذوف، ذلك المحذوف هو خبر كان، أي: لم يكن الله مريدًا لأن يغفر.

قوله: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ [١٤٠] هي المخففة من الثقيلة.

قوله: ﴿أَلَمْ نَسْتَحِذْ﴾ [١٤١] قياسه: استحاذ^(١).

(١) يريد الخلاف في «أن» المصدرية عندما يحذف حرف الجر منها، فهي في موضع نصب عند سيبويه، وفي موضع جر عند الخليل. والتقدير: «بأن اتقوا الله» راجع: التبيان (١/ ١٩٧).

(٢) يقصد «أو». (٣) هذا قول العكبري في التبيان (١/ ١٩٧، ١٩٨).

(٤) معاني القرآن للأخفش (١/ ٤٥٥). وضعفه السمين الحلبي في «الدر المصون» (٢/ ٤٤٠).

(٥) عند قوله - تعالى -: ﴿لِيَأْخُذُوا بِأَلْسِنَتِهِمْ...﴾، الآية (٤٦)، من سورة النساء.

قوله: ﴿وَهُوَ خَدَّيْهِمْ﴾ [١٤٢]: حال.

قوله: ﴿مُذَبِّدِينَ﴾ [١٤٣]: منصوب على الذم، والذالان عند البصريين أصل، وعند الكوفيين أصله: «ذب»، فأبدل من الباء الأولى ذالاً^(٢).

قوله: ﴿لَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾: أي: لا ينتسبون إلى هؤلاء، وموضع «لَا إِلَى هَؤُلَاءِ»: حال، أي: يتذبذبون متلونين.

قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [١٤٦]: استثناء من المجرور في قوله: ﴿وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ﴾.

قوله: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ﴾ [١٤٧]: أي: أي شيء يفعل الله «بِعَذَابِكُمْ»: متعلق بـ «يَفْعَلُ».

قوله: ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [١٤٨]: قيل هو منقطع، وقيل: متصل، والمعنى: لا يجب أن يجهر أحد بالسوء إلا أن يظلم فيجهر؛ فعلى هذا: يجوز أن يكون في موضع رفع بدلاً من المحذوف؛ إذ التقدير: أن يجهر أحد، وأن يكون في موضع نصب.

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ...﴾ [١٥٠]: هذا تمام الاسم ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ...﴾ الخبر.

وقوله: ﴿بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ في حيز اسم «إن» «بين»؛ إشارة إلى الكفر والإيمان؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾^(٣).

وقوله: ﴿حَقًّا﴾ [١٥١]: مصدر أي: حق ذلك حقاً.

قوله: ﴿أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ﴾ [١٥٣]: أي: سؤالاً أكبر من ذلك.

قوله: ﴿جَهْرَةً﴾: مصدر في موضع الحال. / [٤١].

قوله: ﴿فَيُظْمِرُ﴾ [١٦٠]: بدل من قوله: ﴿فِيمَا نَقْضِهِمْ﴾ [١٥٥] وأعاد الفاء في

البذل لما طال الفصل، والباء متعلقة بـ «حَرَمْنَا»، والباء في ﴿فِيمَا نَقْضِهِمْ﴾ متعلقة

(١) كذا هنا على الأفراد، وفي التبيان (١/ ١٩٩): والقياس: «نستحذ» وهو شاذ في القياس

وعبارة الدر المصون (٢/ ٤٤٥): «ونستحوذ واستحوذ، مما شذ قياساً، وفُصِّحَ استعمالاً».

(٢) راجع: التبيان (١/ ١٩٩)، الدر المصون (٢/ ٤٤٧، ٤٤٨).

(٣) سورة الإسراء، الآية (١١٠).

بمحذوف، دل عليه ما بعده أي: فبما نقضهم ميثاقهم فعلنا بهم ما فعلنا من اللعن والسخط، وغير ذلك.

وقوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ [١٥٥] أي: إيمانًا قليلًا.

وقوله: ﴿هَتَّانَا﴾ [١٥٦] مصدر عمل فيه القول؛ لأنه ضرب منه. فهو كقولهم: «قعد القرفصاء».

قوله: ﴿قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [١٥٧]: «عيسى، ورسول الله»: بدل، أو عطف بيان.

قوله: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾: أي: قتلًا يقينًا أو علمًا يقينًا.

قوله: ﴿وَإِنْ مِّنْ أَهْلٍ لِّلْكِتَابِ﴾ [١٥٩] «إِنْ»: نافية «مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ»: خبر لمبتدأ محذوف أي: أحد.

قوله: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ﴾: جواب قسم محذوف.

قوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ...﴾: «يَوْمَ» ظرف لـ «شَهِيدًا».

قوله: ﴿كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [١٦٣]: نعت لمصدر محذوف.

قوله: ﴿وَرُسُلًا﴾ [١٦٤]: منصوب بمحذوف أي: وقصصنا رسلًا.

قوله: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ﴾ [١٦٥] بدل من «رسلًا»، أو مفعول بـ «أَرْسَلْنَا» محذوفة، ويجوز أن يكون حالًا موطئة لما بعدها؛ كقوله: مررت بزيد رجلًا صالحًا.

قوله: ﴿لِّئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ اللام متعلقة بمحذوف دل عليه الرسل أي: أرسلناهم لذلك.

و «حُجَّةٌ»: اسم كان، وخبرها: «للناس». و «عَلَى اللَّهِ»: حال من حجة.

قوله: ﴿بَعْدَ الرُّسُلِ﴾: ظرف لـ «حُجَّةٌ».

قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ [١٦٨]، وذكر مثله في قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ﴾^(١) و﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ﴾^(١).

(١) سورة البقرة، الآية (١٤٣).

(٢) سورة آل عمران، الآية (١٧٩).

قوله: ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ [١٦٩] مستثنى من الأول؛ لأن الأول فيه عموم.

قوله: ﴿حَلِيدِينَ﴾: حال مقدرة.

قوله: ﴿فَتَأْمِنُوا خَيْرًا﴾ [١٧٠]: أي: وأتوا خيراً^(٢).

قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [١٧١]: «الحق»: مفعول «تَقُولُوا»، ولك أن تجعله نعتاً لمصدر محذوف، أي: إلا القول الحق.

قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً﴾: «ثلاثة»: خبر مبتدأ محذوف أي: ثالث ثلاثة، فحذف المضاف / [٤٢] وأقام المضاف إليه مقامه.

قوله: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾ القول فيها كالقول في ﴿فَتَأْمِنُوا خَيْرًا﴾^(٣).

قوله: ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾ [١٧٦] قيل: مفعول «يُبَيِّنُ».

وقيل: مفعول له، أي: مخافة أن تضلوا، ومفعول «يُبَيِّنُ»: محذوف، أي: يبين الله لكم الحق.

* * *

(٢) هذا مذهب الخليل وسيبويه.

انظره في الكتاب (٢/ ٢٨٢). ولم يذكر الزمخشري في الكشاف (١/ ٥١٤) غيره.

وقيل فيه: هو نعت لمصدر محذوف، والتقدير: إيماناً خيراً. وهو قول الفراء في المعاني (١/ ٢٩٥).
وقيل: هو خبر كان المحذوفة، والتقدير: «يكن الإيمان خيراً». وهو مذهب الكسائي وأبي عبيد، كما في الدر المصون (٢/ ٤٦٨). وهو ضعيف؛ لأن «كان» لا تحذف هي واسمها دون خبرها إلا فيما لا بد منه، ويزيده ضعفاً أن «يكون» المقدرة، جواب شرط محذوف، فيصير المحذوف للشرط وجوابه. وقيل: هو حال. وانظر هذه الوجوه في: التبيان (١/ ٢٠٤)، الدر المصون (٢/ ٤٦٨، ٤٦٩).

(٣) في الآية (١٧٠) السابقة.